

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تأثير فيروس كوفيد 19 على التمويل الدولي

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

تحت إشراف :

أ. عميروش شلغوم

إعداد الطلبة :

بوسيس عليمة ✓

لشهب الزهرة ✓

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	محمد كعواش
ممتحنا	جامعة جيجل	أحمد بودغدغ
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	عميروش شلغوم

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تأثير فيروس كوفيد 19 على التمويل الدولي

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

تحت إشراف :

عميروش شلغوم

إعداد الطلبة :

بوسيس عليمة ✓

لشهب الزهرة ✓

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	محمد كعواش
ممتحنا	جامعة جيجل	أحمد بودغدغ
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	عميروش شلغوم

السنة الجامعية: 2022/2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَكِّيَّةٌ



شكر

الحمد لله الذي فضله تتم الصالحات، الحمد لله الذي يرفع الذين أتوا العلم
درجاته، الحمد لله الذي له يستفتح بأفضل من اسمه كلام وطي اللغو وسلو على
سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين؛ نتقدم

بالشكر الجزيل

إلى أستاذنا " عميروش هلاهوم " الذي أهدى وصحح وكان خير عون لنا من بحاية
العمل إلى نهايته نشكركم على حرصه الشديد من أجل تقديم عمل متميز
فنقول له شكرا على صبرك الجميل وتوجيهك المخلص وعلى أسلوبك في التوجيه
والمعاملة، فنعم الأستاذ؛

إلى جميع إدارة وأساتذة قسم العلوم الاقتصادية على مساعداتهم القيمة
كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من
أمدنا بيد العون والمساعدة طوال المسار الدراسي ولو
بالكلمة الطيبة.



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:
إلى من يستحقان التتويج بأسمى كلمات الصدق والنجاح أمي وأبي
العزيرين، إلى من أعتبره أبي الثاني والذي كان سنداً لي طول
حياتي أخي نبيل وإلى زوجته وأولاده، وإلى من أعتبرها أمي الثانية
أختي نوال وزوجها وبناتها، وإلى كل إخوتي وأخواتي الذين ساندوني
في حياتي، وإلى كل عائلة لهمة صغيرة وكبيرها، إلى خطيبي
وزوجي المستقبلي طارق وكل عائلته، إلى خالتي وبناتها وكل عائلتها،
إلى صديقتي في هذا العمل مليمة، وإلى كل صديقاتي، إلى الأستاذ
المشرف عميروش شاغوم الطي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل
المتمواخ.

زهرة

الإهداء

بكل العجب والوفاء بخاص الجدل والعطاء بجميل الود والإخاء إلى
الذين تزدول الصعاب بدعوتهما، وتفتح أبواب الرياض بمرضاتهما،
وكانا عوناً
وسنداً ومزال مطاؤهما فهاذا مداحاً، وفضلهما لا يحصى مدحاً
البلسم الشافي، ربيع الحياة و بصحة العمر أمي الحبيبة وأبي الغالي
حفظهما الله...

إلى سندي و عوني في الحياة إخوتي صالح، سامي، حسني، عبد
الرزوق، يسرى، نزهة، إكرام، بسمة، سهيلة، ليندة، ريم،
إلى أحماني خالتي و جدتي الغالية إلى روح جدي الطاهرة
إلى رفيقتي دربي وأختي مروة بوحشية، ريان زغودي
إلى حديقتي المتميزات بالوفاء والصبر والعطاء أمال قوطاس،
مروة معوش، هاجر بوزعموش، إلى زميلتي في البحث لشهيد زهراء
إلى صغار البيوت عملاء الدين، هيثم، نور اليقطين
إلخو جميعاً أهدي هذا البحث

علامة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	كلمة الشكر
II	الإهداء
V	الفهرس
VIII	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: التمويل الدولي	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي
6	المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي (تعريف، أهمية)
10	المطلب الثاني: دوافع التمويل الدولي
11	المطلب الثالث: مراحل تطور التمويل الدولي
14	المبحث الثاني: أشكال التمويل الدولي
14	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر
29	المطلب الثاني: القروض الخارجية
39	المطلب الثالث: المساعدات الأجنبية (المنح و المساعدات)

44	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي
44	المطلب الأول: تأثير التمويل الدولي على اقتصاديات الدول المتقدمة
45	المطلب الثاني: تأثير التمويل الدولي على اقتصاديات الدول النامية
49	خلاصة
الفصل الثاني: أثار جائحة فيروس كوفيد . 19 على الاقتصاد العالمي	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: ماهية فيروس كوفيد.19
52	المطلب الأول: نشأة فيروس كوفيد.19
53	المطلب الثاني: مفهوم فيروس كوفيد.19 (تعريف، أنواع، أعراض الفيروس، تطور عدد الإصابات، الوقاية من عدوى فيروس كوفيد)
59	المطلب الثالث: مراحل تحول فيروس كوفيد.19 إلى أزمة اقتصادية عالمية.
60	المبحث الثاني: تقييم استجابة الدول لفيروس كوفيد .19
60	المطلب الأول: استجابة الدول بالسياسات الصحية
65	المطلب الثاني: استجابة الدول بالسياسات الاقتصادية
69	المبحث الثالث: تداعيات فيروس كوفيد .19 على الاقتصاد العالمي
69	المطلب الأول: أثر جائحة كوفيد .19 على الدول المتقدمة
70	المطلب الثاني: أثر جائحة كوفيد .19 على الدول النامية
73	خلاصة

الفصل الثالث: تأثير فيروس كوفيد -19 على التمويل الدولي


75	تمهيد
76	المبحث الأول: تأثير فيروس كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر
76	المطلب الأول: تأثير فيروس كوفيد.19 على بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر
87	المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد.19 على الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض دول العالم
93	المبحث الثاني: تأثير فيروس كوفيد.19 على القروض الخارجية
93	المطلب الأول: تأثير فيروس كوفيد.19 على بعض مؤشرات القروض الخارجية
96	المطلب الثاني: إجمالي أرصدة الديون الخارجية لبعض مناطق العالم
97	المبحث الثالث : تأثير فيروس كوفيد.19 على المساعدات الخارجية
97	المطلب الأول: تأثير فيروس كوفيد.19 على بعض مؤشرات المساعدات الخارجية
99	المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد.19 على المساعدات الخارجية في بعض أقاليم العالم
101	خلاصة
103	الخاتمة
106	قائمة المراجع



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18	ملخص لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	01
22	تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1996-2000	02
24	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار خلال الفترة 2015_2018	03
35	تطور حجم و بنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة 1970-1981	04
36	تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية خلال الفترة 1982-1999	05
37	تطور إجمالي الديون الخارجية و خدمة الدين بالمليار دولار للدول المقترضة خلال الفترة 2000-2016	06
42	تطور أشكال المساعدات الأجنبية خلال الفترة 1940_2000	07
44	تطور حجم المساعدات الأجنبية خلال الفترة 2010_2019	08
58	نمو و تطور أعداد الإصابات الكلية و الحالات اليومية بفيروس كوفيد_19	09
76	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا للفترة (2018_2020)	10
79	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للفترة 2018-2020	11
82	تراكم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر لدول العالم(2018-2020)	12
83	تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول العالم (2018-2020)	13
85	تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم (2018-2020)	14

86	تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم (2018-2020)	15
87	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لبعض الدول المتقدمة	16
88	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد لبعض الدول المتقدمة	17
89	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	18
90	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى بعض الأسواق الناشئة 2018-2020	19
91	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى بعض الأسواق الناشئة 2018-2020	20
92	نسبة الديون قصيرة الأجل بالنسبة للاحتياجات	21
93	نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي	22
94	أرصدة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل	23
95	إجمالي أرصدة الديون الخارجية لبعض مناطق العالم	24
96	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من إجمالي الدخل القومي	25
97	صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة كنسبة من تكوين رأس المال	26
98	المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	27
99	صافي المساعدات الإنمائية في بعض الدول العالم.	28



فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
38	تطور رصيد الدين الخارجي والاستثمار في سوق الأسهم بالمليار دولار في أقاليم مختلفة في العالم لعام 2018	01

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التمويل الدولي أحد أشكال العلاقات بين مختلف الدول، وتحديدًا بين الشمال والجنوب. وشكل على مدار مدة طويلة عاملاً لإرساء علاقات قائمة على أهداف قد تكون متضاربة، إذ تهدف به الدول المانحة إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، تشمل السيطرة على الدول المتلقية للتمويل، وتوسيع نفوذها الاقتصادي في هذه الدول. في حين، تسعى الدول المتلقية للتمويل الدولي إلى سد فجوة الادخار المحلية لتمويل برامج التنمية المتعثرة، أملاً في الخروج من التخلف. ويشمل التمويل الدولي على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، القروض الدولية ومختلف أشكال المساعدات الدولية.

شهد التمويل الدولي تطورات في مراحل زمنية مختلفة. لعل أهمها المرحلة الممتدة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي. منذ هذا التاريخ، شهد التمويل الدولي تزايداً معتبراً ساهم فيه جملة من العوامل لعل أهمها انهيار المعسكر الشرقي، وإقرار سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي في مختلف دول العالم، وإقرار انفتاح واندماج الأسواق المالية، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض التكاليف، وتقلص المسافات بين الدول بفعل سياسات إزالة القيود.

على الرغم مما سبق، إلا أن التمويل الدولي حساس لجملة من العوامل، منها ما هو مرتبط بالدول المانحة له، ومنها ما هو مرتبط بالدول المتلقية له، ومنها ما هو مرتبط بوضع النظام الدولي وعلاقات التعاون القائمة بين الدول. لهذه الأسباب مجتمعة، يتأثر التمويل الدولي، ويشهد في بعض الفترات إما زيادة في فترات الاستقرار والرخاء العالمي، أو تراجعاً كما في مرحلة الأزمات المالية العالمية. في هذا الصدد، أدى ظهور وتشي فيروس كوفيد-19 في أنحاء العالم الذي بدأ في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية إلى حدوث أضرار بالغة سواء على الصحة البشرية أو على الاقتصاد العالمي، حيث أدى انتشاره السريع في المعمورة إلى اضطرابات اقتصادية وهزات عنيفة علي مستوى كل الاقتصادات العالمية جراء القيود على السفر وإغلاق المصانع.... الخ، الأمر الذي أدى بالعديد من الشركات إلى خفض إنتاجها أو توقيفه مؤقتاً، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وغلق الأسواق وتوقف شركات النقل وكل ذلك أسهم في عرقلة التمويل الدولي بين الدول.

1- الإشكالية:

بناءً على ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على أشكال التمويل الدولي؟

2- الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي أشكال التمويل الدولي؟
- ماهي آثار جائحة كوفيد-19 الصحية والاقتصادية عالمياً؟
- كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على الديون الخارجية؟

- كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على المساعدات الدولية؟

3- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يضم التمويل الدولي كلا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، المساعدات الدولية والقروض الخارجية؛

- أثرت جائحة كوفيد-19 سلباً على العالم من الجانبين الصحي والاقتصادي، إذ خلفت أعباءً كبيرة من الوفيات، وأدت إلى انهيار اقتصادات العالم جراء سياسات الإغلاق.

- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل تراجع الأداء الاقتصادي لمختلف دول العالم، وبفعل سياسات الإغلاق المتبعة لمواجهة الجائحة؛

- أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة اتجاه الدول النامية، خاصة ضعيفة الدخل، إلى الاستدانة الخارجية لمواجهة تداعيات الجائحة الصحية والاقتصادية؛

- أدى ضعف مستوى التضامن الدولي، خاصة من دول الشمال لدول الجنوب، إلى استمرار ضعف المساعدات بالرغم من الجائحة، أي أن المساعدات لم تشهد زيادة بقدر حجم التحديات التي فرضتها الجائحة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى:

- التعريف بالتمويل الدولي؛

- تسليط الضوء على جائحة كورونا (كوفيد-19)؛

- معرفة أهم السياسات والإجراءات المتخذة للتصدي ضد جائحة كوفيد-19؛

- التعرف على أهم انعكاسات الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 على اقتصاد العالم؛

- التعرف على أشكال التمويل الدولي ومدى تأثيرها بالأزمة.

5- أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أهمية موضوع التمويل الدولي كونه أصبح يعد مساراً من أهم مسارات تطور الاقتصاد العالمي. خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه العالم، إضافة إلى تسليط الضوء على جائحة كوفيد-19 باعتبارها متغير مستجد مؤثر بشكل قوي على التمويل الدولي.

6- منهج الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لتحليل مختلف الإحصائيات و المعلومات و المعطيات المتعلقة بجائحة كورونا و تأثيرها على أشكال التمويل الدولي الذي يعتبر الأنسب لتتبع التطور التاريخي لأشكال التمويل الدولي، تتبّع نشأته. حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي كونه مناسب لاستقراء أهم الجوانب المتعلقة بالتمويل الدولي

وكوفيد-19، أما المنهج التحليلي استخدمناه في تحليل الإحصائيات والمعلومة والمعطيات المتعلقة بالجانب التطبيقي.

7- أسباب اختيار الموضوع:

- ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى عدة أسباب منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نوردتها فيما يلي:
- الميول الشخصي في اختيار موضوع الدراسة؛
- قلة الدراسات في المجال، وأن معظم الدراسات تناولت التمويل الدولي وجائحة كوفيد-19 بشكل فردي؛
- التطور الذي شهده التمويل الدولي في العقود الأخيرة؛
- التأثيرات الوخيمة التي شهدتها الاقتصاديات العالمية نتيجة الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19.

8- هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة قسمنا الموضوع إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والفصل الثاني خصصناهما لدراسة الجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثالث فخصص لدراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة في العالم.

الفصل الأول: يتناول مدخل لتمويل الدولي وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية التمويل الدولي، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى أشكال التمويل الدولي، بينما خصصنا المبحث الثالث إلى الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي.

الفصل الثاني: فنتناولنا فيه تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتضمن المبحث الأول ماهية فيروس كوفيد-19، أما المبحث الثاني فتضمن تقييم استجابة الدول لفيروس كوفيد-19، وفي الأخير جاء المبحث الثالث بعنوان تداعيات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث: وفيما يخص الفصل الثالث والأخير فنتناولنا فيه تأثير جائحة كوفيد-19 على التمويل الدولي، وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول تأثير فيروس كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتكلمنا عن تأثير فيروس كوفيد-19 على القروض الخارجية ، وفي الأخير حللنا تأثير فيروس كوفيد-19 على المساعدات الدولية

9- صعوبات الدراسة:

- حدائثة الموضوع أدى إلى نقص في المراجع لإتمام البحث.
- تضارب البيانات والإحصاءات في بعض السنوات.

الفصل الأول: التمويل الدولي

- ❖ المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي
- ❖ المبحث الثاني: أشكال التمويل الدولي
- ❖ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي

تمهيد

يشكل التمويل الدولي اليوم أحد محاور الحوار بين الشمال والجنوب، وبندا جوهريا ثابتا على جوهر الأعمال الاقتصادي الدولي. ومرد ذلك كله أن التعامل بالعملات الأجنبية وعمليات الاستثمار والتمويل على الصعيد الدولي إنما ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لدول العالم أجمع، مع تأثيرها على جميع الفعاليات المصرفية من ناحية، علاوة على ما يمثله التمويل من قضية جوهرية للعديد من الدول النامية، وهي تسعى جاهدة نحو معالجة النقص المستمر في مدخراتها المحلية، والإيفاء بالتزاماتها المالية. خصصنا هذا الفصل لعرض المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي في ثلاثة مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي

المبحث الثاني: أشكال التمويل الدولي

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي

المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي

يعتبر موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديدة بالاهتمام من قبل دول العالم، وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة، فقد أصبح التمويل الدولي يشكل إحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي

لقد تم التطرق إلى مفهوم التمويل الدولي من خلال العديد من الجوانب و ذلك بسبب استحوازه على نسبة عالية من التعاملات الدولية، وقبل أن نستعرض مفهوم التمويل الدولي ينبغي التطرق أولاً إلى مفهوم التمويل بشكل عام.

أولاً: تعريف التمويل

هناك عدة تعاريف للتمويل، نذكر منها:

التعريف 1: لقد عرف التمويل بأنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال، واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب نوعية وكمية احتياجات المؤسسة.¹

التعريف 2: كما يعرف بأنه: البحث عن المصدر الذي تستخدمه الإدارة للحصول على النوع المعين من الأموال اللازمة ومن تم التزود به.²

التعريف 3: كذلك يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة، ويتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.³

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن: التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

ثانياً: تعريف التمويل الدولي

وردت العديد من التعاريف الخاصة بالتمويل الدولي، سنحاول ذكر بعضها كمحاولة لتقديم تعريف شامل له.

التعريف 01: تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي international finance يتألف من كلمة finance، والتي يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية ورأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، وبات هذا المفهوم شائعاً منذ العقود الأولى من القرن العشرين، وكلمة international

¹ وسيلة واعر، اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019، ص: 216.

² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص: 333.

³ معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التاجيري، دار الكونز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص: 15.

فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على أثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.¹

التعريف 02: كذلك يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير انتقال رؤوس الأموال دولياً، إذ من المعروف أن العلاقات المذكورة تأخذ بعدين رئيسيين؛ يتمثل أولهما بالجانب السلعي للاقتصاد الدولي، وثانيهما هو الجانب النقدي أو المالي الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات بين دول العالم.²

التعريف 03: يعرفه كذلك " مورييس دوب " بأن: التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.³

التعريف 04: أما الكاتب" بيش: فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وكذلك يعرف على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع عام وخاص.⁴

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استخلاص تعريف التمويل الدولي بأنه: ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي(الحقيقي) للاقتصاد الدولي والجانب النقدي أو المالي، حيث عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم تدفقات دولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني.

ثالثاً: أهمية التمويل الدولي

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها ويعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات، فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل دورة حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي وله دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية، وذلك عن طريق ما يلي:⁵

- تحقيق الإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات.
- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة.

¹ خالد أحمد فرحان المشهداني و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2014، ص:11.

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 29.

³ عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل -حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء-، مذكورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص: 16.

⁴ بورحلي الربيع، نمديل وحيد، اثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية دراسة قياسية لدولة الجزائر بالمقارنة مع مصر وتونس في الفترة 1990_2017، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 1، 2020، ص: 152.

⁵ مأمون علي ناصر و آخرون، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016، ص:17.

- توفير رؤوس الأموال.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الرفاهية.

وتختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدول المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى، ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

1. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية):

- تكمن أهمية التمويل الدولي للدول المتلقية في كونه يحقق لها ما يلي:
- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى معيشة السكان.

- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد المحلية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض والمنح الخارجية يصبح أمراً لا مفر منه، لأنه عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات، فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين:

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطات الخارجية المملوكة للدولة.

والثاني: هو اللجوء إلى أحد أشكال التمويل الدولي كالاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذ كان مستوى الاحتياطات الخارجية لا تسمح بالمزيد من السحب منها.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى، بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

2. أهمية التمويل من وجهة نظر الجهات المقرضة:

فمن وجهة نظر الجهات المانحة، فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، إذ يؤكد جريفن واينوس على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها من جهة أخرى.¹

¹مرجع سابق، ص: 27.

إن الحصول على قرض معين من دولة لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة، والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها:

- ✓ تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- ✓ حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلي انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة.
- ✓ تحمل الدولة المانحة للقروض والمشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة، بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.
- ✓ أما التمويل الدولي المتعدد الأطراف وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتغيرات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

3. أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة الدولية، يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو، فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو، ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية، قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي. ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي، وإن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها المستفيدة من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي، ويعود ذلك إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال، وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي.¹

¹مرجع سابق، ص: 28.

المطلب الثاني: دوافع التمويل الدولي

تتعلق دوافع ومبررات التمويل الدولي بأنها تعود إلى الاختلال الحاصل في العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية المطلوبة، والحاجة إلى التمويل في ظل عجز المدخلات المحلية في تلبية الإحتياجات الاستثمارية، وعجز الصادرات عن تلبية احتياجات الاستيراد الأمر الذي أفضى إلى وجود ما يعرف بفجوة الموارد المحلية. في إطار ذلك فإن محاولة حل التناقض ما بين الحدود والإمكانات المتاحة، وحدود الإحتياجات اللازمة من هذه الموارد، من شأنه أن يضع البلدان النامية أمام الخيارات الآتية:

- أن تلجأ إلى تصميم معدلات النمو الاقتصادي وفق ما تملكه من موارد محلية متاحة.
 - التركيز على تحقيق أداء اقتصادي أفضل ومحاولة تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن.
 - البحث عن عائد أكبر وذلك بالحصول على إيرادات وأرباح أعلى بحيث أن رؤوس الأموال، تتجه عادة في ظل كون الأموال الأخرى على حالها نحو الدول التي ترتفع فيها العوائد والأرباح، ومن الدول التي تتخفف فيها مثل العوائد والأرباح، وبما أن الدول المتقدمة وصلت في مشروعاتها إلى التشبع ونتيجة المنافسة بين المشروعات المتعددة والمتنوعة تتخفف الأرباح فيها، في الوقت الذي من المفترض أن العوائد في الدول النامية أعلى بسبب نقص المنافسة بين المشروعات وبسبب انخفاض عددها ودرجة تنوعها.¹
- وتعددت دوافع مانحي المساعدات من دوافع سياسية، ودوافع إعلامية، إضافة إلى الدوافع الإنسانية ودوافع أخرى.

1- الدوافع السياسية: وتتعلق عادة من المصالح الإستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة، وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين توأمين. الأول هو تشجيع أنظمة الحكم مع أي تقدم أو تواصل التوفيق بين سياستهما الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغبتها، والثاني هو دعم أنظمة الحكم التي تعد صديقة، وإبقاءها في السلطة.

2- الدوافع الاقتصادية: تشكل الدول النامية أهمية اقتصادية أساسية للدول المتطورة، لأنها تمثل مصدراً هاماً للأيدي العاملة والمواد الأولية، ولتصريف السلع و الاستثمارات، ومن الأهداف الاقتصادية ضمان أسعار سوق أعلى وضمان مبيعات المزارعين في الدول المانحة، وتغلغل الشركات في الأسواق الداخلية للدول المتلقية للمساعدات، ضمن شروط تجارية تتعلق بفرض التزام على هذه الدول بشراء جزء كبير من الاستيراد من المواد الغذائية من الدول المانحة.²

¹ عدنان حسن يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، دارالمناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص:32_33.

² عائشة يوسف محمود البسيوني، إسهامات التمويل الدولي في تطوير قطاع الرعاية الصحية في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المدراء العاملين فيها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص:32.

3- **دوافع إنسانية:** هي المساعدة التي تأخذ في اعتباراتها انقراض الأرواح التي تعرضت لكارثة ما أو تخفيف معانات المتضررين أثناء حالة الطوارئ، وتكون بسبب كارثة طبيعية أو بيئية أو تكنولوجية أو غيرها من شأنها تعريض حياة الناس للخطر.

4. **دوافع إعلامية:** وتتبع من الرغبة في تحسين الصورة أمام المجتمع الدولي من خلال تقديم برامج مكافحة الفقر في العالم، أو تقديم مساعدات في حالات الكوارث.

5. **دوافع أخرى:** قد تكون بغرض تحقيق الأمن والاستقرار ودعم الحلفاء حيث تمنع أي مساعدة عن الدول الحليفة للدول المعادية، أو الرشاوى الدولية لشراء مواقف دول معينة، أو كسب تصويتها أو استخدام قواعدها العسكرية ومجالها الجوي، ويتم من خلال مساعدات اقتصادية وعسكرية، بالإضافة إلى الهدف المضمون خلفها وهو إحداث التغيير الاجتماعي حتى يتم إعادة هيكلة الدول بالصورة التي تفضلها الجماعات النشطة في الدول المانحة.¹

المطلب الثالث: مراحل تطور التمويل الدولي:

عرفت الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ظهور التمويل الدولي كظاهرة عالمية ساهمت في إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب، وكذلك تمويل الدول المستقلة حديثاً والتي أعقبت حركات التحرير في العالم مطلع الخمسينات والستينات، والتي انتقلت من معركة التحرير إلى معركة البناء والتنمية الشاملة، ويمكن تقسيم أهم المراحل التي عرفها التمويل الدولي كما يلي:

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية:

تميزت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية خاصة فترة ما بين الحربين العالميتين بانكماش حجم التبادلات التجارية بين الدول الكبرى بفعل الحرب التجارية التي استعملت فيها مختلف الأدوات الحمائية، في إطار ما عرف آن ذاك بسياسة إفقار الجار، وعرفت هذه المرحلة أفول نجم بريطانيا العظمى لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية كصاحبة أكبر احتياطي ذهبي عالمي، وأكبر دولة دائنة للعالم آنذاك، مع بنية تحتية سليمة لم تتأثر جراء الحرب العالمية الأولى، وبذلك تهيأت الظروف ليحل الدولار الأمريكي لهاري وايت، على حساب المشروع البريطاني لـ"جونكينز" في مباحثات بريتون وودز.

عرفت هذه الحقبة انطلاق أقدم مؤسسة مالية دولية والمتمثلة في بنك التسويات الدولية عام 1930 بهدف الإشراف على مساعدة ألمانيا على الوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بتعويضات الحرب العالمية الأولى لصالح الدول المنتصرة في الحرب وهي: فرنسا، وبريطانيا، والتي تم إقرارها في معاهدة فيرساي على مستوى التمويل الدولي.²

¹مرجع سابق، ص: 33.

² عبد الوافي بولويز، حسين بن الطاهر، عمليات التمويل الدولي في ظل المؤسسات المالية الدولية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص: 43-46.

عرفت هذه الحقبة استحواذ التمويل الرسمي على الحركة الدولية لرأس المال متمثلة في القروض الحكومية خاصة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الحليفة أثناء الحرب العالمية الأولى، وبذلك اعتبرت أمريكا مصدرا لتمويل باقي دول العالم آنذاك.

2- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

أهم ما ميز التمويل الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو تنوعه بين التمويل الرسمي والخاص، الثنائي ومتعدد الأطراف، الإقليمي والدولي، وقد ظهرت في تلك الفترة مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 كمؤسسة تابعة للبنك الدولي ومهمتها تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية عن طريق منح القروض. والمؤسسة الدولية للتنمية سنة 1960 كفرع آخر تابع للبنك الدولي مهمته تقديم القروض طويلة الأجل تتراوح ما بين 25 و40 سنة للدول الأكثر فقرا وبشروط ميسرة، كما ظهرت العديد من المنظمات الإقليمية وبنوك التنمية التي عملت في مجال منح القروض متعددة الأطراف.

مع حلول عقد الخمسينات تطورت عمليات التمويل الدولي لتتسع أكثر، فقد زادت حركة الأموال على المستوى الدولي، وارتفع حجم القروض الدولية إلى مستويات لم يعرفها العالم قبل، وقد ترافق ذلك مع فتح البنوك الأمريكية فروعاً لها بأوروبا من أجل تلبية الطلب المتزايد على الدولار الأمريكي لتسوية المعاملات والذي بات يعرف آنذاك بـ "سوق الأورو دولار".

مقابل ذلك وجدت الدول المتحررة حديثاً والتي لا تملك موارد مالية كافية لنفسها مضطرة للتمويل الخارجي من أجل إطلاق مسار التنمية الشاملة لديها، كما كان لسياسة إعادة تدوير الدولار الأمريكي التي تبنتها دول الخليج عقب الطفرة النفطية الأولى عام 1973 كبير الأثر في دعم هذه الظاهرة، وذلك عن طريق إيداع فوائضها المالية بأسعار فائدة متدنية لدى الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوروبية، وتقوم هذه الأخيرة بإعادة تدوير هذه الفوائض، أي إعادة إقراضها بأسعار فائدة مرتفعة لدول الجنوب مما يزيد من تكلفة خدمات الذين الخارجي، الأمر الذي أدى إلى عجز العديد من دول العالم المدينة عن السداد بحلول عقد الثمانينات.

- وقد عرف العالم آنذاك أشكالاً جديدة للتدفقات الدولية صاحبت عمليات الإقراض الدولي، إذ تمثلت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي، كما كان لانهاية قاعدة بريتون وودز وتحرير أسواق الصرف عام 1973، وما نجم عنه من تعويم العملات الرئيسية دور كبير في انفتاح الأسواق، وتخفيف القيود الذي صاحب انتعاش النظرية الليبرالية المطالبة بتخفيف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي نجم عنه المزيد من التدفقات المالية بين الدول على شكل استثمارات محفظية بين أسواق رأس المال بشكل تدريجي.¹

3 مرحلة ما بعد التسعينات (العولمة المالية):

- تعتبر العولمة المالية ظاهرة أملتتها التطورات الاقتصادية الحديثة بهدف تفعيل النشاط عبر كل نقاط المعمورة باعتبارها سوقاً واحدة تتنفي في كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، وقد أدى النمو الهائل والمطرّد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطور استخدام أجهزة الكمبيوتر، وازدياد استخدام الانترنت إلى ربط أغلب الأسواق العالمية

¹ مرجع سابق، ص: 47 49.

مع بعضها فاسحة المجال إلى مزيد من تعمق عولمة الأسواق المالية، وتسهيل الحركة الدولية لرأس المال، إذ توفر هذه التكنولوجيا المتقدمة تدفق آني ومستمر للمعلومات، بما يسمح بتقييم أوضاع الأسواق ودراسة الفرص ورصد المخاطر وتحليلها وتوقع الاتجاهات المستقبلية حتى تتمكن من إدارتها.

ساهم كذلك إلغاء الكثير من الحواجز والقيود التي تفصل بين الأسواق المالية المحلية والدولية، وفسح المجال أمام المتعاملين الأجانب للتعامل في الأوراق المالية في البورصات المحلية، وتحرير تداول الأوراق المالية المقومة بعملات أجنبية في الأسواق المالية المحلية، في تعميق مسار اندماج الأسواق المالية العالمية. خلال ثلاثين سنة الممتدة من مطلع الثمانينات إلى غاية 2010، نمت الأسواق المالية بمعدلات فاقت نظيرتها الخاصة بأسواق السلع والخدمات، فقد بلغ حجم المبيعات في أسواق النقد الأجنبي نحو 70 مرة حجم التجارة العالمية في السلع.

وفي أكبر الاقتصادات الدولية حققت المعاملات المالية الدولية في السندات والأسهم زيادة كبيرة، فقد نمت من 15% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى نحو 600% من إجمالي الناتج خلال الفترة الزمنية المشار إليها. وتشير البيانات إلى أن الحجم اليومي لأسواق العملات الأجنبية في المتوسط أكثر من 3 تريليون في اليوم الواحد، ما يدعم وجهة النظر القائلة بأن المزيد من الأموال تتحرك بين البلدان أكثر من أي وقت مضى. من أهم ما بات يميز التمويل الدولي خلال هذه المرحلة هو ظاهرة الاقتصاد الرمزي الذي باتت فيه الدائرة المالية للاقتصاد العالمي تفوق بكثير الدائرة الحقيقية، وذلك بفضل تحرير حركة رأس المال على المستوى الدولي، والتي أدت إلى الاندماج والتكامل المتزايد بين الأسواق العالمية، وكذا تداخل الأسواق مع بعضها البعض، فنجد مثلا أن السوق المالي بات مرتبطا بسوق الصرف الأجنبي، وكل ذلك من أجل تنويع المحفظة الاستثمارية والبحث عن المزيد من الخدمات المالية والتحوط ضد المخاطر المحتملة.

4- مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008 :

تغير التمويل العالمي كثيرا بعد مرور عقد من الزمن على الأزمة المالية العالمية 2008 فقد انخفض إجمالي التدفقات العابرة للحدود انخفاضا كبيرا في حين، تقلصت جميع أنواع التدفقات الرأسمالية والإقراض عبر الحدود بشكل أكثر من نصف إجمالي الانخفاض، وتعكس هذه الظاهرة تراجعاً عن ممارسة الأعمال في الخارج وتحولاً بعيداً عن تمويل تجارة العملة عبر الحدود.¹

أتت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لتكشف هشاشة النظام المالي القائم على الفقاعة المالية، وتجلت خطورة الحركة السريعة لرأس المال قصير الأجل والأموال الساخنة خاصة بعد الانهيارات المالية التي عرفتها معظم أسواق العالم.

- أدت تداعيات الأزمة المالية إلى التفكير جدياً في إرساء دعائم أقوى من أجل تثبيت أركان النظام المالي، فبدأت الضوابط المالية تظهر من جديد على شكل قوانين ولوائح وضرائب من أجل تقادي المخاطر التي تترتب على الحرية المطلقة لحركة رؤوس الأموال وتقليص حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد الأزمة وتزايد في

¹ مرجع سابق، ص: 50 52.

المقابل للاستثمارات الأجنبية، إذ عرف الاستثمار الأجنبي انتعاشاً في العشرية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.¹

المبحث الثاني: أشكال التمويل الدولي

تتعدد أشكال التمويل الدولي لتشمل ما يلي:

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيضة طالما أنها تقتضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج.²

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة ملحة لنمو وتطور الاقتصاد لمختلف الدول لذلك لجأت الهيئات الدولية و الباحثين إلى تقديم تعريف هذا النوع من الاستثمار.

1: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول المضيضة له، فله أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، كونه من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي.

1.1: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتتنوع وذلك باختلاف آراء المفكرين والاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية منها:

التعريف 01: تعريف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): يعرف على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة.³

¹ مرجع سابق، ص: 53.

² ماجد احمد عطالله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 98.

³ سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار- مجلة دراسات اقتصادية، العدد 36، 2017، ص: 9

التعريف 02: تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): هو الاستثمار الذي يتم إجرائه للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة اقتصادية تنشط في اقتصاد آخر، بامتلاك 15% من ملكية المشروع.¹

التعريف 03: تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC): هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.²

من خلال هذه التعاريف نستنتج أنه يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر "وجود مصلحة دائمة بين كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر)، وكيان مقيم في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وعادة ما تؤدي هذه المصلحة الدائمة إلى إعطاء المستثمر المباشر صوتا مسموعا في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر، ومستوى كبيرا من المشاركة فيها، بما تتضمنه من مخاطر ومزايا مصاحبة لتلك المشاركة.³

وعلى ضوء التعاريف السابقة، يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين أساسيين هما: قدرة التأثير على إدارة المشروع من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويته تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه، وامتلاك المستثمر في دولة معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية وتامة، تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج وتكنولوجيا.⁴

2.1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، حيث تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

- ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط. حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج، وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير والتي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها، وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.⁵

¹ مرابط محمد، دراسة اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات حالة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2014، ص: 65

² عامر عبد الرحيم، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية. دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص: 16.

³ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، القاهرة، مصر، 2006، ص: 32.

⁴ بوجمعة بلال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2007، ص: 20.

⁵ طوير أمال، مختاري عبد الجبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص: 128.

- تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من كونه لا يشكل عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، فقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة، باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل استخدام مهاراتهم ومعارفهم العامة والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها وتطويعها، وزيادة قدرتها على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، فقد تكون الآثار الأولية والمباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصة تلك الدولة من النقد الأجنبي، إضافة إلى أن الشركات المتعددة الجنسية بحكم اتصالاتها المسبقة بالأسواق العالمية وبما تملكه من خبرات إعلانية وتسويقية، وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، بإمكانها أن تتيح للدولة المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصة صادراتها.¹
- يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.²

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أنواع نذكر منها:

- 1. الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان (شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي وأكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة وتنمية السوق وأي نشاط إنتاجي وخدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال والتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.³

¹ أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي -، دار الفكر الجامعي، الأردن، 2014، ص: 3027.

² بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، ص: 155.

³ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنم والاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011، ص: 24.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث تمتلك الشركات متعددة الجنسيات فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي، والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.¹

3. الاستثمار في المناطق الحرة: هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو مشاريع مملوكة للمحليين، وكخطوة أخرى نحو مزيد من تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإعداد اتفاقية دولية تتيح ظروفًا ومناخاً أفضل لإيجاد بيئة مناسبة للمستثمر في الدول المضيفة. تقوم هذه الاتفاقية على تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار، وحماية المستثمرين وتوفير آلية لتسوية وفض المنازعات.²

4. مشروعات أو عمليات التجميع: يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار. الاستثمار المشترك وشكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي.

5. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة: يتركز هذا النوع في مشروعات البنية التحتية في شكل عقود امتياز تتراوح ما بين 20-50 عاماً مثل مشاريع محطات الكهرباء، والمطارات، والطرق حيث يتم بموجب عقد الامتياز بناء المشروع ثم استغلاله لمدة متفق عليها على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة وهذا ما يصطلح عليه مشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل.³

ثالثاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر. ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

¹ منور أوسريير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص: 101.

² أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، الجزائر، 2004، ص: 161.

³ بن مسعود عطالله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 1، ص: 164.

1:دوافع البلد المضيف:

-وتتمثل دوافع الدولة المضيفة فيسد فجوة الادخار الاستثمار، نقل التكنولوجيا الحديثة، تحسين وضعية ميزان المدفوعات، تخفيض مستوى البطالة، زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني، الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.¹

2:دوافع المستثمر الأجنبي:

تشمل على تعظيم النشاط الاقتصادي والتجارة، زيادة العوائد، زيادة المبيعات، تخفيض المخاطر، تحسين الموارد وضمان توفيرها، الاستفادة من المزايا المكانية، حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع، والسياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة.² ويلخص الجدول الموالي الدوافع السابقة الذكر.

الجدول رقم (01):ملخص لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفوائد المحتملة	وسائل استخدام FDI لتحقيق هذه الفوائد
✓ جذب مصادر جديدة للطلب	إنشاء فروع أو اكتساب منافس في سوق جديد
✓ دخول أسواق يمكن تحقيق أرباح غير اعتيادية فيها	اكتساب منافس مسيطر على السوق المحلي
✓ فوائد كاملة من وفورات الحجم	إنشاء فرع في سوق جديد والذي بإستطاعته بيع منتجات منتجة في أي مكان، وهذا يسمح لزيادة الإنتاج واحتمالية زيادة الكفاءة الإنتاجية .
✓ استخدام عوامل إنتاج أجنبية	إنشاء فرع في سوق تكون فيه كلف العمالة والأجور قليلة نسبيا وبيع المنتجات النهائية في أقطار فيها كلف الإنتاج عالية
✓ استخدام مواد أولية أجنبية	إنشاء فرع في سوق تكون فيه المواد الأولية رخيصة وسهلة المنال،بيع المنتجات النهائية لأقطار تكون فيها المواد الأولية غالية
✓ استخدام التكنولوجيا	المشاركة في مشاريع مشتركة للتعلم عن كيفية الطرق الإنتاجية أو العمليات الأخرى
✓ استثمار فوائد الاحتكار	إنشاء فرع في سوق به منافسين قادرين على إنتاج مماثل، بيع المنتجات في ذلك السوق

¹ شوقي جباري أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي . دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر، 2015، ص: 31.30

² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008، ص: 54-55.

✓ الاستجابة لتحركات أسعار الصرف	إنشاء فرع في سوق جديد تكون عملته المحلية ضعيفة ويتوقع أن تقوى بمرور الأيام
✓ الاستجابة لقيود التجارة	إنشاء فرع في سوق به القيود التجارية صارمة والتي تؤثر على حجم صادرات الشركة بشدة
✓ التنوع العالمي	إنشاء فروع في الأسواق والتي دورة الأعمال فيها تختلف عن تلك الموجودة في مصادر الفروع

المصدر: محمد إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص: 432.

رابعاً: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط في كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها وبين من يستقبلها. وعليه سوف نتعرض إلى كل إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: وهي على النحو التالي:

أ. توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة، أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

ب. يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي، تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة، أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.

ت. تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية، وبالتالي، يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تقادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطوراً في العمل والإدارة.¹

ث. في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية، وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الإقراض من العالم الخارجي، والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، وبالتالي، تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقت الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

¹ صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النم والاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران الجزائر، 2013، ص: 28.

ج. يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتطور التكنولوجي، فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد. ويعتبر أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية، من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

ح. استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وبما ينعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي. ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركيز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

خ. قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار، وبالشكل الذي وفر مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق، وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخصخصة، ما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.¹

2.1: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له:

تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:²

أ. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة، والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

ب. استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

ج. ضمان استغلال اليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.

د. استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج، إلى جانب استغلال فرصة الأسواق التابعة للدول المضيفة له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.

هـ. الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية.

2: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

في مقابل تلك الإيجابيات هناك العديد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيفة:

¹ مرجع سابق، ص: 29.

² غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 174.

1.2: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له:

يمكن تلخيص سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة فيما يلي:

- أ. عندما يصل الاستثمار تقريبا إلي مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلي الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي للاحتياطيات من العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح.
- ب. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة له قد يؤدي إلي عرقلة الصناعات المحلية، وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هنا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها.
- ج. المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدولة المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة الرأسمال قليلة العمالة مما يؤدي إلي زيادة حدة البطالة عوض تخفيضها.
- د. التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية، كل هذا يؤدي بالانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

2.2: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

من بين السلبيات للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به ما يلي:

- أ. على المستوى القصير والمتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية، يتأثر ميزان المدفوعات لهذه الدول سلبيا.
- ب. تعرض استثماراتها للأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم التي تتجم من فعل عدم الاستقرار السياسي، السياسة العادية وذلك المعادية في الدول المضيفة له¹.

خامسا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية اليوم هو عولمة الإنتاج وتجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة انتشاره كما وكيفا بين الدول المختلفة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، والتي يمكن اعتبارها المتحكم الفعلي في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمرتبطة بالاستراتيجيات المالية والتسويقية والإنتاجية لهذه الشركات العملاقة، فحسب تقرير الأمم المتحدة، تم إحصاء ما لا يقل عن 37000 شركة متعددة الجنسيات سنة 1993، تشغل 73 مليون عامل منهم 30 مليون الخارج، وتنتج حوالي 25% من الناتج العالمي. إن جل التقارير تشير إلى أن حوالي 300 من هذه الشركات مسؤولة عن 80% من الاستثمار الأجنبي في العالم، وقدرت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك 75% من تجارة السلع العالمية و80% من تجارة التكنولوجيا.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 177.

ارتفعت منذ سنة 1990 الاستثمارات الخارجية سنويا بنسبة 28% وهذا أسرع ثلاثة أضعاف من نمو الصادرات العالمية، وأسرع أربعة مرات من نمو الناتج الإجمالي العالمي، بين الجدول الموالي تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1996-2000.

الجدول رقم (02): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1996 - 2000

الوحدة: مليار \$

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم	356	464	644	827	1100
نسبة النمو %	-	30.33	38.79	28.41	33.01

المصدر: مصطفى يوسف، الأسواق المالية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 131.

بالنسبة للفروع والقطاعات الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجد اليوم هذه الاستثمارات تتجه بشكل كبير نحو القطاعات المالية وفروع الخدمات، وبشكل أقل نحو الصناعات التحويلية، كما أن القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقوم بإنشاء فروع جديدة بل تركز على شراء مشروعات قائمة. أما السمة الأساسية لهذه الاستثمارات فتتمثل في عمليات الاندماج و التملك، حيث بلغت عمليات التملك والاندماج 544 مليار \$ سنة 1998 أي ما نسبته 84% من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي، فعمليات التملك والاندماجات تمثل الشكل المفضل الذي تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹ وتقدر بعض الدراسات أن المبلغ الإجمالي لعمليات التملك والاندماج زاد بمعدل هائل بلغ 129% في الفترة بين 1995 و 1998، وبمعدل 69% في الفترة بين 1997 و 1998 فقط. وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته 70,1% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 1999، فقد عرفت الدول المتقدمة سيطرتها على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ففي سنة 2000 كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 80% أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية ويرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري والسياسي المتبعة من طرف هذه الدول من أجل جذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية.²

- أمّا في عام 2002 فقد سجلت الاستثمارات الانخفاض الثاني على التوالي وذلك في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، فقد انخفضت بمعدل 16% عن سنة 2001 لتبلغ 651 مليار دولار، أي أقل مستوى لها منذ سنة 1998، وكان هذا الانخفاض في 108 بلد من بين 195 بلد مستقبل للاستثمار المباشر. وهبطت في عام

¹: مصطفى يوسف، عولمة الأسواق المالية المعاصرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 130 132.

²: قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

2003 للعام الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 560 مليار دولار ومرة أخرى كان مرد ذلك إلى حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة، إذ بلغت هذه التدفقات 367 مليار دولار أي كانت أدنى من مثيلاتها في عام 2002 بنسبة 25%¹.

كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة من 396 مليار دولار في عام 2004 إلى 542 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة نسبتها 36%، هذا وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من 275 مليار دولار في عام 2004 إلى 334 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة ملحوظة بنسبة 21%. ويعكس ذلك عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي بوجه عام والاقتصادات النامية بوجه خاص؛ كما قدر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية 379,1 مليار دولار في عام 2006 أي بزيادة نسبتها 20,6% ويعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الإنعاش الاقتصادي الذي تشهده غالبية الدول النامية.²

وقد واصل الاستثمار الأجنبي خلال السداسي الأول عام 2007 وتيرة الارتفاع حيث تجاوز معدل نموه 30% أما في السداسي الثاني من نفس السنة، أين انفجرت الأزمة المالية ابتداء من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة، فقد حقق معدل نمو منخفض يعادل 23%، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا محسوسا لكنه لم يمس كل الدول الاقتصادية بنفس درجة الحدة، و حسب المناطق؛ فقد ازدهرت التدفقات إلى حد كبير في إفريقيا بنسبة 27% و كذلك في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي، إلا أن الانكماش الاقتصادي العالمي طال هذه المناطق في النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 مما أدى إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لدول شرق جنوب آسيا فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 17% ليسجل رقما قياسيا 300 مليار دولار في 2008، قبل أن تتراجع بحدة في الربع الأول من 2009. و نفس السيناريو سجل في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث ارتفعت التدفقات ب 26% لتصل إلى 114 مليار دولار في عام 2008 لتتخفض بعد ذلك ب 46% في الربع الأول من عام 2009 وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2011 ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار من 1.3 تريليون دولار في 2010، كما أن صافي إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هبط إلى 1.31 تريليون دولار في عام 2012 ووفقا للأرقام الأولية للأونكتاد فإن الدول الغنية شكلت 90% من ذلك الهبوط، وقد عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار سنة 2013.³

¹ ابن داودية وهبية، واقع و آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص نفود دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص: 67.

² قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

³ شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص: 23_24.

في حين انخفضت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% بسنة 2014 فهبط إلى 1,23 تريليون دولار في مستواها عام 2013 وهذا ما يفسر في معظمه بهشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن السياسي لدى المستثمرين وبمخاطر الجغرافيا السياسية.

الجدول رقم (03): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة لمناطق العالم بمليار دولار خلال الفترة(2015-2018)

التدفقات الصادرة				التدفقات الواردة				المنطقة
2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	
558.4	925.3	1,105.1	1,234.5	556.9	759.3	1,197.7	1,268.7	الدول المتقدمة
417.6	461.7	419.9	407.0	706.0	690.6	656.3	728.8	الدول النامية
1,014.2	1,425.4	1,550.1	1,682.6	1,297.2	1,479.4	1,918.7	2,033.8	العالم

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لعام 2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

بالنسبة للدول المتقدمة فقد بلغت قيمة التدفقات الواردة في 2015 إلى 1,268.7 مليار دولار لتتخف في السنوات الموالية، حيث بلغت قيمتها 556.9 مليار دولار. أما بالنسبة للتدفقات الصادرة فقد كانت قيمة التدفقات الصادرة سنة 2015 نحو 1,234.5 مليار دولار، لتتخف هي الأخرى في السنوات التالية، فقد وصلت في سنة 2018 قيمة التدفقات إلى 558.4 مليار دولار، أما بالنسبة للدول النامية، فقد لاحظنا تذبذب في قيمة التدفقات الواردة والصادرة؛ ففي سنة 2015، بلغت قيمة التدفقات الواردة إلى 728.8 مليار دولار لتتخف سنة 2016 إلى 656.3 مليار دولار، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا لترتفع مرة أخرى في السنتين الموالتين. حيث بلغت سنة 2018 قيمة 706 مليار دولار، في حين قدرت قيمة التدفقات الصادرة في 2015 نحو 407 مليار دولار لترتفع في السنتين 2016 و 2017 إلى 419.9 و 461.7 على التوالي، لتشهد انخفاض طفيف في سنة 2018 قدر ب 417.6 مليار دولار.

في 2019 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زيادة طفيفة بنسبة 3% لتصل إلى 1,45 تريليون دولار؛ وارتفع حجم تدفقاتها إلى الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 5% ليصل إلى 800 مليار دولار؛ في حين انخفضت بنسبة 2% لتصل إلى 685 مليار دولار في الاقتصاديات النامية.¹

¹ تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، الأمم المتحدة، 2020، ص: 4.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير مباشر (المحففي)

يشكل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مصدراً مهماً للتمويل الدولي، فهوة يتضمن قدر تفل فيه السيطرة الأجنبية مقارنة بالأنواع الأخرى، والذي يعد من الأدوات الاقتصادية المهمة لأنه يمثل الوحدات القادرة على جذب المدخرات، ومن ثم توظيفها في مشروعات أكثر فائدة وأكثر طموحاً عن السوق المالية.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

1. تعريف الاستثمار الأجنبي غير مباشر: لقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي الغير مباشر منذ ظهوره، حيث سيتم إبراز عدة تعريفات حول الاستثمار المالي كما يلي:

التعريف 01: يعرف بأنه تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستمر فيها، ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة أعمال ذلك المشروع، وتكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار، وكذلك تقليل المخاطرة من خلال تنوع المحافظ الاستثمارية، وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات ذلك الاستثمار¹.

التعريف 02: يقصد به محفظة الاستثمار يعني أن مجموعة متنوعة من الأوراق المالية سواء كانت أسهم أو سندات، أو غيرها من الأوراق المالية، حيث أن الاستثمار له وجهان هما العائد والمخاطرة فكذلك الحال بالنسبة لمحفظة الاستثمار².

التعريف 03: يعرف بأنه كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات استثمارية يكون الهدف من امتلاكه هو تنمية القيمة السوقية لها أو الحافطة على القيمة الإجمالية لثروة³.

التعريف 04: وقد عرفه آخرون بأنه مجموعة من الأصول التي يمتلكها المستثمر وقد تكون هذه الأصول (أصول حقيقية، أصول مالية) بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر، على أن تتلاءم أهداف المحفظة مع رغبة المستثمر سواء أكان هذا المستثمر متحفظ أو متوازن أو مغامر⁴.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة هي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع، ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أو كما يسميها البعض بالاستثمارات المالية شكل الاستثمار في حافطة الأوراق المالية، ويقصد به الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها الدولة والمشروعات التي تقام بها⁵.

¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص: 111.

² مروان شموط، كنجوعود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص: 254.

³ طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص: 164.

⁴ شقيري نوري موسى آخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 56.

⁵ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 56.

ويذكر أيضا أن أهم الأسباب التي تدفع الأفراد والشركات نحو الاستثمار في المحافظ المالية هي: أ. إمكانية تحويل هذه الاستثمارات بسرعة وسهولة إلى النقد (Monétisation) بمعنى تحويلها إلى أصول سائلة بيسر وكلفة منخفضة، ويتوقف ذلك على درجة سيولة السوق المالية وفعاليتها (Efficiency) وكلما زادت فعالية السوق زادت سيولة تلك الأوراق.

ب. إمكانية تحقيق عوائد قياسية من تلك الاستثمارات ولاسيما الأدوات ذات العوائد الثابتة (السندات)، الأمر الذي يدفع الأفراد والشركات بتحويل مدخراتهم من أصول لدى المصارف، أو المؤسسات المالية الأخرى ذات العوائد السنوية، أو الفصلية إلى السوق المالية للاستثمار في أدواتها المختلفة¹.

ويهدف الاستثمار المحفظي إلى استمرار تدفق الدخل، التنوع وتوزيع المخاطر الاستثمارية، تحديد آجال الاستثمارات داخل وخارج بلده، التوزيع الجغرافي للاستثمارات المثلثي بأنها التي تحقق الشروط التالية: تحقق للمستثمر توازنا معقولا بين عنصر العائد والأمان، وتحقق التنوع الايجابي للأصول المملوكة سواء كان هذا التنوع جغرافيا أو ماليا، المرونة في السيولة من خلال سرعة التحويل والتداول.²

2. خصائص الاستثمار المحفظي

يتميز الاستثمار المحفظي من مجموعة من الخصائص نذكر منها:

- سهولة الدخول و الخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة.
- زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية.
- صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها حيث قد تتسحب بصورة فجائية نتيجة لعدة عوامل.
- ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المالية الدولية أو الأوراق المسجلة في أسواق مالية أجنبية بالنسبة للمستثمر.
- الهدف الرئيسي للمستثمر هو تحقيق أرباح، وعوائد أكثر من الفوائد في السوق المحلي، مع تخفيض درجة المخاطر من خلال التنوع.³

3. أهمية الاستثمار المحفظي

إنّ التوسع والانفتاح الذي شهده الاقتصاد العالمي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، أدى إلى:

¹ حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 113

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخشابي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 181-182.

³ خلود كمال، سماح طلحي، أثر الإستثمار الأجنبي المحفظي على حجم التداول في بورصة عمان، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد8، العدد2،

2021، ص21-22.

- زيادة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بغرض التنويع في مكوناتها وبالتالي تخفيض مخاطرها، فكلما زادت الأسواق حجماً، و سبولة زادت ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، كما أن تحسن السيولة يشجع على المزيد من الإصدارات سواء من جانب المؤسسات القائمة أو الجديدة.
- يؤدي تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى زيادة كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تملك تكنولوجيا مالية متقدمة، و التي يكون لها أثر في جذب المزيد من التدفقات مما يشجع بدوره إلى تبسيط الاستثمار.
- يقلل من ضغط فجوة العمولات الأجنبية لأقل البلدان نمواً، مما يجعل الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة سهلة بالنسبة له، لذا فإن تحرر تدفقات رؤوس الأموال قد تؤدي إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، كما يتبع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر زيادة تدفق العملات الأجنبية نحو الداخل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة سيولة سوق الصرف الأجنبي.
- تسمح أسواق الأوراق المالية السائلة للمستثمرين استبدال محافظهم الاستثمارية بسهولة وبأقل تكلفة مما يجعل الاستثمار أقل مخاطرة.
- يحسن من مستوى الإفصاح عن المعلومات والمعايير المحاسبية، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة استخدام تلك المعايير في الأسواق الدولية ومعرفة كيفية تطبيقها.¹

ثانياً: أنواع المحافظ الاستثمارية

تتعدد واختلقت أنواع المحافظ الاستثمارية حسب تعدد واختلاف المعايير المستخدمة لتصنيفها نذكر منها:

1. من حيث مكوناتها: حسب هذا المعيار يمكن تصنيفها إلى نوعين:

- أ. محافظ شاملة: هي التي تحتوي على أوراق مالية متعددة وليست مقتصرة على شكل معين كالأسهم فقط والسندات فقط، كما أنها شاملة من حيث التنوع الجغرافي وغير مقتصرة على منطقة جغرافية معينة.
- ب. محافظ متخصصة: هي محافظ خاصة وعكس الأولى وتكون مقتصرة إما على الأسهم فقط والسندات وتعمل في نطاق جغرافي محدد.²

2. من حيث أهدافها: يمكن تقسيم المحافظ الاستثمارية حسب نوعية الأوراق المكونة لأصول المحافظ الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع وهي:

- أ. محافظ النمو: هي التي تهدف إلى تحقيق نمو مستمر في العائد، ولذلك تكون الأدوات المختارة ذات مخاطر عالية. وتضم الأسهم العادية مختلفة الشكل والإيراد والمخاطر المرتفعة نسبياً، ويتطلب التعامل بهذه الأسهم إدارات محافظ متحركة نشطة تتطلب المتابعة والمراقبة باستمرار، وهي محافظ تهتم بالأرباح الرأسمالية.³

¹ نبيل حركاتي، جهرة شنافة، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على مؤشر أداء بورصة عمان - دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1996-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص: 560.

² عبو عمر وآخرون، مؤشرات تقييم الأداء المحافظ الاستثمارية، دراسة وصفية إحصائية لعينة من المحافظ الاستثمارية المتواجدة بالسوق المالي السعودي مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، 2017، ص: 101.

³ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص: 294.

ب. **محافظة الدخل:** عبارة عن المحفظة التي تهدف إلى تحقيق أعلى دخل للمستثمر بقليل من المخاطرة، وهنا تظهر كفاءة مدير المحفظة في البحث عن الأوراق المالية التي تدر على المستثمر أعلى العوائد. فالدخل مثلا يأتي عن طريق الفوائد المدفوعة على السندات، ولا بد من اختيار السند الذي يحقق أعلى فائدة بأقل وقت، كذلك بالنسبة للأسهم، إذ لا بد من اختيار الأسهم التي توزع أرباح عالية وتكون قليلة المخاطرة.¹

ج. **المحفظة المختلطة:** هي المحفظة التي يمكن أن تقوم بمزج أوراقها ما بين الأوراق المالية التي لا تحمل مخاطرة مع الأوراق المالية الأخرى التي تحقق دخلا مرتفعا، ولكنها تحتوي على مخاطرة مرتفعة، وهي في الواقع تشكل حالة وسطى بين محفظة النمو ومحفظة الدخل.²

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي غير مباشر:

يترتب على الاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة آثار، منها ما يلي :

1: إيجابيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يساهم في تنشيط وتطور أسواق الأوراق المالية وذلك عن طريق :

- العمل على تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية من خلال المشاركة في الملكية (الأسهم) أو من خلال الإقراض للتمويل (سندات).
- ارتفاع درجة سيولة الأوراق المالية، إذ يمكن للمستثمر أن يشتري هذه الأوراق أو يبيعها بسرعة واستعادة أمواله متى أراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأوراق المالية وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة الحصول على رأس المال مما يشجع الشركات على طرح إصدارات جديدة وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية المحلية.³
- يزيد من سيولة السوق ويساعد على تطوير كفاءة السوق أيضا، كما يجعلها أوسع وأكثر عمقا، وفي سوق الأوراق المالية فإن تواجد عدد كبير من البائعين والمشتريين يتضمن توافر السيولة اللازمة.
- يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد، إذ يمكن له توفير مصدر للاستثمارات الأجنبية ولاسيما إلى البلدان النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال، لذا فإن قدوم استثمارات أجنبية غير مباشرة يحسن معدل الاستثمارات من خلال توفير النقد الأجنبي إلى البلدان النامية، كما يقلل من ضغط فجوة العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا.
- يساهم في تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية، إذ في سوق أعمق وأوسع فإن المستثمرون لديهم حوافز أكثر لتخصيص وإنفاق الموارد في البحث عن فرص استثمارية جديدة، وبالمقابل تشجيع المنافسة بين الشركات في الحصول على التمويل بدوره يساعد على رفع الاقتصاد المحلي وتطويره.

¹ غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص22.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

³ عبد الرزاق حمد حسين، عامر عمران كاظم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي الغير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، في البلدان النامية. الهند حالة دراسية، مجلة جامعة كركوك الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد1، 2012، ص: 106.

- يزيد من الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات في الأسواق، ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي هبوط أسعارها، ويقصد بذلك إرتفاع العملة المحلية إذا ما قورنت بقيمتها من العملات الأجنبية.¹

2: سلبيات الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

من بين سلبيات الاستثمار الأجنبي الغير مباشر نذكر ما يلي:

- صعوبة إدارة المحفظة: إن الإدارة الفعالة للمحفظة تتطلب البحث والتحليل المستمر لأوضاع الأسهم، وذلك بهدف شراء أسهم وإضافتها إلى المحفظة، أو بيع لأسهم أخرى، وتزداد صعوبة إدارة المحفظة كلما ازداد عدد الأوراق المالية المكونة للمحفظة.
- ارتفاع تكاليف المعاملات: إن شراء وبيع الأوراق المالية يتطلب دفع عمولة للوسيط الذي يقوم بعمليات البيع والشراء، خاصة إذا قام المستثمر بشراء كميات صغيرة من أوراق مالية متعددة.
- اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة: حيث أن احتمال اتخاذ قرارات استثمارية غير صحيحة، تزداد مع ازدياد عدد الأوراق في المحفظة.²

المطلب الثاني: القروض الخارجية

لجأت العديد من دول العالم إلى سياسة الاقتراض الخارجي منذ زمن بعيد نتيجة لتقلص مدخراتها المحلية، وقد تفاقمت هذه الديون على نحو خطير منذ أوائل الثمانينات بحيث أصبحت عاملاً يهدد الدول المدينة، وذلك نتيجة لزيادة أعباء تلك الدول من الديون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم حدة المديونية الخارجية.

أولاً: مفهوم القروض الخارجية:

1: تعريف القروض الخارجية:

تعددت التعاريف حول القروض الخارجية نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: تعرف القروض الدولية بأنها: "تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات الخاصة الأجنبية، المؤسسات الدولية، والمؤسسات الإقليمية، أي أن القروض الخارجية هي تلك القروض التي تعقدها الحكومة في الأسواق الخارجية."³

تعريف 02: كذلك تعرف بأنها: الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط متفق عليها.⁴

¹ طرابش إبراهيم، بربري محمد أمين، دور الاستثمار الأجنبي الغير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية بمصر 2004-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، 2019، ص: 134-135.

² محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص: 172-173.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 315.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، مرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1991، ص: 59.

تعريف 03: ويعرف "البنك الدولي" الذين الخارجي لأنه الذين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية والمحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لإفراد وهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية وبسلع وخدمات.¹ من خلال هذه التعاريف نستخلص أن القروض الدولية هي: "القروض التي يكون مصدرها من خارج حدود الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو أي أغراض أخرى.²

2: أنواع القروض الخارجية:

اختلف أنواع القروض وذلك باختلاف الغرض منها، حيث يمكن تلخيص أنواع القروض فيما يلي:

1.2: القروض الداخلية والقروض الخارجية:

أ- القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء أكان ومواطنين أم أجنب.

وتتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة، إذ أنها تضع شروط القرض وتحدد مدة القرض وكيفية السداد وكذلك فان طاقة الدولة على الإقراض الداخلي أكثر بكثير من طاقتها على الإقراض من الخارج. **ب- القروض الخارجية:** هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية ومن هيئات ومؤسسات دولية، وعادة ما تلجأ الدولة إلى الإقراض من الخارج بسبب: حاجتها إلى رؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية، أو بسبب حاجتها إلى العملات الأجنبية لتغطية عجز في موازنتها ولدعم عملتها وحمايتها من التدهور، أو بسبب حاجتها للحصول على ما يلزم من سلع إنتاجية واستهلاكية.

2.2: القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

أ- القروض الاختيارية: الأصل في القروض أن تكون اختيارية وتترك الدولة الحرية للأفراد وهيئات في الاكتتاب دون إكراه، فيكون الدافع للاكتتاب هو كون العملية مجزية مادياً نتيجة سعر الفائدة المرتفع أو كفاءة الدولة لدفع قيمة القرض عند الاستحقاق.³

ب- القروض الإجبارية: عندما تخشى الدولة عدم إقدام مواطنيها وهيئاتها الوطنية على الاكتتاب تعمد إلى الضغط للحصول المبلغ اللازم له، وتلجأ الدولة إلى الأسلوب الاستثنائي في الأوقات التي تعقب الحروب ولمقاومة التضخم، والقرض الإجباري يتم نتيجة ضعف الثقة في الدولة.⁴

¹ سعد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص: 165.

² يوسف مسعداوي، دراسات في المالية الدولية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص: 13.

³ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص: 106-107.

⁴ مرجع سبق ذكره، ص: 107.

3.2: القروض العمرية والقروض المؤبدة والقروض لأجل:

أ- القروض العمرية: هي القروض المرتبط سدادها بعمر المقترض، فينتهي أجلها بوفاته، فمثل هذه القروض تكون الدولة ملزمة بتقديم إبرام عقد متفق عليه للمقرض؛ مقابل المبالغ التي اقترضها للدولة مادام حيا؛ وعندما يتوفى المقرض يسقط عن الدولة التزامها اتجاه المقرض وتصبح الأموال للدولة.

ب- القروض المؤبدة: هي القروض التي لا تحدد الدولة تاريخا معين لردّها ولكن يلزم بدفع فائدة عنها؛ وتملك الدولة الحق باستهلاك مانتشاء من سندات القرض في الوقت الذي يناسبها.

ج- القروض لأجل: هذه القروض تلجا إليها الدولة لمواجهة حالات مؤقتة وطارئة وبهذا تعقد لمدة ينقضي الذين بينها، وسندات هذا النوع من القروض إما أن تكون لأجل طويل، أو لأجل متوسط، أو لأجل قصير.

4.2: القروض المثمرة والقروض العقيمة:

أ- القروض المثمرة: هو القرض الذي ينفق على مشروع استثماري يأتي بإيراد ويسدد أصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه وهو من أكثر القروض إنتاجية.

ب- القرض العقيم: هو الذي ينفق على مشروعات لا تأتي بإيراد لتسديد القرض وفوائده، ولكن له فوائد عامة للاقتصاد والمجتمع.¹

ثانيا: آثار القروض الخارجية

1. الآثار السلبية للقروض الخارجية:

تتمثل سلبيات الإقراض الخارجي فيما يلي:

- من سلبيات القروض الخارجية أنها ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، فقروض الحكومات الأجنبية تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها.
- تؤثر القروض الخارجية سلبا على سعر صرف العملة المحلية عند حلول موعد السداد وكذلك تنقص من الثروة القومية، وغالبا ما تكون وسيلة للضغط السياسي بيد الدولة المقرضة.
- قد تؤدي القروض الخارجية إلى عواقب سياسية خطيرة، فمن الجائز أن تتدخل الدولة الأجنبية المقرضة في الشؤون الداخلية للدولة المقرضة، الاقتصادية والسياسية، وبصورة خاصة عندما تكون الدولة المقرضة ضعيفة ولم تراعي القواعد المالية السليمة في عقد القرض، وبالتالي لم تقم بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليه، مما قد يسمح للدولة المقرضة (الأجنبية) بالتحكم الاقتصادي وفرض السيطرة على الدولة المقرضة.
- تمثل فوائد القروض عبئا ثقيلًا على اقتصاد البلد المقرض.
- ربما يتم استخدام القرض كسلاح بيد الدولة المقرضة، للتأثير على المواقف السياسية، مما يخلق ضعف في مواقف البلد المقرض مؤشر على ضعف الاستدامة المالية في البلد وإخفاق الحكومة في تعبئة الموارد المالية بشكل أمثل.

¹ خالد شحاذ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007، ص: 244-245.

- قد يكون الاقتراض نتيجة لتضخم الإنفاق العام بشكل يفوق إمكانيات البلد المالية وهو ما يزيد من شراهة الحكومة وإدائها على رفع الإنفاق دون الاهتمام بتعظيم الإيرادات الحكومية بشكل مناسب.
 - يهدد الاقتراض الاحتياطي النقدي الأجنبي مما قد يؤثر في استقرار المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف.
 - يمثل عبئاً على الموازنات العامة مستقبلاً.
 - يؤدي ضعف تسديد الديون الخارجية إلى خفض التصنيف الائتماني للبلاد وما ينجم عنه من رفع لأسعار الفائدة وتضاعف حجم الدين الخارجي.
 - عكس الدين الداخلي يمثل الاقتراض الخارجي عنصر تسرب من دورة الدخل والاقتصاد مما يسبب انكماشاً اقتصادياً عند تسديد الأقساط والفوائد.
- 2. الآثار الإيجابية للقروض الخارجية:**
- توجد العديد من الإيجابيات للقروض الخارجية في كافة النواحي الاقتصادية، والسياسية والاستراتيجية ومن أهمها:
 - هي مصدر مريح لتمويل العجز المالي الحكومي أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية.
 - يحسن من احتياطي العملة الأجنبية لدى البنك المركزي ويضمن الاستقرار النقدي.
 - يعد الاقتراض مصدر حقن للاقتصاد وآثاره إيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية.
 - يحقق نمو اقتصادي، بشرط نزاهة وكفاءة في تخصيص الأموال.
 - إذا منحت القروض الخارجية على شكل مشروعات عامة كالمدارس و المستشفيات والماء والكهرباء فإن ذلك يسهم في تحسين البنية التحتية.
 - يسهم استثمار مبالغ القروض في إنشاء مشروعات تجارية مربحة في تعزيز النمو وتوليد فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - بشكل عام قد تكون القروض الخارجية مفيدة إذا لم تتصف بالتردد والانتظام.
 - القيام بعملية إعادة التوزيع للموارد الاقتصادية ورفع قدرة الدولة على استيراد مستلزمات الإنتاج.
 - زيادة التكوين الرأس مالي من خلال ما يتم توفيره بواسطة القروض الأجنبية من إمكانيات وفرص لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية وتطوير ودعم الطاقة الإنتاجية.
 - سداد العجز في الموارد المحلية بما يضمن تطوير الطاقات الإنتاجية؛ وزيادة فرص العمل بالمجتمع.
 - توفير فرص تدريب الكوادر المحلية من الدول المقرضة في المجالات التكنولوجية المتقدمة.
 - ربما تساعد بعض القروض الأجنبية في تطوير القطاعات التصديرية وفتح أسواق في الخارج.¹

¹ السيد صادق إسماعيل، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1990-2018، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 22، العدد2، السعودية، 2021، ص:56-57.

ثالثاً: مراحل تطور القروض الخارجية:

1. المرحلة الأولى من 1780 إلى 1914:

تعود الجذور التاريخية للديون الخارجية إلى القرن الثامن عشر وبالتحديد إلى سنة 1780 كتاريخ تقريبي لنشوء ظاهرة الدين الخارجي، حيث تمكنت الدول الرأسمالية ابتداءً من هذا التاريخ التغلب على تناقضاتها الداخلية.

وقد تميّزت هذه الفترة بالمبادلات السلعية في استيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير مواد استهلاكية ومصنعة

وبالنظر للنمو المتكافئ بين هاتين المجموعتين من الدول وانخفاض مستويات الأجور في الدول الأقل تقدماً؛ فقد تمكنت الدول الرأسمالية من استنزاف جزء هام من الفائض الاقتصادي للدول النامية.

- وشهدت الفترة 1820 1914 حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوروبا الغربية فقد بلغ الرساميل من قبل بريطانيا ما قيمته 878 مليون جنيه أسترليني، وكانت معظم الرساميل البريطانية المصدرة للعالم الخارجي قد أخذت شكل الاكتتاب في صورة أوراق مالية 60% وفي صورة أسهم 20% وقد كانت بريطانيا تصدر لوحدها 40% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الخارجية لأوروبا الغربية والتي بلغت نسبتها 57% من دخلها سنة 1870 وأكثر من 100% سنة 1900، وهي تعتبر نسبة قياسية في تاريخ تصدير الأموال الدولية.

3. المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية 1914-1945:

منذ بداية الحرب العالمية الأولى، حصل تراجع كبير في حركة الرساميل الدولية تم تحديد هذه الحركة في العشرينات من القرن العشرين، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك البلد الدائن بالخصوص لكندا، وأمريكا اللاتينية والكاربيبي، وأوروبا حيث حصلت الأولى على ما نسبته 40% من إجمالي القروض الأمريكية، والثانية ما نسبته 30% والثالثة 20%.

وتشير المصادر إلي انه في عام 1929 والتي كانت من نتائجها تراجع مداخيل الدول النامية المدينة بنسبة 60% بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصاديات الدول الصناعية، وتزايد نزعة السياسة الحمائية من قبل الدول المتقدمة وانهيار أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، هذه الأخيرة التي عمدت في المرحلة الأولى لتجاوز أزمة السيولة خاصة بمحاولة الحصول على إتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية.¹

3. المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية الثمانينات

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، استعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال فترة الحربين العالميتين. وتنقسم هذه الفترة إلى قسمين هما:

¹ أحمد خالد، إشكالية الديون السيادية الأوروبية وأثارها على اقتصاديات الدول العربية -دراسة حالة بعض الدول النفطية و غير النفطية-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص: 13-14.

1-وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة 1945-1970:

شهدت هذه المرحلة تغيرات عميقة والتي بموجبها تم صياغة نظام اقتصادي دولي جديد في مختلف العناصر الاقتصادية، هذا النظام وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة، وتشجيع التدفقات المالية لرأس المال للأغراض الإنتاجية، وتبع ذلك إنشاء مؤسسات مالية دولية تفي بهذا الغرض مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن أهم ما شهدته هذه الفترة وخاصة على صعيد الدول النامية، هو حصول الكثير من هذه الدول على استقلالها السياسي، وبالتالي، اندفعت إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية، وابتداء من عام 1955 قد حدثت تحويلات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وعرفت الديون الخارجية للدول النامية تزايد كبيراً، حيث انتقلت من 8 مليار دولار عام 1955 إلى 66 مليار دولار عام 1970 ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- أنه بنهاية إعادة إعمار أوروبا الغربية وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية بها، قد قامت الدول الغربية بتحرير استثماراتها الخاصة والعامة، وزيادة قروضها للدول النامية.
- تزايد عدد الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي.
- التنافس القائم آنذاك بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حيث عمل كل معسكر على كسب عدد كبير من الدول النامية.
- تزايد اهتمام المنظمات الدولية بظروف البلدان النامية.

2-وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة 1970-1981:

مع بداية عقد السبعينات تبلورت ملامح أزمة اقتصادية عالمية طويلة المدى تنمي وبسمات جديدة مثل انهيار نظام النقد الدولي، وهذا من خلال انهيار اتفاقية بروتون وودز اثر القرار المنفرد الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وتعويم الدولار، دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي، وبالتالي انتهاء عصر انخفاض أسعار الطاقة.

وقد تولّد المصدر الأول في عرض الرساميل، اثر الزيادة التي حصلت في أسعار النفط العالمية عام 1973 حيث تكونت لدى بعض الدول النامية فوائض مالية معتبرة، عجزت اقتصادياتها عن استيعابها واستطاع النظام المصرفي الدولي آنذاك عبر آلياته من إعادة تدويرها.¹

¹مرجع سبق ذكره، ص: 22-27.

الجدول رقم (04): تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة 1970-1981

البيان	1970	1972	1974	1976	1978	1980	1981
حجم الديون الخارجية	63.6	92.0	143.3	212.9	325.5	423.3	592.5
1-قروض عامة مضمونة	52.6	72.8	111.0	167.1	261.1	304.7	498.7
-قروض ثنائية ميسرة	22.6	30.1	40.2	51.6	67.5	78.3	146.5
-قروض من مصادر رسمية	4.3	5.3	8.0	11.5	18.3	23.4	-
-قروض متعددة الأطراف	8.0	10.8	15.7	23.7	36.4	51.8	113.2
-قروض خارجية مضمونة	17.7	26.6	47.2	80.5	138.9	187.3	239.4
2-ديون من مصادر خاصة غير مضمونة	11.0	19.3	32.3	35.7	64.4	82.5	93.8

المصدر: الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002-2003، ص127.

- يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الديون الخارجية للبلدان النامية قد عرفت تزايدا قويا خلال الفترة 1970-1981، حيث انتقلت من 63,5 مليار دولار عام 1970 إلى 592,5 مليار دولار عام 1981 مسجلة بذلك نموا قدره 23% في المتوسط سنويا، وقد كان هذا النمو أعلى بكثير من النم والاقصادي المسجل في مجموع البلدان النامية الذي لم يتجاوز 5,5% في المتوسط سنويا.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن الديون العامة المضمونة من قبل الحكومات كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي هذه الديون، حيث تراوحت نسبتها ما بين 77% إلى 83% خلال نفس الفترة، كما أن متوسط معدل نموها السنوي يقدر بحوالي 22% حيث قفزت من 52,6 مليار دولار عام 1970 إلى 498,7 مليار دولار عام 1981، كما عرفت الديون الخاصة غير المضمونة تزايدا كبيرا حيث انتقلت من 11 مليار دولار عام 1970 إلى 93,8 مليار دولار عام 1981، كما ارتفع نصيبها النسبي من 17,3% عام 1970 إلى 19,5% عام 1981.

- إن هذا التطور السريع الذي عرفته المديونية الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة 1970-1981 قد أدى إلى هشاشة وضعها الاقتصادي والمالي فقد حدث تشوه كبير في هيكل وبنية الديون الخارجية.

ثانياً: تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982:

3- تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية خلال الفترة 1982-1999

تصاعد الحجم الإجمالي للدين في الدول النامية خلال هذه الفترة بشكل ملفت للانتباه، حيث يلاحظ من خلال الجدول أدناه أنها ازدادت بأكثر من 3 أضعاف.

الجدول رقم(05): تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية خلال الفترة 1982-1999

البيان	1982	1984	1986	1988	1999
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:	752,94	854,59	1046,79	1333,80	1510,00
1-ديون طويلة الأجل:	60,66	684,59	882,38	1091,60	1206,11
-ديون عامة مضمونة	462,77	581,72	796,12	1029,90	1140,94
-ديون خاصة غير مضمونة	97,89	102,76	86,25	61,69	65,17
2-ديون قصيرة الأجل:	168,27	134,02	121,83	206,99	269,23
3-قروض مستخدمة من	23,99	36,08	42,57	35,20	34,65
البيان	1992	1994	1996	1998	2000
إجمالي الدين الخارجي منه:	1666,83	1921,45	2241,82	2342,1	2305,0
1-ديون طويلة الأجل:	1305,9	1522,57	1721,72	1906,51	1923,20
-ديون عامة مضمونة	1209,09	332,18	1421,36	1406,04	1376,52
-ديون خاصة غير مضمونة	95,99	140,38	300,35	500,47	546,68
2-ديون قصيرة الأجل	323,47	354,72	460,00	358,63	323,30
3-قروض مستخدمة FMI	38,26	44,15	60,09	76,94	58,44

المصدر: عريضة بن سميعة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية. الأسباب والحلول دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص:158.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تزايد القروض التي منحها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية خلال ذات الفترة، حيث انتقل حجمها من 23,99 مليار دولار عام 1982 إلى 58,44 مليار دولار عام 1999 وهو ما يعكس الدور المتعاظم لصندوق النقد الدولي والتخفيف من أزمة الديون العالمية. أضف إلى ذلك أن القروض قصيرة الأجل تراجع نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية، حيث انتقل من %22,3 عام 1982 إلى %4 عام 1999 وهو ما يعكس التغير في سياسة الإستدانة الخارجية التي كانت تسلكها البلدان النامية قبل أزمة 1982.

4- تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية سنة 2000-2017:

يبين الجدول الموالي تطور إجمالي الديون الخارجية للدول المقترضة خلال الفترة 2000-2016. نلاحظ أنّ خدمات الديون الخارجية للدول المقترضة في عام 2000 بلغت 14,1142 مليون دولار ثم انخفضت في عام 2001 لتبلغ 13,6625 مليون دولار، ويعد هذا الانخفاض الأول منذ عام 1997 ثم عاودت الارتفاع في عام 2002 بنسبة 1,4% لتبلغ نحو 14,6421 مليون دولار بالنسبة للدول المقترضة ككل. نلاحظ استمرار الارتفاع التدريجي في إجمالي خدمة الدين العام والسنة الرابعة على التوالي، ثم تراجع بشكل كبير في الدول المقترضة من 28,135 مليون دولار إلى 15,524 مليون دولار عام 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى كون قيمة خدمة الدين الخارجي عام 2006 استثنائية، ثم عاودت الارتفاع من 15,524 مليون دولار سنة 2007 إلى نحو 17,851 مليون دولار عام 2008 ثم عاودت الانخفاض عام 2009 لترتفع عامي 2010 و2011 لتبلغ 14,4670 مليون دولار خدمة المديونية الخارجية لبعض الدول المقترضة بنسب متفاوتة واستمرت في الانخفاض لتبلغ 13,496 مليون دولار.

الجدول رق (06): تطور إجمالي الديون الخارجية وخدمة الدين بالمليار دولار للدول المقترضة خلال الفترة

2016-2000

السنوات	إجمالي حجم الديون الخارجية	إجمالي خدمات الديون الخارجية
2000	128.6956	14.1142
2001	128.103	13.662.5
2002	138.211.5	14.642.1
2003	147.693.6	17.331.5
2004	151.084.3	18.197.9
2005	149.237.3	18.857.7
2006	137.562	28.135
2007	152.988	15.561
2008	157.009	17.681
2009	163.199	14,543
2010	173.010	14.633.0
2011	173.774	15.907.0
2012	181.261.7	14.446.0
2013	200.762.5	13.496.4
2014	200.762.1	16.404.5
2015	207.122.2	16.731,7
2016	232.334.0	18.888.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

لقد استمرت في الارتفاع لتبلغ 28,8823 مليون دولار عام 2017.¹ يعرض العدد الأول من التقرير عن الديون 2020 نظرة عامة على تطور أرصدة الدين الخارجي وصافي التدفقات المالية من المنظور الإقليمي المتمثلة في سوق الأسهم، ومنه نلاحظ شكلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي النسبة الأكبر من صافي التدفقات المالية الوافدة بمبلغ 272 مليار دولار 27% وتليها بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي، باستثناء الصين 115 مليار دولار 11%.

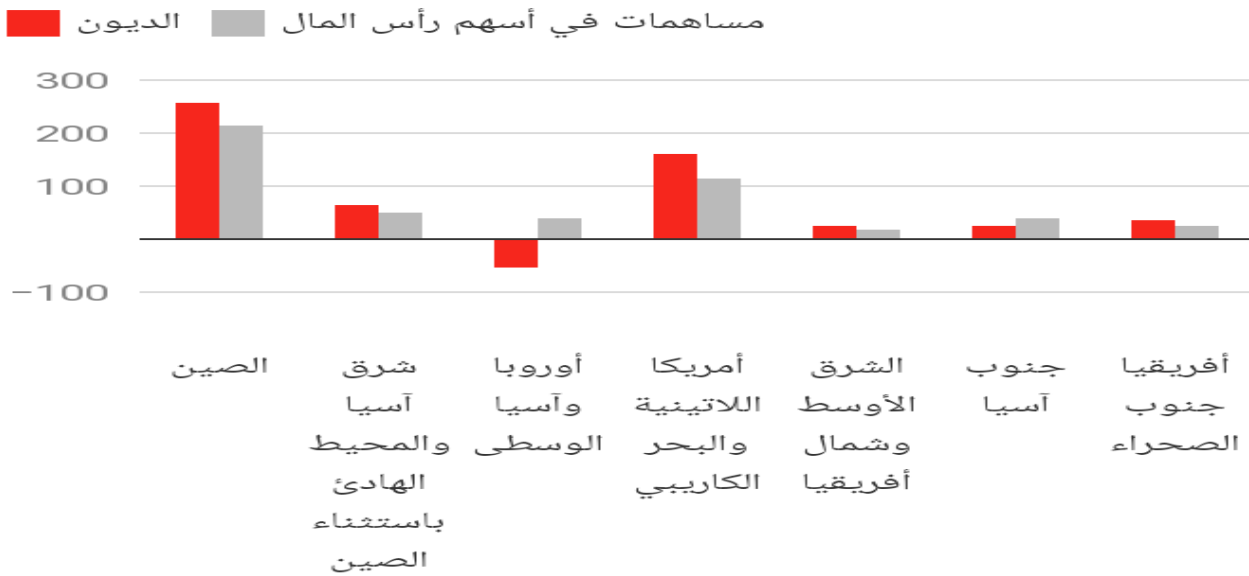
تدفق الديون الوافدة تجاوزت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم جميع المناطق عام 2018 باستثناء جنوب آسيا شكلت تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم 60% من إجمالي التدفقات الوافدة باستثناء أوروبا وAsia الوسطى حيث كانت تدفقات الديون سلبية 11 مليار دولار.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت أسرع تراكم في أرصدة الدين الخارجي، يتوسط 7% وذلك بسبب ارتفاع هذا التراكم بنسبة 15% في مصر أكبر مقترض في المنطقة.

حجم واتجاه صافي التدفقات المالية في شرق آسيا والمحيط الهادي حددتها الصين التي شكلت حوالي 80% من إجمالي تدفقات الديون والاستثمارات في محافظ الأسهم إلى بلدان المنطقة عام 2018.

الشكل رقم (1): تطور رصيد الدين الخارجي والاستثمار في سوق الأسهم بالمليار دولار في أقاليم مختلفة في العالم لعام

2018



المصدر: البنك الدولي، مدونات البنك الدولي تقرير عن الديون، 2020.

¹بن الطاهر حسين، دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 28-29.

حدثت الزيادة في أرصدة الدين الخارجي وتجاوزت معدل النمو الاقتصادي في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على مدار العقد الماضي، إذ بلغ متوسط مجموع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي 36% في نهاية عام 2018 وهو تغيير هامشي عن العام السابق، لكنها تزيد 49% عام 2019.¹

المطلب الثالث: المساعدات الأجنبية (المنح و المساعدات)

يتم تقديم المساعدات المالية الخارجية من طرف الدول الغنية، لمجموعة من الدول الأقل تقدماً والفقيرة بعد حصول أغلبها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك اعتقاداً بأن المساعدات الرسمية تمثل حلاً لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية.

أولاً: مفهوم المساعدات الأجنبية.

1تعريف المساعدات الأجنبية: بفعل الأهمية البالغة التي اجتاحت المساعدات اهتم الباحثون بتقديم تعاريف حول المساعدات نذكر منها:

تعريف 01: هي تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة إليها، وتكون على شكل نقدي، متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتمثل في خبرات فنية أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية.²

تعريف 02: يقصد بالمساعدات الأجنبية كل تدفقات رأس المال الأجنبي وهو بذلك يضم التدفقات الصافية للإقراض وتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة والتسهيلات الإنمائية.³

تعريف 03: تعريف الأمم المتحدة: عرفت الأمم المتحدة المساعدات الخارجية على أنها المنح الخاصة وصافي القروض طويلة الأجل لغير الأغراض العسكرية من الحكومات والمنظمات الدولية، وبذلك تكون الأمم المتحدة قد أقصت بقية التدفقات الأخرى سواء في شكل قروض أو استثمارات مباشرة وغير مباشرة والمنح الرسمية من المنظمات الدولية.⁴

من خلال هذه التعاريف نستخلص أنه: يقصد بالمساعدات الخارجية جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة إلى البلدان النامية التي تمر بمراحل انتقالية بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية، والمساعدات السياسية.⁵

¹ أيفيس روكاج، تقرير عن الديون، البنك الدولي، 2020.

² ميثم صاحب عجم، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 67.

³ عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص: 16.

⁴ نوي سميحة، دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقراً - دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقراً - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إبطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص: 52.

⁵ أحمد جلال محمود عبود، فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الأمن القومي: المساعدات الأمريكية لمصر والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب حالة دراسة مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، 2021، ص: 27.

2. أهداف المنح والمساعدات الرسمية:

يمكن استخلاص أهداف المساعدات والمنح فيما يلي:¹

- تعزيز المصالح التجارية والسياسية والإستراتيجية بين الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها، و يعتبر هذا الدافع في الواقع من أبرز الدوافع التي تدفع الدول المانحة نحو توفير المعونات و المساعدات الرسمية.
- الحفاظ على الروابط التاريخية والثقافية وروابط الجوار مثلا اتجهت المعونات الأمريكية إلى دول أمريكا اللاتينية، والمعونات الفرنسية إلى الدول التي كانت تابعة إلى فرنسا والمعونات الانجليزية إلى دول الكومنولث.
- يمكن أن تعزز قدرة الدول النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة وهو ما يشجع إنتاج الدول المتقدمة على التوسع من خلال تصريف هذا الإنتاج، وإن هذه المساعدات غالبا ما تكون مشروطة بشراء السلع و الخدمات في الدول المانحة لها، حيث تصل نسب المساعدات المشروطة هذه إلى 43% من المساعدات الممنوحة، و المساعدات المشروطة جزئيا تمثل 11% منها، و هذا يعني أن المساعدات المشروطة تتجاوز نصف المساعدات التي تقدم إلى الدول النامية، و هو الأمر الذي يفيد و يحد من الانتفاع منها.
- مساعدة الدول المتلقية للمعونة على معالجة أوضاعها والمشكلات والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، تقديم العون لها لسعيها من أجل تحقيق التطور فيها.
- الدوافع الإنسانية التي تدفع بعض الدول والهيئات الدولية إلى تقديم المنح والمعونات والمساعدات الرسمية لمعالجة ظروف وأوضاع خاصة لبعض الدول النامية، كالمجاعات وحالات الجفاف والحرب و ما إلى ذلك.
- توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف قدرة هذه الدول المنخفضة جدا في الحصول على التمويل الدولي من خلال الأشكال الأخرى لذلك فإن المعونات و المساعدات الرسمية لها تشكل أكثر من 80% من التمويل الدولي الذي تحصل عليه هذه الدول الأقل دخلا، و هو ما يؤكد أهميتها الكبيرة لهذه الدول.

3. أسباب تقديم الإعانات:

سواء كانت الإعانات الخارجية مشروطة أو غير مشروطة أو نقدية أو عينية فهناك أسباب اقتصادية أو سياسية أو دولية لتقديم الإعانات، وعليه يمكن أن نصنف الإعانات وفقا لأسباب تقديمها إلى:²

1.3: إعانات لأسباب اقتصادية.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها قامت بعض الدول الصناعية بتحويل الجزء الأكبر من جهازها الإنتاجي الصناعي العسكري إلى إنتاج سلع للاستخدامات والاستهلاك المدني، وقد أدى هذا التحول إلى تضخم هائل في الطاقة الإنتاجية، وترتب عن ذلك فائضا ضخما في العرض الكلي للسلع المنتجة. ولولا قيام تلك الدول بإتلاف أو رمي الإنتاج الفائض في البحر لتعرضت اقتصادياتها إلى خطر الانهيار بسبب قصور الطلب الكلي، فالطلب المحلي والطلب الأجنبي على سلعها لم يكن كافيا لمقابلة العرض الكلي. وقد فكرت تلك الدول في تقديم فائض الإنتاج إلى الدول الفقيرة كإعانة تحقق هدفا إنسانيا و تخلق طلبا على

¹فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص ص:237،236.

²علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص:294-295.

سلع الدولة التي تقدم الإعانة، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى تتقد الدول ذات الجهاز الإنتاجي الضخم اقتصادها في خطر التداعي و الانهيار، فتبعد بذلك عنها شبح الأزمات الاقتصادية.

2.3: إعانات لأسباب سياسية.

تقدم الإعانات لأسباب سياسية متباينة منها رغبة الدول الغنية في مساعدة الدول التي تسير في ركابها كالمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفياتي سابقا لدول المنظومة الاشتراكية وبلدان العالم الثالث، وكذلك تقديم المساعدات من دول إلى دول أخرى ترتبط معها بأحلاف عسكرية كإعانات الولايات المتحدة الأمريكية لدول غرب أوروبا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما قد تقدم الإعانة إلى دولة ما بهدف محاربة تيار فكري أو سياسي معين كمحاربة انتشار الفكر الشيوعي.

3.3 : إعانات لأسباب دولية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتقارب الذي حصل بين دول العالم قامت الأمم المتحدة كمنظمة دولية، وجد أعضاء هذه المنظمة أنفسهم متكونين من أقلية من الدول الغنية التي يتمتع أفرادها بمستوى عالي للرفاهية وأغلبية من الدول الفقيرة المتخلفة، وهكذا انطلقت الدعوات من أروقة الأمم المتحدة تنادي بضرورة مد يد العون من قبل الدول الغنية إلى الدول الفقيرة من أجل مكافحة الفقر والمرض والجهل، وتنمية اقتصادياتها، ورفع مستوى الرفاهية إذ أن ضرورة التكافل بين أعضاء المجتمع الدولي قد حتم على الدول المتقدمة تقديم الإعانات إلى البلدان النامية ضمن التعاون الدولي.¹

ثانيا: الآثار الاقتصادية المساعدات الأجنبية

1. الآثار الإيجابية للمساعدات الأجنبية

- تحقق المساعدات الخارجية العديد من الايجابيات في الجوانب الاقتصادية للدول النامية من أهمها:
- مساعدة الدول النامية في حالات ليست بالقليلة على تطوير البنية التحتية التي تعتبر شرطا ضروريا ومهما للقيام بالنشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها.
- تمويل الواردات والصادرات والشكل الذي يساعد على تحرير تجارة الدول من القيود التي تواجهها.
- ساهمت المساعدات الرسمية في القيام بالإصلاحات في السياسات الاقتصادية التي تهدف عمل تحقيق كفاءة عمل الاقتصاد من خلال الاعتماد المتزايد على قوة السوق.
- إن نسبة مهمة من المعونة تقدم مباشرة للنشاطات الخاصة من أجل مساعدتها على التوسع في النشاطات الزراعية التي ينتفع منها المزارعين.
- أن المساعدات وفرت بعض الاحتياجات الضرورية في العديد من الحالات وبالذات الاستثنائية والطارئة منها.
- وبذلك فإن المنح والمساعدات المالية الرسمية وفرت بعض الايجابيات وبالذات لبعض الدول التي اتجهت نحوها المعونات بدرجة أكبر من غيرها.

¹ علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

2: الآثار السلبية للمساعدات الأجنبية:

- إنّ ما سبق من الآثار الإيجابية للمنح والمساعدات لا يعني أنها لا تخلوا من عيوب، ومنها:
- عدم إيفاء الدول المتقدمة بما قرره الأمم المتحدة بتخصيص 0,7% من ناتجها السنوي كمساعدات الإنمائية للدول النامية.
 - إن الجزء الأكبر من مساعدات التنمية والمنح والمساعدات تقدم بموجب اتفاقات ثنائية، وهي في معظمها محكومة باعتباريات سياسية تتضمن واقع الحال خضوع العديد من الدول التي تتلقاها إلى الضغط عليها.
 - إن جزءا مهما من المعونات والمنح والمساعدات التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة تتضمن مساعدات عسكرية وهي حالات ليست بالقليلة أسلحة ومعدات متقدمة فنيا أي أنها أصبحت خارج إطار الانتفاع منها.
 - تتضمن المساعدات والمعونات الرسمية عادة شروط مقيدة ضمنية أو صريحة ومنها مثلا شرط الشراء من البائع مانح المعونة ومن خلال ذلك يتم تصريف إنتاج الدول المتقدمة في الدول المستلمة.
 - فرض أنواع من التكنولوجيا ومواصفات معينة للألات والمعدات التي يمكن أن تتضمنها المعونات والمساعدات والتي لا تتناسب مع درجة تطور الاستفادة وموارده واحتياجاته.
 - أن المعونات والمساعدات من وجهة نظر البعض يمكن أن تؤدي إلى توسيع دور الحكومة بالاعتماد عليها.¹

ثالثا: مراحل تطور المساعدات الأجنبية

تظهر أشكال المساعدات وتطورها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور أشكال المساعدات الأجنبية خلال الفترة (1940-2000)

نوعية المساعدات	أهداف المانحين	إيديولوجية المانحين	المؤسسات المانحة	
مساعدات البرامج	إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية	التخطيط (البنك العالمي)	مخطط مارشال (الولايات المتحدة)	1940
المساعدات الغذائية ومساعدات البرامج	تحريك التنمية المجتمعية	معاداة الشيوعية مع إعطاء دور للدولة	الاتحاد السوفياتي	1950
المانحين الثنائيين يتجهون إلى تمويل الميزانية والمانحين متعددين الأطراف يتجهون إلى مساعدة المشاريع	تشجيع القطاع الإنتاجي والثروة الزراعية و البنية التحتية	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية	برامج المؤسسات الثنائية و بنوك التنمية الإقليمية	1960
المساعدات الغذائية	القضاء على الفقر و تنمية الزراعة و الحاجات الأساسية	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والحاجات	مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)	1970

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 46-47.

		الأساسية(التعلم والصحة....)	والجهات المانحة العربية)	
1980	انفاق آراء واشنطن والمنظمات غير الحكومية	التصحيح الهيكلي	الإصلاحات الماكرو اقتصادية وتحرير الأسواق	المساعدات المالية و تخفيض الديون
1990	المؤسسات الأوروبية	الفقر، الحوكمة، البيئة، المساواة بين الجنسين	العودة إلى دور الدولة	الاتجاه نحو الدعم القطاعي في نهاية العقد
2000	زيادة وكالات المساعدات الثنائية والمساعدات الخاصة	موائمة السياسات والتركيز على تنفيذ أوراق تخفيض الفقر	الأهداف الإنمائية والصحة العالمية والأمن و الحكومة	القطاعات الإنتاجية

المصدر: نوي سميحة، دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا-دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا-، مذكرة مقدمة كجزء لمتطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 63.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من سنة 1940 إلى 1950 تم إنشاء مشروع مارشال وكان من مخططاته تقديم المساعدات بهدف إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن 1970 إلى 1980 كانت المؤسسات المانحة للمساعدات هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكان لتشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وكان نوعها غذائية بهدف القضاء على الفقر، ومن سنة 1980 إلى 1990 كانت المؤسسات المانحة هي واشنطن، المؤسسات غير الحكومية، وكان نوع المساعدات هو مساعدات مالية هدفها الإيديولوجي التصحيح الهيكلي وهدفها بالنسبة للدول المتلقية هو الإصلاحات الاقتصادية وتحرير الأسواق من 1990 إلى 2000، كانت المؤسسات المانحة هي المؤسسات الأوروبية ونوع المساعدات المقدمة هي الاتجاه نحو الدعم القطاعي، من أجل العودة إلى دور الدولة، والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وفي بداية الألفية الثالثة إلى 2010 فقد تعددت الجهات المانحة وتم تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والترميز على القضاء على الفقر، وحماية البيئة، والتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية، واتجهت الجهات المانحة إلى المساعدات النفسية والاجتماعية بشكل كبير.

الجدول رقم (08): تطور حجم المساعدات الأجنبية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفق المساعدات الإنمائية	128.5565	139.476	133.544	151.136	161.370	146,690	158,644	164,829	166,254	167,800

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المساعدات الإنمائية كانت في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث وصلت قيمتها سنة 2010 إلى 128,556 مليار دولار لترتفع سنة 2011 إلى 139,078 سنة ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا لتعاود قيمة المساعدات الإنمائية في الارتفاع لتصل إلى 160,370 مليار دولار سنة 2014، لتتخفف مرة أخرى سنة 2015 إلى 146,697 مليار دولار، ثم ترتفع مجددا في سنة 2015 وتبقى في وتيرة الارتفاع حتى سنة 2019 لتصل قيمته إلى 167,800 مليار دولار.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي

بالرغم من أهمية التمويل الدولي إلا أنه لا يخلو من آثار سواء كان ايجابيا أو سلبيا حيث يمكن أن يؤثر عليها من خلال:

المطلب الأول: تأثير التمويل الدولي على اقتصاديات الدول المتقدمة

- مازالت الدول المتقدمة تحظى بالحصة الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي، فكانت هذه الدول تستقبل حوالي الثلث خلال المدة من 1992 إلى 2003، مقابل دخول ثلث واحد للبلدان النامية، وإذ كان عام 2004 2005 شهد تحولا من التدفق الاستثماري لصالح البلدان الأخيرة، بحيث قاربت نسبتها 40% من إجمالي التدفق العالمي، في حين تراجع الدول المتقدمة إلى حوالي 60% خلال العامين المذكورين.

إذا كان هذا حال الاستثمار الأجنبي الوافد إلى دول العالم، فإن الاستثمار الصادر يحظى أيضا وبصورة أشد بسيطرة الدول المتقدمة، حيث تجاوزت نسبتها 80% من إجمالي التدفق الاستثماري الخارج.

يسيطر عدد قليل من الدول المتقدمة على الاستثمار الأجنبي المتجه نحو الخارج، حيث بلغت نسبة الاستثمار الخارج في عام 2004 حوالي 75% من مثيله على صعيد العالم، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي وحصلت إلى جانب المملكة المتحدة على نسبة تقارب 40% من الاستثمار فهذه الاستثمارات تفتح الأبواب للشركات متعددة الجنسيات وحصولها على أحدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، الحصول على أقصى الأرباح وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه.¹

¹كمال عبد حامد محمد آل زيادة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع و المساوئ، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد7، العراق، 2022.

إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخل وارتفاع الادخار، والسيطرة على السوق المحلية.

تشكل المساعدات الدولية من إجمالي الإقتصاد العالمي حوالي 10,0% من الإقتصاد العالمي، وتحتل الصين المرتبة الأولى في حجم المساعدات الدولية وتبلغ 38 مليار، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 31 مليار دولار. يتم تبرير أغلب المساعدات بأنها تستهدف أغراض التنمية، لكن المؤشرات تؤكد بشكل واضح نتيجتين واضحتين هما: أن المساعدات الدولية كانت سببا واضحا في تعميم الفساد في الدول النامية، وأن معامل الارتباط بين النمو الإقتصادي والمساعدات في فترة طولها 30 سنة تكشف أن علاقة الارتباط علاقة عكسية، فكلما زادت المساعدات كان معد التغيير في معدلات النمو أقل.

فالأثر الواضح للمساعدات في الدول المانحة لها، هو خدمة التخطيط الجيوستراتيجي للدول المانحة مثل:

- بناء أو استمرار قواعد عسكرية للدولة المانحة .
- دعم التحالف العسكري أو السياسي الذي يخدم الدولة المانحة من خلال المساعدات.
- للحفاظ على الأنظمة الموالية أو لمساندة دول أو جماعات سياسية أو مسلحة في دول مجاورة للدولة التي تتسلم المساعدات.
- تحسين صورة الدولة المانحة لدى المجتمع المتلقي خاصة في الدول التي تتسم صورة الدولة الكبرى فيها بصورة سلبية، وتتوجه هذه المساعدات للجانب الثقافي والسياسي مع التركيز على دورة الصحافة ودور النشر ومراكز الأبحاث... الخ
- إغواء دول الانفصال عن كتلة معادية على غرار ما جرى في مشروع مارشال المعروف .
- لإضعاف قوة جذب إيديولوجيات معينة كما كان الحال في فترة الحرب الباردة .
- ضمان عدم تدفق فقراء العالم إلى الدول المانحة لأن ذلك يحمي هذه الدول المانحة، من الجريمة والإرهاب والحفاظ على هويتها.¹

المطلب الثاني: تأثير التمويل الدولي على اقتصاديات الدول النامية

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي على الدول النامية:

يترك الاستثمار الأجنبي أثرا كبيرا على اقتصاديات الدول النامية، ولذلك فإن الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها.

ومن بين تأثيرات الاستثمار الأجنبي نذكر ما يلي:

1- أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة وميزان المدفوعات:

عند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية على التجارة وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها.

¹ وليد عبد الحي، فخ المساعدات الاقتصادية و الثمن السياسي، المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات الإستراتيجية، مسارات، 2019.

إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة وميزان المدفوعات، يستلزم ما يلي:

- **التدفقات الداخلية:** تتضمن العناصر التالية:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع وكلما زادت النسبة التي يساهم بها الأجنبي كلما زاد حجم المشروع.
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر الوارد من السلع والخدمات.
- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل والذي يكون نتيجة ل:-
- المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركة الأم.
- منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- **التدفقات الخارجية:** وتضمن العناصر التالية:

- مقدار النقد الأجنبي والمرتببات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.
- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدأ مرحلة الإنتاج والتسويق.
- الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

2- **أثر الاستثمار على العمالة:** يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، من وراء فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وبالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية، في هذه الحالة يمكن أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إن تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن العمالة ترتفع، ويكون من الجدير أن نشير إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي على مستوى العمالة، يرتبط كذلك بطبيعة نشاط المؤسسة الأجنبية.

3- **أثر الاستثمار الأجنبي على المنافسة:** بصفة عامة يمكن أن يكون هناك ترابط واضح بين التركيز وتواجد الشركات متعددة الجنسيات، لكن هذا الارتباط لا يعني بالضرورة وجود علاقة نسبية، وقبل تحديد الموقف يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عناصر التحليل التالية:

- بمجرد قدوم مؤسسة إلى بلد ما، من أجل إنتاج سلع يتم استيرادها من الخارج، أو إنتاج سلع جديدة، هذه العملية تؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية في القطاع .
- إن مسألة التركيز تطرح عند قدوم الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في قطاع معين والوهلة الأولى يمكن القول أنه إذا قامت المؤسسات متعددة الجنسيات بخلق مصنع جديد يكل أجزائه، في هذه الحالة تعمل على رفع القدرات الإنتاجية، وإذا قامت بشراء مؤسسة محلية قائمة فإنها تترك القدرات الإنتاجية بدون تغيير.¹

¹المجلة العقارية الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثيره على الدول النامية، 2021.

ثانيا: تأثير المديونية الخارجية على الدول النامية

تفاوت الآثار التي يحددها الاقتراض الخارجي من دولة أخرى نظرا لاختلاف واستحقاق، واختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول أي درجة تخلفها أو تقدمها. ومن أهم هذه الآثار نذكر ما يلي:

1- أثر المديونية على القدرة الرئيسية للاستيراد: إن جودة وقيمة منتجات الدول الغربية جعل من أسواق الدول النامية، مركز كل المبيعات الأجنبية، وبالتالي، كساد محلي بسبب إتباع المستهلك المنتجات المستوردة، وتقادي المنتجات المحلية التي لا تتناسب متطلباته ما جعل هذه الدول تقع في اقتراض وتلغي بعض المشاريع، من أجل خدمة الدين واستيراد المنتجات، ويتحدد الاستيراد بعاملين أساسيين هما:

- رصد البلد من العملة الأجنبية من خلال ما يصدر للعالم الخارجي من سلع وخدمات.

- العلاقة بين أسعار الصادرات والواردات بحيث يكون الاستيراد إيجابيا إذا كانت الصادرات تغطي مجموع الواردات وخدمة الدين.

2- أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات:

تعاني الدول النامية من وجود عجز هيكلي مستمر في موازين مدفوعاتها نتيجة تضاعف حجم الخدمات بمعدلات كبيرة من جهة، وتفاقم الديون من جهة أخرى، مما جعلها تقع في استئانة مرة أخرى، للوفاء بأعباء الديون السابقة، وبالتالي، وقوعها في حلقة مفرغة بين العجز والاستئانة.

وكان تدبير العجز في ميزان المدفوعات بالشيء الطبيعي كونه لا يشكل خطرا لهذه الدول، في المراحل الأولى للتنمية وتسعى للتوسع في الواردات اللازمة لتخفيف مستويات عالية من الاستثمارات، وبالتالي معدل نمو الواردات أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي وأكبر من معدل نمو الصادرات.

3- أثر المديونية الخارجية على معدلات الادخار:

تزايد الاعتماد على القروض يترتب عنه ضعف معدل الادخار، حيث يؤثر سلبا على قوة الادخار المحلي في البلاد عبر الزمن، من خلال إضعافها مقابل رفع الاستهلاك المحلي، وبالتالي ظهور الاختلال بين معدل الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لمتبعه خلل بين العرض الكلي والطلب المحلي، مما يجعل البلدان المتخلفة عرضة لعدم تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب.

كما أن التمويل الأجنبي والأعباء المترتبة عنه تؤدي إلى إضعاف قدرة هذه الدول على تكوين مدخرات محلية كون هذه الأعباء تلتهم نسبا هامة من إجمالي الناتج المحلي.¹

¹ ابن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية و إستراتيجية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسة و انعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد 6، وهران، الجزائر، 2012، ص: 76-77.

ثالثاً: أثر المساعدات الأجنبية على الدول النامية

أصبحت المساعدات الخارجية في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول، فالمنح المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، تمثل لاقتصادياتها أهمية بالغة من حيث تنميتها، وتطوير بنيتها واقتصادياتها في شتى المجالات.

حيث أن المساعدات الخارجية لها تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المتلقية، كما أن وجود المؤسسات لها تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن تعزيز بناء المؤسسات هو أولوية قصوى لتحسين فعالية المساعدات.

ومن الناحية النظرية تعتبر الإعانات والمنح الاقتصادية أحد أهم مصادر رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تستخدم هذه المعونات للقضاء على الفقر وزيادة متوسط الدخل وتمويل برامج التنمية الاقتصادية. لكن على الرغم من أن المساعدات الاقتصادية الخارجية تعد مصدراً من مصادر التمويل، إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة عاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية.¹

¹إسراء محمد حلمي هوي و آخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

خلاصة الفصل:

نتيجة لما سبق يعد التمويل الدولي شيء أساسي لاستمرار أي اقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما، وهو حاجة جوهرية لاقتصاديات الدول النامية لكونه يحقق للاقتصاديات العديد من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها والوصول إليها بشتى الطرق، حيث تتطلب عملية التنمية بكافة أشكالها توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي، وذلك كون أن التمويل الدولي بجميع أشكاله يؤثر على مختلف النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية للدول وذلك لكون الاستثمار الأجنبي حاز على اهتمام واسع النطاق كونه برز كأهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تمت وتتم بين الدول النامية والمتقدمة، حيث أدى دورا أساسيا خلال عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة، حيث بعد الحرب العالمية الثانية تحول ليأخذ صورة المعونات والقروض الخارجية خاصة للدول النامية التي حصلت على الاستقلال خلال فترة الستينات لسد العجز المؤقت الحاصل في ميزان مدفوعاتها.

إنّ التمويل بمختلف أشكاله أحدث تغيرات كانت لها آثار تختلف تلك الآثار من دولة إلى أخرى و حسب الطريقة التي يدار بها، حيث يمكن أن تكون له آثار إيجابية تساهم في دعم وتطوير الإقتصاد العالمي، كما يمكن أن تكون له آثار سلبية تساهم في حدوث أزمات مالية خاصة في الدول النامية.

الفصل الثاني: آثار جائحة فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد

العالمي

- ❖ المبحث الأول : ماهية فيروس كوفيد. 19.
- ❖ المبحث الثاني : تقييم استجابة الدول لفيروس كوفيد. 19.
- ❖ المبحث الثالث: تداعيات فيروس كوفيد -19 على الاقتصاد

العالمي

تمهيد:

وجهت جائحة كورونا (cov-19) ضربة موجعة إلى الإقتصاد العالمي، حيث أن هذه الجائحة الجديدة المنقشية على الصعيد العالمي أثرت على أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي العالمي بتداعياتها السلبية الشديدة، حيث أشار تعليق منشور في أحدث نسخة من مجلة "الإيكونوميست" أن التداعيات السلبية لفيروس كورونا على أهم مؤشرات الإقتصاد العالمي هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، فقد أدى الإغلاق وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي في اختفاء أكثر من 500 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم، وتضررت التجارة العالمية بشدة وذلك جراء غلق المصانع وإغلاق الدول حدودها، وهذا يعني أن يتسع عجز الميزانية الحكومية إلى مستويات قريبة من الحرب.

ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة لن يتضح قبل مرور بعض الوقت، فإن من المتوقع في هذين المجالين أنها ستكون كبيرة، وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الإقتصادي الكلي؛ فبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تعرضت لاضطرابات اقتصادية ومالية، وقد يحد هذا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الجائحة من قبل البلدان النامية وحتى مع وجود مساندة السياسات، فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: ماهية فيروس كوفيد-19.
- ❖ المبحث الثاني: تقييم استجابة الدول لفيروس كوفيد-19.
- ❖ المبحث الثالث: تداعيات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: ماهية فيروس كوفيد -19:

تعيش البشرية هلع كبير من فيروس كورونا المستجد (كوفيد_19)، كونه يعد جائحة يختلف منطق انتشارها عن سابقتها من الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي، وفي هذا المبحث سنعرف الفيروس، وضعه وانتشاره، وتأثيره على الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نشأة فيروس كوفيد . 19:

قدر أن احدث سلفا مشترك لفيروسات كورونا تواجد حوالي 800 سنة قبل الميلاد، ويمكن أن يكون أقدم من ذلك بمدة معتبرة يضع تقدير آخر لظهور السلف المشترك الأحدث لجميع فيروسات كورونا عند حوالي 8100 سنة قبل الميلاد، يبدو أن فيروس كورونا المرتبط بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) الذي له صلة بالعديد من أجناس الخفافيش، وقد يكون تفرع من هذه الأخيرة منذ عدة قرون مضت، حيث أن فيروس كورونا البشري 63NL وفيروسات كورونا الخفاشية تشاركان في احدث سلف مشترك منذ 563- 822 سنة مضت. ثم تفرعت أكثر فيروسات كورونا ذات صلة بفيروسات كورونا الخفاشية وفيروس كورونا سارس سنة 1986. اقترح الباحثون أن فيروسات كورونا تطورت بشكل مشترك مع الخفافيش لمدة طويلة، ثم انتشر إلى أنواع خفاش حدوة الفرس، وبعد ذلك إلى قط الزباء، وفي النهاية إلى البشر.

منذ ذلك الحين، تم تحديد عناصر أخرى من هذه العائلة بما في ذلك: فيروس كورونا سارس سنة 2003، فيروس كورونا البشري 63NL سنة 2004، فيروس كورونا البشري 1HKU سنة 2005، فيروس كورونا ميرس سنة 2012¹.

وفي نهاية 2019 توجهت أنظار العالم إلى الصين وبالضبط إلى مدينة ووهان، حيث ظهر فيروس جديد اصطلح على تسميته فيروس كورونا corona virus، وهي تسمية مشتقة من الكلمة اللاتينية Corona، والتي تعني التاج، لذا يسميه البعض الفيروس التاجي لكن تبقى تسميته فيروس كورونا الأكثر شيوعا. وهو المسبب لمرض أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية كوفيد-19 (covid-19) وهو اختصار للتسمية corona virus disease 19 بمعنى مرض فيروس كورونا، وأضيف الرقم 19 نسبة لسنة ظهوره في 2019.²

¹بوالفلل زيد، التعليم عن بعد تحت ضل جائحة كوفيد_19 في الجزائر -دراسة حالة منصة مودل لجامعة 08 ماي 1945 قالمة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع الاتصال، تخصص علم الاجتماع -اتصال-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماع، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021، ص: 61-62.

²سفيان خلوفي، كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 03، 2021، ص: 53.

المطلب الثاني: مفهوم فيروس كوفيد-19:

أولاً: تعريف فيروس كوفيد-19:

تعدد تعريف جائحة كوفيد-19 العالمية من قبل الباحثين و المنظمات الدولية، تكمن أهمها فيما يلي:

تعريف 1:

مرض كوفيد-19 هو مرض معدي يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.¹

تعريف 2:

كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوانات والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وتسمى متلازمة سارس.²

تعريف 3:

يعتبر فيروس كورونا من أشد الفيروسات فتكا في العصر الحديث، فحسب منظمة الصحة العالمية فإن كورونا هو سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تتسبب في مرض خطير على الإنسان، يطلق عليه اسم (كوفيد-19) 19-covid المستجد. وتتمثل أعراضه الأساسية في الحمى، والإرهاق، والسعال الجاف، بالإضافة إلى إمكانية حدوث أعراض أخرى كالآلام، والأوجاع، واحتقان الأنف، والصداع، والتهاب الملتحمة، وألم الحلق، والإسهال، وفقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين.³ من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف جائحة كوفيد-19 بأنها عبارة عن فيروس من فصيلة كورونا واسعة الانتشار، ظهر في مدينة ووهان الصينية في أواخر شهر ديسمبر 2019، تنتج عنه أعراض تتراوح بين السعال والحمى، بالإضافة إلى أمراض تنفسية قد تؤدي إلى الموت.

ثانياً: أنواع فيروس كوفيد-19:

لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية على موقع المكتب الإقليمي للشرق المتوسط تخصيص مسميات بسيطة يسهل نطقها وتذكرها للمتحوّرات. وتعرف أيضاً باسم السلالات والمتغيرات الرئيسية لفيروس كورونا المسبب لكوفيد-19، وذلك باستخدام حروف من الأبجدية اليونانية وهناك مجموعتان من السلالات:⁴

¹ بولعراس صلاح الدين، الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020، ص: 165.

² بو عبد الله بالقاسمي، مسعود أمجد، تأثيرات جائحة كوفيد 19 على جودة الحياة النفسية لدى معلمي التعليم الابتدائي (دراسة ميدانية بولاية مستغانم)، مجلة وجدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03 الخاص، 2021، ص: 239.

³ طروبيا ندير، فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03، 2020، ص: 11-12.

⁴ News « <https://www.aljazeera.net> 11/05/2022 7:22.

المجموعة الأولى: المتحورات المثيرة للقلق لفيروس كورونا:

وهذه السلالات من فيروس كورونا تتميز بصفة واحدة، وترتبط بتغيير واحد أو أكثر من الصفات التالية:

- زيادة قدرة الفيروس على الانتقال.
- زيادة في فعالية الفيروس.
- انخفاض فعالية تدابير الصحة العالمية.

وتشمل المتحورات المثيرة للقلق لفيروس كورونا وفقا لمنظمة الصحة العالمية وحتى تاريخ 31 ماي 2021 أربع سلالات:

- **السلالة ألفا:** تعرف سابقا باسم السلالة البريطانية ومن أسمائها ب 117 (1.1.7.B) وجيء أرواي (GRY) و20 أي/أس 501 واي 13 (1I/S:501 y.V20).
- **السلالة بيتا Beta:** تعرف سابقا باسم السلالة الجنوب أفريقية ومن أسمائها " بي 1351" (1.351.B) وجيء إتش/501 واي في 2، (2GH/501g.V) وجيء إتش/أس 501 واي في 2 (2H/s:501g.V20).
- **السلالة غاما Gamma:** تعرف سابقا باسم السلالة البرازيلية ومن أسمائها ب 1، (1p) وجيء أر 501 واي في 3 (3GR/50g.V) و20 جي أي 501 واي في 3 (3J/S:501g.V20).
- **سلالة دلتا Delta:** تعرف سابقا باسم السلالة الهندية ومن أسمائها ب16172، (1.617.2.B)، وجيء/452 أر في 3، (3G/452 R.V) و21 أيه /أي 478 كيه.

المجموعة الثانية: المتحورات المثيرة للاهتمام

وتشمل المتحورات المثيرة للاهتمام لفيروس كورونا وفقا لمنظمة الصحة العالمية وحتى تاريخ 31 مايو /أيار 2021:

- **سلالة إبسيلون Epsilon:** من أسمائها ب 1427/ب 1429 (1.429B.1.427/B)، وترجع أولى العينات إلى الولايات المتحدة الأمريكية 2020.
- **سلالة زيتا Zeta:** من أسمائها ب 2 (2p) وترجع أولى العينات إلى البرازيل 2020.
- **سلالة إيتا Eta:** من أسمائها ب1525 (1.525B)، أيه 3/20 س 484 كيه (A/5484R20)، واكتشفت في بلدان متعددة 2021.
- **سلالة ثيتا Theta:** من أسمائها ب 3، (3P) وترجع أولى العينات إلى الفلبين 2021.
- **سلالة إيوتا Iota:** من أسمائها ب 1526 (1.526B) وترجع أولى العينات إلى الولايات المتحدة الأمريكية 2020.
- **سلالة كابا:** من أسمائها 16171 (1.617.1B) وترجع أولى العينات إلى الهند 2020.¹

¹News <https://www.aljazeera.net> 11/05/2022 7:22.

ثالثاً: أعراض، وطرق انتشار فيروس كوفيد-19 و تطور عدد الإصابات

1. أعراض فيروس كوفيد-19:

قد تظهر مؤشرات مرض فيروس كورونا المستجد 2019 وأعراضه بعد يومين إلى 14 يوماً من التعرض له، وتسمى هذه الفترة التي تلي التعرض للفيروس وتسبق ظهور الأعراض بفترة الحضانة. يظل بإمكانك عدوى فيروس كوفيد-19 قبل أن تظهر عليك الأعراض، وقد تشمل مؤشرات المرض والأعراض الشائعة:¹

- الحمى؛
- السعال؛
- ضيق النفس أو صعوبة في التنفس؛
- آلام في العضلات؛
- القشعريرة؛
- التهاب الحلق؛
- سيلان الأنف؛
- الصداع؛
- ألم الرأس؛
- ألم الصدر؛
- احمرار العينين؛
- الغثيان؛
- القيء؛
- الإسهال؛
- الطفح الجلدي؛
- الشعور بالتعب؛
- قد تتضمن الأعراض المبكرة لفيروس كوفيد-19 فقدان حاسة التذوق أو الشم؛
- ولا تشمل هذه القائمة جميع الأعراض، فقد يصاب الأطفال بأعراض مشابهة لأعراض البالغين، ويصابون عموماً بتوعك خفيف.

ومن الممكن أن تتراوح حدة أعراض كوفيد-19 بين أعراض خفيفة جداً إلى حادة، فبعض الأشخاص لا يصابون سوى بأعراض قليلة و قد لا يصابوا آخرون بأي أعراض على الإطلاق، ومع هذا فيمكنه نشر المرض، وقد تفاقم الأعراض مثل ضيق التنفس و التهاب الرئة لدى بعض الأشخاص بعد بداية ظهور الأعراض بأسبوع تقريباً.

¹موقع <http://www.mayoclinic.org>, 15juin,22:55.

تصيب أعراض كوفيد-19 بعض الناس لمدة تزيد عن 4 أسابيع بعد التشخيص، ويشار إلى هذه المشاكل الصحية أحيانا باسم حالات ما بعد كوفيد-19. ويصاب بعض الأطفال بمتلازمة التهاب الأجهزة المتعددة، وهي متلازمة يمكنها أن تؤثر في عدد من الأعضاء والأنسجة، بعد عدة أسابيع من الإصابة بفيروس كوفيد-19، وفي حالات نادرة قد يصاب بعض البالغين بهذه المتلازمة أيضا.¹

تزداد مخاطر الإصابة بأعراض حادة جراء الإصابة بفيروس كوفيد-19 لدى كبار السن، وتزداد المخاطر مع التقدم في العمر، وقد تزداد خطورة المرض أيضا لدى المصابين بحالات مرضية أخرى، وهناك حالات مرضية معينة قد تزيد من خطر الإصابة بأعراض حادة نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19 والتي تتضمن:

- أمراض القلب الخطيرة، مثل فشل القلب أو مرض الشريان التاجي أو اعتلال عضلة القلب؛
 - السرطان؛
 - داء الامتداد الرئوي المزمن؛
 - الإصابة بداء السكري من النوع الأول أو الثاني؛
 - السمنة؛
 - ارتفاع ضغط الدم؛
 - التدخين؛
 - مرض الكلى المزمن؛
 - مرض الخلايا المنجلية أو التلاسيميا؛
 - ضعف الجهاز المناعي الناتج عن زراعة الأعضاء المصمتة و زراعة نخاع العظم؛
 - الحمل؛
 - الربو؛
 - ضعف الجهاز المناعي الناتج عن زراعة نخاع العظم فيروس نقص المناعة البشري أو بعض الأدوية.
- ولا تشمل هذه القائمة جميع الأعراض و هناك حالات مرضية أخرى قد تزيد من خطر الإصابة بأعراض حادة نتيجة للعدوى لفيروس كوفيد-19.²

2- طرق انتشار فيروس كوفيد-19 :

غالبا ما تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين هما:

- أ- الطريقة المباشرة: وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بواسطة احد الأمور التالية:
- الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتشارا للأمراض الجلدية المعدية مثل الجرد، والقمل، والفطريات؛
- الرذاذ الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البزق مثل الأنفلونزا والسل؛

¹ موقع <http://www.mayoclinic.org>, 15juin2022, 22:55.

² موقع <http://www.mayoclinic.org>, 15juin 2022 , 22:55.

- بواسطة نقل الدم عندما يكون الدم مصاب بمرض مثل الايدز.
- ب- الطريقة غير مباشرة: والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:
 - الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبقة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون الأنفلونزا الطيور؛
 - الوسائط غير الحية مثل الماء، الهواء والتربة والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهالات والجفاف والتهابات الأمعاء.

وبما أن فيروس كورونا من بين الأمراض المعدية فإن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى إنسان آخر عن طريق المفرزات التنفسية المزفورة مثل السعال والعطس، لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب (الازدحام خطير). تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا معلقة في الهواء لفترة قصيرة، وقد تترسب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل. فيصبح ناقلا للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيدا بالماء والصابون. وينصح بغسل اليدين كل حين و آخر، حيث قد تنتقل العدوى من مسك باب ملوث، من اليدين تتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه أو أنفه أو عينه فيجد الفيروس طريقه إلى الجهاز التنفسي للشخص، ويفترض انه شبيهه ببقية فيروسات الكورونا التي قد تبقى حية و معدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية، أو البلاستيكية لفترة تصل إلى 9 أيام في درجة حرارة الغرفة¹.

3- تطور أعداد المصابين بفيروس كوفيد-19:

تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019، و كانت أول حالة وفاة مؤكدة في ووهان في 9 يناير 2020، و حدثت الوفاة الأولى خارج الصين في 1 فبراير في الفلبين، و أول حالة وفاة أوروبيا كانت في فرنسا في 14 فبراير. و سجل رسميا أول حالة للإصابات في 17 يناير 2020، و في 31 يناير إرتفاع مجمل الإصابات التراكمية إلى 9927 ثم إلى 86,011 في نهاية فبراير، ثم ارتفعت إلى 125,870 حالة في 30 أبريل، وواصل الفيروس إنتشاره إلى أرقام قياسية جديدة بعد وصولها إلى 6,166,995 حالة في 31 مايو من عام 2020، و تكمن خطورة الفيروس في أنه أصبح يأخذ منحنا تصاعديا بالأضعاف المضاعفة أو ما يعرف بـ $exponentieltrend$ إذ بلغ عدد المصابين 8,019,408 مليون مصاب في أوت 2020، و بين الجدول التالي أعداد المصابين و الحالات اليومية لعينة مختارة من الأيام على النحو التالي:

¹نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص:126.

الجدول رقم(09): نمو و تطور أعداد الإصابات الكلية و الحالات اليومية بفيروس كوفيد-19.

الوحدة: مليون إصابة

التاريخ	الإصابات الكلية	الحالات اليومية
2020/06/15	8,019,408	118,484
2020/06/01	6,266,209	99,214
2020/05/31	6,166,995	106,771
2020/05/15	4,539,477	99,185
2020/05/01	3,337,821	88,353
2020/04/30	3,249,468	85,101
2020/04/15	2,041,155	80,644
2020/04/01	931,222	74,956
2020/03/31	857,026	75,093
2020/03/11	125,870	7264
2020/03/01	88,369	2358
2020/02/29	86,011	1,899
2020/02/15	69,030	2,145
2020/02/01	12,038	2,111
2020/01/31	9,927	1,693

المصدر: نافذ فايز الهرش، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، المجلد 03، العدد 03، 2020، ص:5.

4- كيفية الوقاية من عدوى فيروس كوفيد-19:

- يمكن تطبيق عدة تدابير للوقاية من مرض كوفيد-19 ومكافحته ومن بين هذه التدابير نذكر ما يلي:
- أ-التباعد البدني ويمكن تطبيقه من خلال التدابير الإدارية التي تهدف إلى الفصل بين المجموعات، حيث يجب الحفاظ على المسافة التي لا تقل عن متر واحد بن جميع الأفراد في مكان العمل أو الدراسة أو في الشارع.
- ب- الحد في الخلط بين الصفوف والفئات العمرية أثناء الدوام المدرسي.
- ج- التأكد من غسل الأيدي في الأوقات التالية:¹

¹ سارة بوخالفة، كزهد سعدي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي من مخاطر أزمة فيروس كورونا "الفيديو نموذجاً" - دراسة ميدانية على طلبة جامعة المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص إعلام وعلاقات عامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص25-26.

- قبل وبعد إعداد الطعام؛
- قبل وبعد تناول الطعام؛
- قبل وبعد العناية بشخص مريض؛
- بعد استخدام المراوح عندما تكون الأيدي المتسخة؛
- بعد ملامسة الأسطح الملوثة والأشياء التي يتم تشاركها مع الآخرين؛
- بعد التواصل مع الآخرين عن طريق اللمس والمصافحة؛
- تجنب ممارسة الأنشطة في الأماكن المزدحمة، وتجنب الاتصال مع المرضى الذين يعانون من التهاب في الجهاز التنفسي؛
- العزل المنزلي في حالة الشعور بأعراض في الجهاز التنفسي، مثل السعال وسيلان الأنف والحمى وما إلى ذلك، بالنسبة إلى عامة الناس، ينبغي استخدام كمادات وأقنعة واقية طبية يمكن التخلص منها، وأقنعة جراحية، ولا ينصح باستخدام أقنعة مصنوعة من الورق أو القطن أو الإسفنج.

المطلب الثالث: مراحل تحول فيروس كوفيد-19 إلى أزمة اقتصادية عالمية

وجهت جائحة كوفيد-19 ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي الذي يعاني بالفعل من الهشاشة. ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة لم يتضح قبل مرور بعض الوقت. لقد حدثت إغلاقات واسعة النطاق، وبحلول أوائل أبريل/ نيسان كان نحو 150 بلدا قد أغلقت جميع المدارس، ورفضت التجمعات والفعاليات، وغلق أكثر من 80 بلدا كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس وفرضت قيود على السفر على نطاق واسع.

أولاً- مواطن الضعف المتعددة:

في الأمد القصير فإن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، يرجح أن تكون الأشد تضررا اقتصاديا، وهي تلك التي تعاني ضعف أنظمتها الصحية أو تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة أو السياحة أو تحويلات المغتربين من الخارج، أو تعتمد على صادرات السلع الأولية، والتي تعاني من مواطن ضعف مالية، وفي المتوسط تشهد اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ارتفاع مستويات ديونها عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.

ثانياً- الأضرار طويلة الأجل:

تخلف حالة الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل، من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعطالين، والانسحاب من دائرة التجارة العالمية، وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد، وستكون الأضرار طويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية في الاقتصاديات التي تعاني أزمة مالية، وفي البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب انهيار أسعار النفط.

وفي المتوسط في فئة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على مدى خمس سنوات، قد يؤدي إلى كساد تصاحبه أزمة مالية وإلى انخفاض الناتج المحتمل نحو 8%، أما في البلدان المصدرة للطاقة من بن هذه الفئة، ففي المتوسط قد يؤدي إلى كساد يصاحبه انهيار أسعار الناتج المحتمل بنسبة 11%.

ثالثاً- تضرر معدلات الإنتاجية:

من المتوقع أيضاً أن تؤدي الجائحة إلى خنق معدل نمو الإنتاجية الذي كان ضعيف خلال العشر أعوام الماضية، وكانت الأوبئة السابقة قد صاحبها هبوط معدل إنتاجية الأيدي العاملة بنسبة 6% وتراجع معدلات الاستثمارية 11%.

رابعاً- الأساس اللازم لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل:

من الضروري أن يعتمد واضعو السياسات على برامج إصلاح شامل لتحسين المؤسسات وأطر العمل التي تكفل العودة في نهاية المطاف إلى تحقيق نمو قوي بعد انحصار جائحة كورونا.¹

المبحث الثاني: تقييم استجابة الدول لفيروس كوفيد-19:

بعد الآثار الوخيمة التي أحدثتها الجائحة أدى ذلك بالدول إلى البحث عن طرق للتخفيف من أضرارها، لذلك لجأت إلى سياسات تمكنها من التصدي لهذا الفيروس.

المطلب الأول: استجابة الدول بالسياسات الصحية:

ينبغي أن تكون الاستجابة السريعة لنتشي فيروس كورونا بزيادة الإنفاق على الصحة قدر الحاجة لمنع انتشار الفيروس وعلاج من يحتاجون للمساعدة الطبية، ولحين توافر اللقاح عموماً، فإن إجراءات تثبيت عدد المصابين أو إبطاء انتشار العدوى، ينبغي أن تشمل المساعدات الطبية المباشرة إلى جانب ما يعرف بالتدخلات غير الدوائية كالتباعد الاجتماعي، وإغلاق الحدود، وإغلاق المدارس، وعزل الأشخاص اللذين تظهر عليهم الأعراض، ومن هم على اتصال بهم، وإجراء الإغلاق العام الملزمة للسكان على نطاق واسع، وفيما يلي نستعرض بعض المبادئ التي يمكنها مساعدة الفرق القطرية وصناع السياسات الصحية في تقييم مدى ملاءمة الاستجابة على مستوى الصحة لمواجهة الجائحة وحجم المصروفات الصحية الإضافية المقررة.

أولاً: السياسة الصحية للاستجابة لنتشي الأمراض

تم إجراء إعدادات خفيفة مقبولة عموماً وتنقيحها بالاستناد على الدروس المستخلصة من الاستجابة لعدد من نتشي الأوبئة السابقة، وتتضمن إستراتيجية التخفيف ما يلي:

- التنفيذ المبكر لإجراءات التباعد الاجتماعي لخفض ذروة الوباء؛
- إجراء الفحوص وسرعة تحديد الحالات لعزلها وعلاجها ورعايتها؛
- رصد من كانوا على اتصال بالمصابين؛
- إشراك المجتمع وحشد تأييده؛

¹Blogs.wordbank.org , 10/05/2022 , 15 :35

- ضمان دفن الموتى على نحو آمن وكريم؛
- فعالية السيطرة على العدوى؛
- إجراء الفحوصات المخبرية.

ويعد التوسع في جهود تحديد المناطق والمجموعات عالية المخاطر والوصول إليها عاملا حيويا في وقف انتشار الأوبئة الصغيرة والمحصورة في مناطق معينة، فلا تتحول إلى طوارئ على المستويين الوطني والعالمي، ومن شأن القيام بحملة فعالة للتواصل الجماهيري، ووضع بروتوكولات واضحة للحجز في المستشفيات، والتعامل مع الحالات المصابة ذلك يساعد أيضا في تخفيف الضغوط على نظام الرعاية الصحية.

وقد وفرت منظمة الصحة العالمية مؤخرا مجموعة مبادئ توجيهية حول كيفية زيادة خدمات الصحة والمساندة بفعالية للاستجابة لجائحة كوفيد-19. ويمكن توزيع الإجراءات المحددة في المبادئ التوجيهية على ثلاث ركائز:

1- المتابعة: تشمل هذه الركيزة أنشطة تقصي حالات العدوى المبكرة التي تظهر داخل البلد إلى جانب متابعة احتمال ظهور حالات واردة من الخارج، في المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية، وتتطلب هذه الأنشطة توفير المواد اللازمة بدءا من الموظفين ووصولاً إلى أجهزة قياس درجة حرارة الأفراد، فضلا عن تعزيز المختبرات الوطنية لتسهيل إجراء الفحوص.

2- الاحتواء: تتضمن الإجراءات المبكرة عمليات رصد من هم على اتصال بالمصابين، وإجراء التواصل بشأن المخاطر العامة والمشاركة المجتمعية.

3- التخفيف: وتشمل هذه الركيزة الأنشطة المتعلقة بعلاج الحالات التي تم اكتشافها، وتقتضي هذه الأنشطة سرعة الكوادر الطبية.

ثانيا: الاستجابة على مستوى الصحة لمواجهة جائحة كوفيد 19.

في كثير من البلدان، ركزت الاستجابات على مستوى الصحة العامة لمواجهة فيروس كورونا على الإجراءات الاحتوائية، ونظرا لانخفاض معدلات الفحص الحالية في كثير من البلدان واحتمال عدم ظهور أعراض العدوى على قرابة ربع السكان، كانت أساليب الحجر الصحي الشامل والتباعد الاجتماعي هي الأداة الأكثر فعالية في خفض معدلات العدوى، وبالفعل تشير تقديرات فريق الاستجابة لمواجهة فيروس كورونا، في جامعة أمبريال كوليدج، إلا أن هذه الإجراءات بإمكانها خفض سرعة انتقال العدوى إلى النصف¹.

وتشكل الفحوص المخبرية عنصرا حيويا في الاستجابة على مستوى الصحة العامة لمواجهة كوفيد 19. ولكن الاقتصاديات منخفضة الدخل والصاعدة قد تعاني في سبل تمويلها. وتتباين التكاليف المصاحبة لإجراء الفحوصات حسب نوع الفحص المستخدم وتتجاوز تكلفة مجموعات أدوات الفحص، وتمتد لتشمل تكلفة طاقة المختبرات ومعداتنا، وعمليات نقل العينات وهيئات العاملين المجهزة على النحو الملائم لإجراء الفحوص على

¹صندوق النقد الدولي، معالجة آثار فيروس كورونا: إرشادات حول سياسات الإنفاق على الصحة، ص: 1_2

نطاق واسع، وتشير البيانات المستمدة أن أداة التنبؤ بالإمدادات الأساسية التي أعدتها منظمة الصحة العالمية إلى تكلفة مجموعة أدوات الفحص تصل إلى حوالي 260 دولارا أمريكيا بالنسبة للفحوص التي تتطلب تحاليل مخبرية، بينما تبلغ تكلفة المعدات المخبرية الإضافية للحصول على نتائج الفحوص حوالي 1200 دولارا أمريكيا. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن تكلفة الآلات اللازمة لإجراء تحاليل الفحص على نطاق واسع يمكن أن تصل إلى آلاف الدولارات، غير أن هذه الأرقام لا ترصد كل التكاليف المصاحبة لعمليات النقل إلى المختبرات، بالإضافة إلى أن تكلفة معدات الوقاية الشخصية للفائمين بإجراء الفحوص، ورغم بدء إنتاج مجموعات أدوات الفحص للاستخدام المنزلي على نطاق أوسع أصبحت أسعار بيعها بالتجزئة في الوقت الحالي مماثلة لنظيرها من الفحوصات في المختبرات. فقد تبين أن درجة دقتها منخفضة في عدة البلدان ذات القدرات المخبرية المحدودة، فمن شأن عقد اتفاقية إقليمية ودولية لاستخدام مرافق بلدان أخرى أن تساعد في خفض تكاليف الفحوصات وتسريع عملية الفحص، ومع ذلك فإن كثيرا من البلدان منخفضة الدخل ستحتاج للتعاون الدولي والتمويل لتطويع قدراتها لإجراء الفحوص الفعالة.

علاوة على ذلك، ونظرا لأن كثيرا من هذه البلدان تعاني بالفعل من ضعف قدرات الرعاية الصحية، بحيث لا يمكنها تقويتها بسهولة فقد يكون إجراء الفحوص وتطبيق العزل هما أكثر الإجراءات الصحية فعالية في احتواء النتائج الصحية السلبية¹.

ثالثا: إستجابة سياسات الصحة لتفشي الأمراض

وعلى الحكومات توخي الحرص في التخطيط لزيادة مخصصات الإنفاق الصحي على الأنشطة الأكثر فعالية في التعامل مع أي فاشية، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي تحديد الأنشطة اللازمة لمتابعة احتواء انتشار الفيروس والتخفيف من أثرها على الصحة، وقد وضعت منظمة الصحة العالمية تقديرات معيارية للتكلفة الثابتة، وقد تباينت التكاليف حسب البلد ورهنا بالتالي:

1. العوامل الديمغرافية :

تشير البيانات في الوقت الراهن إلى أن الأصغر سنا أقل عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا بالمقارنة مع كبار السن، وبالتالي، فإن البلدان التي تعاني من الشيخوخة قد تتوقع أكبر عدد من الحالات التي تستدعي العناية الطبية.

2.العوامل الجغرافية:

فالبلدان التي لديها عدد أكبر من منافذ الدخول أو لديها حدود مشتركة مع بلدان أكثر تضررا ربما تكون بحاجة للاستثمارات أكثر في إجراءات الرقابة والمتابعة في الحالات الواردة من الخارج، إضافة إلى درجة الاستعداد والطاقة الزائدة في هيكل الصحة الحالي، فالبلدان التي تتمتع بجودة هيكل الصحة العامة تشهد على

¹صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص3

الأرجح تكاليف إضافية أقل نظرا لامتلاكها بالفعل المنشآت والمواد، والمعرفة، والأخصائيين الصحيين، وبالنسبة للبلدان التي لديها خطط فعالة للاستعداد للطوارئ فمن المرجح أيضا أن تتمكن تعبئة الموارد بسرعة وكفاءة.

3-فعالية الإجراءات التخفيفية غير الدوائية:

إن استخدام السياسات الاحتوائية ومالها من فعالية في تسطيح المنحنى وتثبيت حجم الحالات التي تتطلب العناية من النظام الصحي في أي وقت معين.

4-تكاليف عوامل معينة:

تتباين مكافأة وأجور الأخصائيين الصحيين بدرجة كبيرة بن البلدان المختلفة، وبالمثل فإن تكلفة التنسيق بين الجهات المختلفة في البلد الواحد، وفي المراحل المبكرة لتفشي الوباء، قد تكون عمليات الغربة في موانئ الدخول إلى البلاد ضرورية، ولكن بعد هبوط معدلات دخول الوافدين فإن هذه التكاليف قد تنحصر على نفس الغرار، فإن تكاليف منع العدوى والسيطرة عليها قد تتصاعد على نحو غير متنسق مع ازدياد الحالات.

5-اعتبارات الاستعداد على المدى الطويل:

هناك العديد من جهود الاستثمارات لمواجهة مرض فيروس كورونا يتعين توحيدها وتقويتها لتعزيز الإمكانيات من اجل التصدي لأي جائحة في المستقبل، مع توفير الحماية لهم وظائف النظم الصحية.

6-تعزيز القدرات على مراقبة الأمراض و اكتشافها:

يتوقف الحد من الوفيات والإصابة بالأمراض والآثار الاجتماعية و الاقتصادية لجائحة كورونا على الاستجابة الطارئة على نحو سريع، و يقتضي ذلك الاكتشاف السريع لحالات التفشي المحلية بالتزامن مع تقدير الإمكانية الوبائية في البلد بأكمله، وقد أظهرت حالات التفشي السابقة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ومرض فيروس أيبولا، أن تكلفة الوباء ستتضاعف على نحو مطرد كلما تأخر الكشف، و تعتمد قدرة البلد على القيام بذلك على إمكانياتها على مراقبة الأمراض.

7- منع المزيد من انتشار المرض في المجتمع من خلال الاحتواء الذكي:

حالما تقيم الإمكانية الوبائية للتفشي، يصبح تحديد إستراتيجية الاحتواء الصحية، أمرا بالغ الأهمية، وقد تبنت فعالية التدخلات غير الدوائية مثل العزل، وتتبع المخالطين، والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي في احتواء الفيروس.

8- ضمان العلاج الفعال للمصابين بالعدوى من خلال نظام صحي معزز:

يعتمد احتواء انتشار المرض أيضا على العلاج الفعال للمرضى حتى يتعافوا، وضمان عدم التقاط المرضى الآخرين ومقدمي الرعاية الصحية العدوى في أماكن تقديم الرعاية الصحية، ويتطلب ذلك ما يلي:

- زيادة القدرة على توفير خدمات الحجر الصحي؛
- حشد المعدات و المستلزمات¹؛

¹صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 4-5.

• تعبئة الموارد البشرية لقطاع الصحة؛

9- زيادة القدرة على توفير خدمات الحجر الصحي:

يمكن أن يتضمن ذلك حلولاً مبتكرة مثل تحديد مرافق ثابتة و متنقلة يمكن تحويلها إلى مرافق للحجر الصحي، ووحدات رعاية مركزة، و تكثيف إجراءات نقل المرضى.

10- حشد المعدات و المستلزمات:

لمعالجة محدودية إمكانية النظام الصحي ووسائل التشخيص و المستلزمات العلاجية.

11- تعبئة الموارد البشرية لقطاع الصحة:

بما في ذلك الاعتماد على حلول خارجة عن المألوف، مثل إعادة تنشيط الموارد البشرية المعنية بالرعاية الصحية من المتقاعدين والمتوقفين عن الممارسة، والسماح بمرونة ساعات العمل، و تحقيق أقصى استفادة من العاملين الحاليين، من خلال تقسيم المهام.

12- تطبيق البروتوكولات و الممارسات المعنية بسلامة الرعاية وجودتها:

في مستويات الرعاية كافة، يجب الاستثمار في الوقاية من العدوى ومكافحتها، بما في ذلك ضمان توفر معدات الوقاية الشخصية، ومعالجة النقص في مرافق العزل والفرز. وتعد في مجموعتها من الإجراءات بالغة الأهمية التي لا تحمي المرضى فحسب ومقدمي الرعاية الصحية كذلك، وقد أظهرت الخبرة المكتسبة من تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في الصين مدى فداحة كلفة عدم توفير معدات الوقاية الشخصية لموظفي الخطوط الأمامية.¹

13- توفير وسائل تواصل فعالة واسعة النطاق

من شأن نقص الوعي بالمخاطر والمعلومات أن يضعف الاستجابة لجائحة كورونا إلى حد كبير، ويزيد من مدة التفشي وشدتها، ولما كان لسلوك الأفراد أهمية محورية في احتواء الأوبئة، ينبغي أن تكون الإرشادات والتوجيهات الرسمية المبنية على ثقة الجمهور جزءاً أساسياً من جهود التواصل، وأن تكون دقيقة بالقدر الكافي حيث تسلط الضوء على المخاطر المحددة التي تواجهها القطاعات الديمغرافية المختلفة، وقد أظهرت الخبرة المكتسبة من أوبئة سابقة التكلفة الباهظة للمعلومات المضللة والذعر لما لها من تأثير معطل الاستجابة الطارئة.²

¹، 2020، ص: 25_20. دفيد ميليتيز، حماية الإنسان و الاقتصاد: استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مجموعة البنك الدولي

المطلب الثاني: استجابة الدول بالسياسات الاقتصادية

على الرغم من أن جائحة كورونا تشترك مع الأزمات الأخرى في أوجه التشابه، وتراجع الطلب الأجنبي، وهبوط أسعار السلع الأساسية وأداء الأسواق المالية العالمية، وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتراجع التحولات المالية، ثمة سمات أخرى تزيد من عمق تأثيرها.

أولاً- إرساء قيادة قوية:

القيادة والتنسيق والحكومة العامة أمور بالغة الأهمية للاستجابة الاقتصادية ككل، لما كانت الحكومات في القلب من تدابير الإغاثة فإنها مدعوة أن تكون سريعة خلاقية وفعالة وشفافة، وتقع على الحكومات ومؤسسات القطاع العام مسؤولية توفير خدمات الطوارئ وصياغة استجابة مالية عامة، كما أن تصميم استجابات على مستوى المالية العامة الكلية لجائحة كورونا له نفس القدر من الأهمية، وينبغي النظر في مدى كفاءة الأدوات المحددة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ويتطلب التصميم والتنفيذ إتباع نهج منسق، ويجب أن تعمل سلطة المالية العامة، والوزارات التنفيذية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، والتجارة والتبادل التجاري والبنوك المركزية وغيرها.

ويجب أن ينص التركيز في البلدان النامية على تدابير الاحتواء والتخفيف التي من شأنها إبطاء انتشار الفيروس وحماية الإنسان في حالة الطوارئ، التي تحول دون حدوث أزمة صحية جراء البطالة الجماعية والإفلاس.

وبعد السيطرة على انتشار الفيروس وتخفيف تدابير الاحتواء، يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي عندئذ التركيز على التحفيز، ومع ذلك لما كان تعميم آثار السياسات النقدية يميل إلى الضعف.

ونميز بين مرحلتين اثنتين للاستجابة الاقتصادية، الأولى هي تدابير الإغاثة، والثانية هي تدابير التعافي الاقتصادي بعدها.

ثانياً- حماية الفئات الأشد فقراً وضعفاً :

من خلال مراقبة السلوك المناهض للمنافسة وردعه في أسواق السلع والخدمات الضرورية، فمن المتوقع حدوث بعض الزيادات في الأسعار من جراء الصدمة السلبية في جانب العرض، والصدمة الإيجابية في جانب الطلب، مع لجوء الناس إلى تكديس الضروريات، غير أن هذه الصدمات تزيد أيضاً من مخاطر السلوك المناهض للمنافسة، كما يمكن تعزيز المراكز المهيمنة لبعض الجهات الفاعلة في السوق الرقمية بصفة مؤقتة.

ثالثاً- تعبئة الموارد البشرية من أجل الاستجابة الصحية وتقديم الخدمات الضرورية:

ربما لزم إجراء تغييرات سريعة في قواعد الخدمة المدنية وعملياتها لدعم زيادة القدرات في مجال الصحة وغيرها من المجالات ذات الأولوية، من خلال التوظيف العاجل وإعادة التوزيع، والمتطوعين.¹

¹ البنك الدولي، حماية الإنسان والاقتصاد، استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد، ص 40-45.

وتطبق التباعد الاجتماعي عند تقديم الخدمات الضرورية في كل قطاع، وقواعد الخدمة المدنية للعمل المنزلي، بصحة العمال وسلامتهم.

رابعاً- دعم الوظائف والشركات:

يتعين على الحكومات أن تتحرك بسرعة لضخ السيولة في القطاع الخاص، للقضاء على أجواء الضبابية، والحد من التكاليف التي يمكن تكبدها على المدى الطويل من جراء فقدان الأعمال التجارية والوظائف القابلة للاستمرار، وعلى الرغم من أن الدعم الشامل للوظائف والشركات يعد من الأمور غير النموذجية في الأزمات العادية، فربما كان مبرراً في سياق جائحة عالمية تتسبب في صدمات في جانب العرض والطلب يؤثر على بلدان بأكملها.

خامساً- الحفاظ على استقرار القطاع المالي:

يجب على الحكومات أن تحد من الضغط على النظام المالي لمنع انهياره المحتمل، فلا شك أن الآثار الامتدادية لتعثر الأسر والشركات ستصل إلى البنوك وسائر النظام المالي، ولكن يجب على الحكومات أن تتأكد من تمرير البنوك للسيولة إلى الشركات التي هي في أمس الحاجة إليها، فخلال الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و2010، استخدمت بلدان عدة زيادة إمكانية الحصول على القروض في تعزيز ميزانياتها العمومية.

سادساً- تعزيز الدعم العالمي:

يتعين أن تتخذ على المستوى الوطني العديد من القرارات الرئيسية في مجال السياسات الاقتصادية للتصدي للأزمة، ولكن من الضروري أيضاً حماية التجارة العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية، وتنسيق السياسات بين البلدان، ويتعين القيام بعمل متضافر وإن كان للاستجابة الكلية على صعيد السياسات أن تؤدي ثماراً تفوق التدابير المتخذة على المستوى الوطني.

سابعاً- ربط الاستجابة الفورية بالتعافي المستدام:

الهدف من سياسات الاقتصاد الكلي في أعقاب الجائحة هو مساعدة الاقتصاد على استعادة مكانته السابقة على الأزمة، والتركيز على التعافي الاقتصادي واستدامته المالية العامة على الأجل الطويل، والنمو الاقتصادي، وثمة ارتباط بين سياسات الإغاثة والتعافي فبدون الإغاثة الطارئة سيكون من الأصعب إحياء الاقتصاد المنهار وإذا ما أدير العديد من التدابير الفورية إدارة سليمة فسوف تساعد على التحضير للتعافي وبدء تدوير عجلة الاقتصاد من جديد.¹

¹ مرجع سبق ذكره، ص46.

وعلى المستوى العالمي، فقد قامت حكومات العالم بتبني حزم تحفيز ضخمة لتجاوز التداعيات الناتجة عن الوباء، ركزت بشكل عام على زيادة مستويات السيولة والإنفاق على الصحة، ودعم مستويات الائتمان والسيولة، وتقديم المساعدات للأسر والشركات المتضررة من انتشار الفيروس، وتدابير الإعفاء من الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية أو تأجيلها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تسارعت فيها وتيرة انتشار عدد حالات المرض إلى ما يمثل ربع الحالات على مستوى العالم، وبلغ بها عدد الوفيات حتى تاريخه ما يفوق 33 ألف حالة. لمواجهة هذا الوضع تم تبني خدمة تحفيز ضخمة تعتبر الأكبر عالمياً و تاريخياً بقيمة 2,2 تريليون دولار (3,0% من الناتج المحلي الإجمالي) بهدف ضمان تحقيق الأثر على القطاعات المتضررة، ودعم التوظيف، و توفير الأجور العاملين لمدة شهرين، و دعم السيولة لشركات القطاع الخاص فيما أعلنت كندا عن تبني حزمة تحفيز بواقع 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى المستوى الدول الاتحاد الأوروبي اقر وزراء المالية لمنطقة اليورو خلال شهر أبريل 2020 خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصاديات الأوروبية التي تأثرت كثيرا بانتشار الفيروس، وفي ألمانيا اقر البرلمان مؤخرا حزمة تحفيز غير مسبوقه بقيمة تقارب تريليون يورو، سيتم توجيه جانب منها بواقع 100 مليار يورو لصندوق الاستقرار الاقتصادي الذي يهدف إلى دعم رأسمال الشركات المتأثرة.

كما عملت الحكومة الفرنسية على تبني حزمة تناهز قيمتها 12% من الناتج المحلي الإجمالي منها 10% في صور ضمانات عامة متقدمة لحفز التمويل الموجه إلى الشركات في القطاع الخاص و في ايطاليا التي تأثرت بشكل بالغ جراء انتشار الوباء، ثم تبني خدمة تحفيزية بنحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي وجهت بشكل أساسي إلى تعزيز نظام الرعاية الصحية، و الحفاظ على الوظائف و دعم العمالة في القطاع الخاص. وفي استراليا وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 189 مليار دولار أسترليني، ما يعادل 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي لزيادة الإنفاق على الوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

علاوة على ما سبق ذكره، تبنت البنوك المركزية الدولية العديد من الإجراءات التحفيزية لدعم الائتمان والسيولة وذلك بما يشمل خفض سعر الفائدة، وتكثيف العمل ببرامج التسيير الكمي و دعم عمليات مقايضة العملات لاسيما العمليات الدولارية.

وفي بداية الأزمة خلال شهر مارس 2020 أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن حزمة تحفيز بقيمة 1 تريليون دولار كما قام بتخفيض لأسعار الفائدة بقيمة 1,5 نقطة مئوية، كما تم الإعلان عن انطلاق برنامج التسيير الكمي لشراء 500 مليار دولار من سندات الخزنة الأمريكية و 200 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري على مدى الأشهر القليلة المقبلة، كما لجأ مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في بداية شهر أبريل 2020 بتنفيذ إجراءات إضافية لتقديم ما يصل إلى 2,333 تريليون دولار في شكل قروض لدعم الاقتصاد.¹

¹ هيبية عبد المنعم، الوليد طلحة، موجز سياسات، العدد الثاني عشر، صندوق النقد العربي، 2020، ص:1-5.

وقد تبنت حكومات الدول العربية ممثلة في البنوك المركزية ووزارات المالية حزم تحفيزية بقيمة تقارب 194 مليار دولار، بهدف دعم الفئات المتضررة و تقليل حجم الأثر المتوقع، الناتج عن تأثير الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية وتأثيراته على دخول الأسر و الشركات.

شملت حزم التحفيز عدة تدخلات تنوعت ما بن توجيه المزيد من المخصصات المالية لدعم الأنظمة الصحية، وخفض الفائدة بنسب تراوحت ما بين 1,5 و 3,0 نقاط مئوية و خفض نسب الاحتياطي الإلزامي، وضخ سيولة في القطاع المصرفي لدعم الائتمان، وتأجيل أقساط و فوائد القروض المستحقة على الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لمدة تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر، و إعفاء المواطنين من رسوم خدمات المياه والكهرباء ولمدة ثلاثة أشهر.

يلاحظ في هذا الصدد تباين مستويات حزم التحفيز بحسب الحيز المالي المتاح لدى كل دولة عربية و كذلك مستويات شبك الأمان الاجتماعي و فدرة الدول على حشد أموال ضخمة في وقت قصير لتجاوز الصدمات الاقتصادية.

في الإمارات تم تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة 77 مليار دولار منها حزمة تحفيزية مقرر من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة 256 مليار درهم لدعم خطوط الائتمان و السيولة، كما أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز بقيمة تقارب 27 مليار درهم لدعم القطاع الخاص.

في السعودية تم تبني حزمة تحفيزية بقيمة لا تقل عن 48 مليار دولار، تضمنت قيام مؤسسة النقد العرب السعودي بضخ نحو 50 مليار ريال سعودي لدعم القطاع الخاص، كما أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز بقيمة 70 مليار ريال شملت إعفاء وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير السيولة على القطاع الخاص.

وفي قطر تم تقديم خدمة حزمة من السياسات التحفيزية من ضمنها تقديم دعم للقطاع الخاص بحوالي 75 مليار ريال قطري، في البحرين أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة 12 مليار دولار لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد البحريني، كما أطلقت الكويت خدمة بقيمة 1,6 مليار دولار وأنشأت صندوق تمويلي لمواجهة تحديات تفشي فيروس كورونا.

على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى، أنشأت العراق حساب خاص تودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا، حيث خصص البنك المركزي مبلغ 25 مليون دولار لدعم جهود الحكومة لمواجهة الفيروس.

كذلك أعلنت مصر حزمة من الإجراءات و التدابير بقيمة 7,7 مليار دولار تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة و الصغيرة.

وفي تونس أعلنت السلطات عن خطة طوارئ بقيمة 0,8 مليار دولار تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبة و تحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة و ذوي الدخل المحدود ما قيمته 150 مليون دينار تونسي¹.

¹مرجع سابق، ص: 5-8.

المبحث الثالث: أثر فيروس كوفيد_19 على الاقتصاد العالمي

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الإقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان، وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي في هذه الأزمة سيكون متفاوتا بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية، إذ تحتاج الاقتصادات الصاعدة والفئات المحرومة اقتصاديا وقتا أطول كثيرا لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش.

المطلب الأول: أثر فيروس كوفيد_19 على الدول المتقدمة

وفقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الاحتواء الصارم والمستمر، سيؤدي إلى انخفاضات كبيرة على المدى القصير في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الاقتصاديات الكبرى. فعندما تعطس هذه الاقتصاديات ستصاب بقية دول العالم بالبرد، وتتمثل هذه الاقتصاديات في الصين، كوريا، اليابان، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهد الناتج المحلي للصين تباطأ بنسبة 0,5% مع استبعاد 0,1% على الأقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد كشف الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انه ستكون هناك خسارة قدرها 2% في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وحسب ما هو متوقع أن تقع العديد من الاقتصاديات في الركود في مختلف الجوانب كالقطاع الزراعي، إنتاج النفط، انخفاض الطلب العالمي على السلع الأساسية، وفيما يخص القطاع الصناعي، لم يكن في منأى عن الجائحة، باعتبار أن وباء كورونا كان متمركزا في الصين، وكانت بجانب اليابان وكوريا أكثر الدول تضررا.

وقد أثرت صدمة كوفيد_19 وخلقت ضغطا في أسواق المال، مما أثار استجابة قوية من البنوك المركزية من حيث استمرار مشاكل السيولة سيؤثر بالفعل في تكوين رأس المال بشكل كبير، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد بالعمالة والإنتاجية أيضا.

في مقابل الآثار السابقة الذكر، استفادت الدول المتقدمة المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره جراء الجائحة، لقد اقترحت الدول المنتجة والمصدرة خفض 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء OPEC، و نصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنطقة وأبرزها روسيا، لكن رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.333 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% من الأسواق الرئيسية وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين، فوصل سعر الخام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر، ويشير منحى العقود الآجلة إلا أن السوق تتوقع انتعاش أسعار النفط ببطء، حيث لا تصل إلى 40 دولار للبرميل حتى نهاية 2022.

تعد المملكة المتحدة من أكثر البلدان تضررا قفزت أسعار الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة بنسبة 420% على أساس سنوي في سبتمبر، مما تسبب في توقف مصانع الأسمدة التي وفرت 60% من ثاني أكسيد الكربون في المملكة المتحدة لإنتاج الأغذية والمشروبات كان احد مصانع الأسمدة هو INDISTRUVES CF ومقرها البنوي، والتي قررت وقف عملياتها إلى أجل غير مسمى، ستواجه المتاجر الكبرى أزمة سلسلة الإمداد بالطاقة التي تحولت إلى الغذاء بمثابة درس مفاده الانتقال الصالح إلى طاقة نظيفة و متجددة و غير كربونية سيكون صعبا في ظل الأزمات العالمية المتعاقبة¹.

المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على الدول النامية

بينما تواصل أزمة كوفيد-19 إثارة موجات الصدمات المتلاحقة في جميع أنحاء العالم، فإن البلدان النامية منخفضة الدخل تعاني بصفة خاصة من صعوبة موقفها الذي يعوق قدرتها على الاستجابة، فقد تضررت هذه البلدان بشدة من الصدمات الخارجية فضلا عن معاناتها من إنكماشات داخلية حادة نتيجة تفشي الفيروس وإجراءات الإغلاق العام لاحتوائه، ومن المرجح أن يصل النمو هذا العام إلى حالة توقف تام في البلدان النامية منخفضة الدخل.

أولا-الصدمات المتعددة تخلق آثارا فادحة:

دخلت البلدان النامية منخفضة الدخل أزمة كوفيد-19 وهي في موقع ضعيف بالفعل، فعلى سبيل المثال كان نصف هذه البلدان يعاني من ارتفاع مستويات الدين العام، ومنذ شهر مارس الماضي ظلت البلدان النامية منخفضة الدخل تتلقى الضربات من جراء طائفة استثنائية من الصدمات الخارجية، فبالنسبة للتأثير على المستوى الداخلي فإن الجائحة تخلف حاليا آثارا سلبية ضخمة على النشاط الاقتصادي في البلدان النامية رغم تطورها بوتيرة أكثر بطئا مقارنة بغيرها من بلدان العالم، وقد سارع عدد كبير من البلدان باتخاذ إجراءات لاحتواء تفشي المرض.

واعتبارا من شهر مارس بينما كانت حالات العدوى المبلغة لا تزال منخفضة، اتخذت هذه البلدان إجراءات احتوائية تضمنت وضع ضوابط للسفر الدولي وإغلاق المدارس، وإلغاء الفعاليات العامة، وفرض قيود على التجمعات.

ثانيا-التعامل مع بعض المعادلات الصعبة في ظل الموارد الشخصية:

ليس بإمكان معظم البلدان النامية منخفضة الدخل الاستمرار في تطبيق إجراءات الاحتواء الصارمة لمدة طويلة نظرا لأن شرائح كبيرة من سكانها تعيش في مستويات قريبة من حد الكفاف، مع اتساع القطاع غير الرسمي وضعف القدرات المؤسسية، وقصور بيانات سجلات الفقراء، وتشير المسوح التي أجريت مؤخرا في 20 بلدا إفريقيا إلى أن أكثر من 70% من الموجبين مهددون بنفاذ الغذاء إذا استمرت حالة الإغلاق التام لأكثر من أسبوعين.²

¹ شيماء فاروق، الأزمة الاقتصادية العالمية، جائحة كورونا، التغير المناخي و أزمة الطاقة، المركز الديمقراطي العربي، 9ماي 2020، ص:

² دانييل غورارا وآخرون، كوفيد 19: بدون مساعدات البلدان النامية منخفضة الدخل مهددة بضياح مكاسب عقد من الزمن، صندوق النقد الدولي، 2020.

ثالثاً- عقد من الجهود مهدد بالخطر:

رغم الجهود المثلى لحكومات البلدان النامية منخفضة الدخل، فإن وقوع الضرر الدائم يبدو حتمياً في غياب المزيد من الدعم الدولي، فالآثار كانت دائماً من موروثات الجوائح السابقة ومنها: معدل الوفيات، وتدهور النتائج الصحية والتعليمية مما يتسبب في كبح الإيرادات المستقبلية، واستنزاف المدخرات والأصول الذي يدفع الشركات إلى الإغلاق، مما يتسبب في اضطرابات الإنتاج، وفرط أعباء المديونية التي تكبح فرص الإقراض للقطاع الخاص، ومن شأن هذه الآثار أن تتسبب في انتكاسات حادة لجهود التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك ضياع المكاسب المحققة في الحد من الفقر.¹

رابعاً- البلدان النامية ضعيفة الدخل لم تفلح بمفردها:

إن دعم المجتمع الدولي ضروري لتمكين البلدان النامية منخفضة الدخل من التعامل مع الجائحة والتعافي بقوة، ومن الأولويات ضمان توافر الإمدادات الصحية الأساسية بما في ذلك العلاجات واللقاحات، حماية سلاسل التوريد الحيوية وخاصة الغذاء والدواء، ضمان قدرة الاقتصاديات النامية على تمويل احتياجات الإنفاق الحيوية من خلال المنح والتمويل بشروط ميسرة، ولن تتحقق هزيمة جائحة كوفيد-19 إلا بالتبليغ عليها وعلى عواقبها الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان.

من الآثار انخفاض الناتج المتحمل الوصول إليه وتراجع المستويات الإنتاجية، في هذا الإطار أشار البنك الدولي إلى تراجع ملموس وممتد زمنياً بمعدل نمو الإنتاجية في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة على مدى العشرين سنة الماضية، وبناء على أدلة وشواهد من الأوبئة السابقة وموجات الركود العميق، يمكن أن تؤدي جائحة كورونا من المزيد من خفض إنتاجية العمل لسنوات قادمة ما لم تتخذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات.

وتجدر الإشارة إلى أن العوامل التي حفزت نمو الإنتاجية في العقود السابقة، مثل نمو عدد السكان في سن العمل أو التحصيل العلمي قد تلاشى تأثيرها منذ الأزمة العالمية، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية خلال جائحة كورونا، التي طال أمدها واشتدت وطأتها أن يقود أفاق نمو الإنتاجية في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة.

خامساً- تأثير فيروس كورونا على أسعار النفط في الدول النامية:

أدى فيروس كورونا إلى انخفاض في أسعار النفط، حيث أثر هذا الانخفاض مباشرة على الثروة الاقتصادية، بالنسبة لبعض الدول وكشف الانخفاض في الأسعار مرة أخرى عن نقاط ضعف الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، إذ قد ينخفض دخل النفط في اقتصاديات المنتجين مثل العراق أو الجزائر أو عمان، بنسبة تصل إلى 80 في المائة عام 2020، في المملكة العربية السعودية انخفضت عائدات النفط بنسبة 24 في المائة في الربع الأول، وكانت استجابة الحكومة لانخفاض الإيرادات بتوجه الوزارات الحكومية لخفض

¹ صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أوت، 2020، ص: 8.

إنفاقها بنسبة 20 في المائة، لكن لم يحدث بالسرعة الكافية لتعويض انخفاض الإيرادات فتدنت الميزانية الفعلية إلى عجز بلغ حوالي 9 مليارات دولار أمريكي، كان هذا أكبر انخفاض في الأصول الأجنبية منذ 20 عاما وأكبر بنحو 50 في المائة من الانخفاض الأكثر حدة الذي واجهته بعد انهيار الأسعار عام 2014¹.

¹ صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أوت، 2020، ص:8.

خلاصة الفصل:

شكلت جائحة كوفيد-19 تحديا كبيرا للبشرية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي حيث أنه كان لابد من مواجهة آثار تلك الجائحة حيث بادرت الحكومات باتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية للتخفيف من أثارها، كان من أبرزها الحجر الصحي، وفرض التباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى غلق المطارات وإيقاف التعاملات الخارجية حيث كانت لهذه الإجراءات أثر كبير في مختلف الجوانب حيث أنها أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث أثرت على تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول بالإضافة إلى تدبب أسعار النفط التي أثرت بشكل سلبي على الدول النامية المعتمدة أساسا في اقتصادها على النفط.

بالإضافة إلى ذلك فإن جائحة كوفيد-19 أدت بالعديد من الشركات إلى تقليص من إنتاجها أو توقيفه مؤقتا مما أحدث انخفاض في نسبة العمالة، كل تلك الآثار زادت من الضغوطات على معظم دول العالم من أهمها دولة الصين كونها بؤرة هذا الفيروس الذي ألحقت به أضرار كادت أن تطيح باقتصاده.

الفصل الثالث: تأثير كوفيد -19 على التمويل الدولي

❖ المبحث الأول : تأثير فيروس كوفيد .19 على الاستثمار الأجنبي

المباشر

❖ المبحث الثاني :تأثير فيروس كوفيد .19 على القروض الخارجية

❖ المبحث الثالث:تأثير فيروس كوفيد .19 على المساعدات الخارجية

تمهيد:

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد عن قرن من الزمن، وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساوات داخل البلدان وفيما بينها. و تشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي من هذه الأزمة سيكون متفاوتا بقدر تفاوت أثارها الاقتصادية الأولية، إذ تحتاج الاقتصادات الصاعدة والفئات المحرومة اقتصاديا وقتا أطول كثيرا لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل و سبل كسب العيش. وقد دخلت البلدان النامية منخفضة الدخل أزمة كوفيد-19 وهي في مركز ضعيف بالفعل، فعلى سبيل المثال، كانت نصف هذه البلدان تعاني من ارتفاع مستويات الدين العام. وضلت هذه البلدان تتلقى الضربات، منها حدوث إنكماش حاد في الصادرات الحقيقية، وانخفاض أسعار الصادرات، لاسيما النفط، وتراجع التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال وتحويلات العاملين في الخارج. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تأثير فيروس كوفيد-19 على الإستثمار الأجنبي المباشر**
- المبحث الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على القروض الخارجية**
- المبحث الثالث: تأثير فيروس كوفيد-19 على المساعدات الأجنبية**

المبحث الأول: تأثير فيروس كوفيد-19 على الإستثمار الأجنبي المباشر¹

مع انتشار فيروس كوفيد. 19 المستجد الذي أثر على مختلف المستويات، فقد أثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي سواء الصادر أو الوارد.

المطلب الأول: تأثير فيروس كوفيد-19 على بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر²

يهدف تقدير أثر هذه الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر، نعتمد على مجموعة المؤشرات التالية:

أولاً: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد

1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

نعتمد لتقدير أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على الجدول الموالي.

الجدول رقم (10): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً للفترة (2018-2020)

الوحدة: مليون دولار

الدول	2018	2019	2020	الدول	2018	2019	2020
العالم	739872,5	1220432	870715,1				
إفريقيا، منها:	8012,564	4929,669	1591,527	أمريكا، منها:			
شمال إفريقيا	2260,39	1695,866	1081,823	أمريكا الشمالية			
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	5752,173	3233,803	509,704	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
شرق إفريقيا	285,0902	869,7005	470,8177	منطقة البحر الكاريبي			
إفريقيا الوسطى	277,6801	-2098,44	351,8896	أمريكا الوسطى			
جنوب إفريقيا	4082,007	3197,784	-1920,5	أمريكا الجنوبية			
غرب إفريقيا	1107,396	1264,754	1607,499	آسيا، منها:			
أوروبا، منها:	80515,49	387082,2	446706,5	آسيا الوسطى			
أوروبا الشرقية	16348,27	31932,3	49427,73	شرق آسيا			

¹ لم تتوفر بيانات عن الاستثمار الأجنبي المحفظي في فترة الجائحة، ما لم يمكننا من دراسة أثر الجائحة عليه.

² تعتبر سنة 2020 أحدث سنة توفرت عنها البيانات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما استلزم اقتصار التحليل على هذه السنة لغياب بيانات عن

52020,11	72469,08	61111,36	جنوب شرق آسيا	92416,29	17155,06	-42007	شمال أوروبا
11632,15	13274,85	11735,6	جنوب آسيا	58138,17	71962,41	37204,23	جنوب أوروبا
55042,17	51893,17	40183,07	غرب آسيا	246724,3	266032,4	68969,99	أوروبا الغربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر في العالم قد شهدت ارتفاع محسوس في سنة 2019 حيث وصلت إلى 1220432 مليون دولار مقارنة بسنة 2018، وهذا الارتفاع سرعان ما تراجع جراء الجائحة، حيث شهد انخفاضا كبيرا سنة 2020 ليصل إلى 739872,5 مليون دولار و هذا الانخفاض راجع إلى تأثير جائحة كوفيد-19 التي سببت الإغلاق في شتى المجالات مما أدى إلى تباطؤ في المشاريع الاستثمارية، وانسحاب العديد من الشركات خاصة الغربية من الخارج، بفعل إغلاقها للعديد من الفروع.

سجلت قارة إفريقيا انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لسنتي 2019 و2020، حيث قدر حجم التدفقات سنة 2018 بـ 8012,564 لينخفض إلى 1591,527 مليون دولار سنة 2020، مقارنة بـ 4929,669 مليون دولار سنة 2019، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة انخفاضا في سنة 2020 في شمال إفريقيا حيث وصلت إلى 1081,823 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 التي كانت قيمتها 2260,39 مليون دولار، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لاحظنا انخفاضا حادا وصل إلى 509,704 مليون دولار سنة 2020 مقارنة بسنة 2018 و 2019 حيث كانت المبالغ على التوالي، 5752,173 و 3233,803 مليون دولار. أما في شرق إفريقيا فلاحظنا ارتفاع في نسبة تدفق الاستثمارات الصادرة لسنة 2019 لتصل إلى 470,8177 مليون دولار. وفي إفريقيا الوسطى لاحظنا تحسنا ملحوظا بين عامي 2019 و2020. وفي جنوب إفريقيا لاحظنا انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 لتصل قيمته إلى 3197,784 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 ليكمل في انخفاضه سنة 2020 ليصل إلى -1920.5 مليون دولار. بالنسبة لغرب إفريقيا نلاحظ ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في سنة 2019 ليصل إلى قيمة 1264,754 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 الذي كانت قيمة التدفقات الصادرة 1107,396 مليون دولار، ليصل في سنة 2020 إلى 1607,499 مليون دولار.

في قارة أمريكا نلاحظ ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 بقيمة تصل إلى 219415,7 مليون دولار بعدما كان منخفضا جدا سنة 2018 حيث كانت قيمته 135091 مليون دولار ليعاود الانخفاض سنة 2020 تحت تأثير الجائحة لتصل قيمة الاستثمار إلى 138265,4 مليون دولار.

وفي أمريكا الشمالية نلاحظ ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 إلى 172412 مليون دولار بعد ما كان منخفضا سنة 2018 حيث كانت قيمته 137030 مليون دولار، وفي سنة 2020 نلاحظ انخفاض ليصل إلى 141807,3 مليون دولار. في حين نلاحظ أن في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن التدفق الصادر بلغ سنة 2018 بـ 1938,7 مليون دولار، وارتفع ارتفاعا كبيرا سنة 2019 حيث

وصلت قيمته إلى 47003,68 مليون دولار، لتتخفص مجددا سنة 2020 حيث وصلت قيمته إلى 3541,91 مليون دولار. أما في أمريكا الوسطى والجنوبية، فقد شهدت هذه التدفقات ارتفاع في 2020 مقارنة بعام 2019. بالنسبة لقارة آسيا نلاحظ ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 حيث تصل قيمته إلى 599513,5 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 التي وصلت قيمته إلى 542479,3 مليون دولار لكنها انخفضت سنة 2020 لتصل قيمة الاستثمار إلى 509226,6 مليون دولار. يرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن آسيا هي مهد فيروس كورونا.

سجلت آسيا الوسطى انخفاضا ملحوظا سنة 2019 بقيمة 2593,11 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 التي كانت منخفضة حيث كانت قيمتها تقدر بـ 1006.39 مليون دولار، لتعاود الانخفاض سنة 2020 لتصل إلى 1953,92 مليون دولار في حين، سجلت شرق آسيا ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 لتصل القيمة إلى 464469,5 مليون دولار مقارنة بعام 2018، وفي سنة 2020 نلاحظ انخفاضا في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر حيث وصلت قيمته إلى 398150,5 مليون دولار. وسجلت جنوب شرق آسيا ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 ليصل إلى قيمة 72469,08 مليون دولار مقارنة بعام 2018 التي وصلت قيمته إلى 52020,11 مليون دولار، لتتخفص مجددا سنة 2020 لتصل إلى 61111,36 مليون دولار. أما جنوب آسيا فقد لوحظ ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 حيث وصلت قيمته إلى 13274,85 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 التي كانت قيمته 11632,15 مليون دولار، لينخفض سنة 2020 إلى 11735,6 مليون دولار. أما بالنسبة لغرب آسيا فقد سجلت انخفاضا في سنتي 2019 و 2020 حيث وصلت قيمته على التوالي 51893,17 و 40183,07 مليون دولار.

ونلاحظ في قارة أوروبا انخفاض في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في سنتي 2019 و 2020 حيث وصلت قيمته إلى 387082,2 و 80515,49 مليون دولار على التوالي مقارنة بنسبة 2018 التي بلغت قيمته 446706,5 مليون دولار. سجلت أوروبا الشرقية انخفاض في سنتي 2019 و 2020 وكانت قيمتها على التوالي 31932,3 و 16348,27 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 التي كانت قيمته 49427,73 مليون دولار.

وفي جنوب أوروبا، سجلنا ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2019 بقيمة 71962,41 مليون دولار مقارنة بقيمته سنة 2018 حيث كانت 58138,17 مليون دولار، ثم انخفض سنة 2020 لتصل قيمته إلى 37204,23 مليون دولار. أما شمال أوروبا فكان الانخفاض فيها حادا في سنتي 2019 و 2020 حيث وصلت قيمتها على التوالي إلى 17155,06 و 42,007 مليون دولار مقارنة بسنة 2018، حيث كانت قيمته 92416,29 مليون دولار. في حين سجلت أوروبا الغربية ارتفاعا في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر لسنة 2019 حيث وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

266032,4 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت قيمته 246724,3 مليون دولار، لكنه انخفض سنة 2020 إلى 68969,99 مليون دولار.

يؤكد ما سبق من تحليل أن تأثير الجائحة لم يمتدساويا على كل المناطق، ولعل سبب ذلك يرجع إلى اختلاف فترة وصول الجائحة وظهور آثارها الصحية والاقتصادية في عام 2020 في مختلف مناطق العالم. لكن بشكل عام، أثرت سلبيا على التدفقات الصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة نتيجة سياسات الإغلاق الكلية والجزئية المتبعة، ولانعكاس الجائحة صحيا واقتصاديا على مختلف مناطق العالم، ما دفع الشركات إلى غلق فروعها في العديد من دول العالم.

2. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يوضح الجدول الموالي تطور هذه التدفقات في العالم.

الجدول رقم (11): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للفترة 2018-2020

الوحدة: مليون دولار

2020	2019	2018	الدول	2020	2019	2018	الدول
				1436732	1530228	998891,4	العالم
411789,8	469727,9	267832,1	أمريكا، منها:	1436732	1530228	998891,4	إفريقيا، منها:
261736,4	309253,5	180258		45374,22	47142,68	39785,22	شمال إفريقيا
150053,4	160474,4	87574,02	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيبي	15337,99	13781,93	10109,39	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2714,814	3945,389	2511,598	منطقة البحر الكاربيبي	30036,23	33360,75	29675,83	شرق إفريقيا
44870,38	43871,5	33171,59	أمريكا الوسطى	13312,48	11711,12	9483,127	إفريقيا الوسطى
102468,3	112657,5	51890,83	أمريكا الجنوبية	2514,765	4404,431	7170,172	جنوب إفريقيا
536960,5	560152,6	578126,1	آسيا، منها:	6109,24	5287,49	3254,866	غرب إفريقيا
6753,478	7936,454	6548,533	آسيا الوسطى	371153,9	409482,4	88906,98	أوروبا، منها:
275776,1	256528,8	302090	شرق آسيا	61849,18	74534,03	33618,31	أوروبا الشرقية
145908,7	181046,5	135944,5	جنوب شرق آسيا	55737,57	174990,2	84285,67	شمال أوروبا
52262,21	59114,86	70996,67	جنوب آسيا	114600,6	83399,76	26649,29	جنوب أوروبا
56260	55525,96	62546,34	غرب آسيا	138966,5	76558,38	-55646,3	أوروبا الغربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2019 ارتفاع في قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم تصل قيمته 1530228 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت قيمته 1436732 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت قيمته 1436,732 مليون دولار، وفي سنة 2020 لاحظنا انخفاض قيمة التدفقات الواردة بحيث وصلت إلى 998891,4 مليون دولار.

بحيث سجلت قارة إفريقيا سنة 2019 ارتفاع طفيف في تدفقات الاستثمار الوارد حيث وصلت قيمتها 4714268 مليون دولار مقارنة بسنة 2019، لكنها انخفضت سنة 2020 لتصل إلى 39785,22 مليون دولار. نلاحظ أن شمال إفريقيا، شرق إفريقيا، وجنوب إفريقيا سجلت انخفاض في التدفقات الواردة في عام 2020 مقارنة بعام 2019. في حين، نلاحظ أن أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا سجلت زيادة في هذه التدفقات زيادة مستمرة في الفترة 2018-2020.

سجلت أمريكا الشمالية ارتفاع سنة 2019 ليصل قيمته 309253,5 مليون دولار، مقارنة بسنة 2018 حيث كانت 261736,4 مليون دولار، لتعاود الانخفاض سنة 2020 لتصل إلى 180258 مليون دولار. وسجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاض في تدفق الاستثمار الوارد من 160474,4 مليون دولار في سنة 2019 إلى 87574,02 مليون دولار سنة 2020.

وأما بخصوص منطقة الكاريبي، فقد سجلت انخفاضا في التدفقات الواردة إليها من 3945,389 مليون دولار سنة 2019 إلى 2511,598 مليون دولار في عام 2020. أما بخصوص أمريكا الوسطى سجلنا انخفاضا في تدفق الاستثمار الوارد في سنتي 2019 و 2020 حيث انخفضت على التوالي لتصل إلى 43871,5 و 33171,59 مليون دولار. أما أمريكا الجنوبية فقد سجلت انخفاضا في التدفقات الواردة إليها من 112657,5 مليون دولار سنة 2019 إلى 51,890 مليون دولار في عام 2020.

في قارة آسيا، نلاحظ ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في سنة 2019 و 2020 حيث سجلت 560152,6 مليون دولار سنة 2019 و 578126,1 مليون دولار سنة 2020. كما نلاحظ أن آسيا الوسطى سجلت ارتفاعا في 2019 وصلت قيمة التدفق إلى 7936,454 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت سنة 6753,478 مليون دولار، تم شهد انخفاض في سنة 2020 حيث وصلت قيمته إلى 6548,533 مليون دولار في حين، نلاحظ في شرق آسيا كانت قيمة الاستثمار الوارد سنة 2018 إلى 275776,1 مليون دولار، تم شهد انخفاضا في سنتي 2019 و 2020 حيث بلغت قيمتها على التوالي 256528,8 مليون دولار و 302090 مليون دولار.

أما بخصوص شرق آسيا ارتفعت قيمة تدفق الاستثمار الوارد سنة 2019 إلى 256528,8 مليون دولار في حين وصلت في سنة 2018 275766,1 مليون دولار، لتعاود الانخفاض في سنة 2020 إلى 302090 مليون دولار.

في جنوب شرق آسيا، ارتفعت قيمة تدفق استثمار الوارد قيمة تدفق الاستثمار الوارد سنة 2019 إلى 181046,5 مليون دولار مقارنة سنة 2018 حيث كانت 145908,7 مليون دولار تم شهد انخفاض في سنة

2020 ليصل إلى 135944,5 مليون دولار وفي جنوب آسيا سجلت ارتفاعا في سنتي 2019 و 2020 حيث سجلت على التوالي 591148,6 مليون دولار و70996,67 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت قيمته 52262,21 مليون دولار.

في غرب آسيا، شهدت انخفاضا في تدفق الاستثمار الوارد سنة 2019 حيث وصلت قيمته إلى 55525,96 مليون دولار بعد ما كانت 56260 مليون دولار سنة 2018 تم عاودت الارتفاع سنة 2020 لتصل إلى 62546,34 مليون دولار.

أما بالنسبة لقارة أوروبا، فقد لاحظنا في سنة 2019 ارتفاعا في تدفق الإستثمار الوارد حيث وصلت قيمته إلى 409482,4 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت قيمته 371153,9 مليون دولار. تم عاود الانخفاض سنة 2020 لتصل 88906,98 مليون دولار. حيث سجلت أوروبا الشرقية ارتفاعا سنة 2019 حيث وصلت قيمته إلى 74534,03 مليون دولار بعدما كانت قيمته 61849,18 مليون دولار سنة 2018، ثم شهد انخفاضا سنة 2020 حيث وصلت قيمته إلى 33618,31 مليون دولار.

وفي شمال أوروبا لاحظنا ارتفاعا معتبرا سنة 2019 وصل إلى 174990.2 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت قيمته 55737,57 مليون دولار ثم عاود الانخفاض سنة 2020 ليصل إلى 84285,67 مليون دولار. في حين سجلت جنوب أوروبا انخفاضا سنة 2019 في تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد حيث سجلت 83399,76 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت 114600,6 مليون دولار ليواصل الانخفاض إلى 26649,29 مليون دولار سنة 2020.

و قد شهدت أوروبا الغربية أيضا انخفاضا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة سنة 2019 حيث بلغت 76558,38 مليون دولار مقارنة بسنة 2018، لتسجل انخفاضا حادا بقيمة 556466,3 مليون دولار سنة 2020.

ثانيا: تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد:

1. تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لدول العالم:

يوضح الجدول الموالي تطور تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا.

الجدول رقم (12): تراكم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر لدول العالم(2018-2020)

الوحدة :مليون دولار

2020	2019	2018	الدول	2020	2019	2018	الدول
				31217473	34349901	39246200	العالم
8418716	10099995	10864347	أمريكا، منها:	318419	288743,9	325909,4	إفريقيا، منها:
7755740	9370551	10093428	أمريكا الشمالية	36895,84	38777,88	40585,09	شمال إفريقيا
662975,9	729444,6	770918,8	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيبي	281523,1	249966,1	285324,3	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1502,815	1936,087	2155,375	منطقة البحر الكاربيبي	4114,586	4841,903	5107,003	شرق إفريقيا
172471,6	186669,5	193516,7	أمريكا الوسطى	9876,859	7643,523	7541,629	إفريقيا الوسطى
489001,5	540839	575246,8	أمريكا الجنوبية	248433,5	217271,7	251872,4	جنوب إفريقيا
8300116	8958499	9720301	آسيا، منها:	19098,25	20208,97	20803,27	غرب إفريقيا
17281,02	16676,96	15430,95	آسيا الوسطى	13661793	14402338	17686317	أوروبا، منها:
6142964	6615229	7179246	شرق آسيا	453738,7	524802,5	515464,1	أوروبا الشرقية
1394234	1510232	1671334	جنوب شرق آسيا	3719029	4046205	4359448	شمال أوروبا
174284,8	187553,1	199320,4	جنوب آسيا	1766983	1805339	1887145	جنوب أوروبا
571351,5	628808,3	654969,6	غرب آسيا	7722043	8025993	10924260	أوروبا الغربية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة التراكم الصادر العالمي لسنة 2018 بلغت 39246200 مليون دولار لتتخفف إلى 34349901 مليون دولار سنة 2019، و تستمر في الانخفاض سنة 2020 لتسجل قيمة قدرها 31217473 مليون دولار.

سجلت قارة إفريقيا سنة 2019 تناقصا في التراكم الصادر للاستثمار حيث سجلت قيمة قدرها 288.743 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كانت 318419 مليون دولار وتعاود الارتفاع سنة 2020 لتصل إلى 325909,4 مليون دولار. لكنها أقل مما هو مسجل في 2018.

سجلت أقاليم شمال إفريقيا، شرق إفريقيا وغرب إفريقيا اتجاها عاما لتراجع التراكم الصادر منها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2018-2020. خلافا لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، جنوب إفريقيا وإفريقيا الوسطى والتي تحسن فيها التراكم الصادر في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

سجلت قارة أمريكا سنة 2019 انخفاضا كبيرا للتراكم الصادر للاستثمار الأجنبي، حيث سجلت قيمة قدرها 10099995 مليون دولار، مقارنة بسنة 2018 حيث كانت 8418716. مليون دولار، ويستمر الانخفاض إلى 10864347 مليون دولار سنة 2020. وكان الاتجاه العام تراجع التراكم الصادر في مختلف أقاليم القارة الأمريكية، خاصة في عام 2020 تحت تأثير الجائحة.

وشهدت قارة آسيا اتجاها عاما في تراجع التراكم الصادر منها منذ في الفترة 2018-2020، مع ملاحظة أن هذا التراجع كان كبيرا في 2020. كان هذا الانخفاض بفعل تأثير الانخفاض الحاصل في كل من شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا وغرب آسيا. في حين، سجلت آسيا الوسطى استمرار ارتفاع التراكم الصادر منها منذ 2018 إلى غاية 2020.

وسجلت قارة أوروبا اتجاها عاما في تراجع التراكم الصادر منها منذ في الفترة 2018-2020، مع ملاحظة أن هذا التراجع كان كبيرا في 2020. كان هذا الانخفاض بفعل تأثير الانخفاض الحاصل في كل الأقاليم.

2. تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول العالم:

يبين الجدول الموالي تطور تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

الجدول رقم (13): تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول العالم (2018_2020)

الوحدة: مليون دولار

الدول	2018	2019	2020	الدول	2018	2019	2020
العالم	41354249	36377437	32784110				
إفريقيا، منها:	978857,7	942048,4	890169,9	أمريكا، منها:	14136729	12723272	10211117
شمال إفريقيا	320514,3	303711,7	285336,9	أمريكا الشمالية	11904993	10463568	8180680
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	658343,4	638336,7	604833	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2231736	2259704	2030437

65974,58	69730,79	72238,08	منطقة البحر الكاريبي	150588,4	159391,4	167847,5	شرق إفريقيا
661866,2	724248,8	757370,9	أمريكا الوسطى	111685,6	115990,2	123155,1	إفريقيا الوسطى
1302596	1465724	1402127	أمريكا الجنوبية	152156,7	159324,4	150060,7	جنوب إفريقيا
8279373	8769360	9259826	آسيا، منها:	190402,4	203630,7	217280,1	غرب إفريقيا
201971,9	207199,7	208316,3	آسيا الوسطى	12598490	13101510	16066261	أوروبا، منها:
4173137	4269218	4492410	شرق آسيا	1158096	1276038	1284638	أوروبا الشرقية
2463871	2755778	2913722	جنوب شرق آسيا	3734005	3968827	4430990	شمال أوروبا
513626,6	558517,8	615871,5	جنوب آسيا	2127396	2205337	2438990	جنوب أوروبا
926766,9	978646,5	1029506	غرب آسيا	5578993	5651308	7911643	أوروبا الغربية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة التراكم الوارد للاستثمار الأجنبي العالمي كانت في الفترة 2018-2020. لقد سجلت في 2019 قيمة قدرها 36377437 مليون دولار لتتخف في سنة 2020 إلى 32784110 مليون دولار .

سجلت القارة الإفريقية تراجعاً كبيراً في تراكم التدفقات الواردة إليها في الفترة 2018-2020، مع ملاحظة أن هذا الانخفاض كان معتبراً في 2020. وشهدت كل أقاليم القارة الإفريقية تراجعاً مهماً في هذه خاصة في 2020، ما يعكس عمق تأثير الجائحة.

سجلت القارة الأمريكية تراجعاً كبيراً في تراكم التدفقات الواردة إليها في الفترة 2018-2020، مع ملاحظة أن هذا الانخفاض كان معتبراً في 2020. وشهدت كل أقاليم القارة الأمريكية تراجعاً مهماً في هذه خاصة في 2020، ما يعكس عمق تأثير الجائحة. هو نفس الوضع في القارة الآسيوية والقارة الأوربية، بفعل تراجع التدفقات الواردة إلى هذه المناطق تحت تأثير الجائحة.

ثالثاً: تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

1 تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج

يوضح الجدول الموالي تطور المؤشر السابق في الفترة 2018-2020.

الجدول رقم (14): تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم (2020-2018)

الوحدة: %

2020	2019	2018	الدول	2020	2019	2018	الدول
				46,70	39,65	36,59	العالم
40,56	35,78	30,57	أمريكا، منها:	14,73	12,98	14,92	إفريقيا، منها:
44,48	40,23	34,55	أمريكا الشمالية	6,08	5,70	5,97	شمال إفريقيا
18,84	14,77	13,01	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيبي	18,48	16,18	18,57	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
6,04	4,95	3,81	منطقة البحر الكاربيبي	1,43	2,02	1,76	شرق إفريقيا
14,69	12,21	11,61	أمريكا الوسطى	4,36	3,80	4,53	إفريقيا الوسطى
21	16,04	13,69	أمريكا الجنوبية	75,73	56,18	61,35	جنوب إفريقيا
29,81	27,25	26,01	آسيا، منها:	3,04	2,81	2,89	غرب إفريقيا
6,47	6,50	7,03	آسيا الوسطى	84,91	66,47	62,06	أوروبا، منها:
32,04	29,91	28,42	شرق آسيا	16,53	15,64	13,82	أوروبا الشرقية
57,74	49,23	48,08	جنوب شرق آسيا	91	82,18	74,22	شمال أوروبا
4,84	4,51	4,47	جنوب آسيا	49,07	43,94	41,72	جنوب أوروبا
22,20	19,23	17,56	غرب آسيا	120,36	86,49	81,41	أوروبا الغربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: ارتفاع في التراكم الصادر للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج العالمي سنة 2019، حيث وصل إلى 39.65% مقارنة بسنة 2018، حيث كانت 36.5%. وزاد الارتفاع سنة 2020، حيث وصلت قيمته إلى 46.70%.

سجّلت قارة إفريقيا سنة 2019 انخفاض في التراكم الصادر، حيث سجلت قيمة قدرها 12.98 % مقارنة بقيمة سنة 2018 التي كانت 14.92 ثم يعاود الارتفاع سنة 2020، حيث سجل قيمة قدرها 14.73%. وبشكل عام سجل المؤشر السابق تحسنا في أقاليم اقارة في 2020 مقارنة بعام 2019. أما قارة أمريكا فقد سجلت سنة 2019 ارتفاع في هذا المؤشر إلى 35.78% مقارنة بسنة 2018 التي كانت 30%، ثم زاد الارتفاع سنة 2020 ليصل إلى 40.56%. وسجلت كل الأقاليم تحسنا مستمرا للمؤشر منذ 2018 إلى غاية 2020.

وقارة آسيا سجلت ارتفاع في التراكم الصادر للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج العالمي سنة 2019، حيث وصلت إلى 27.25 % مقارنة بسنة 2018، حيث سجلت 26.01%. وفي سنة 2020 زاد الارتفاع ليصل 29.81%. وباستثناء إقليم آسيا الوسطى الذي سجل تراجعاً في هذا المؤشر في الفترة 2018-2020، فإن باقي الأقاليم سجلت تحسنا مستمرا في الفترة ذاتها في هذا المؤشر. ارتفع المؤشر السابق نكزه في القارة الأوروبية بشكل كبير في الفترة 2018-2020. وكان هذا الارتفاع هو السمة الرئيسية المميزة لكل الأقاليم في أوروبا.

إن تحسن هذا المؤشر في مختلف مناطق العالم بالرغم من تراجع تراكم التدفقات الصادرة نتيجة إغلاق العديد من الشركات لاستثماراتها في الخارج يرجع بالدرجة الأولى إلى تسجيل انخفاض حاد في الناتج المحلي العالمي كان أكبر من التراجع المسجل في تراكم التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في أوروبا.

2. تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج

يوضح الجدول الموالي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج العالمي في دول العالم.

الجدول رقم(15): تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم (2020-2018)

الوحدة: %

الدول	2018	2019	2020	الدول	2018	2019	2020
العالم	38,13	41,67699	48,80509				
إفريقيا، منها:	37,65	38,36	39,33	أمريكا، منها:	36,75	44,69	52,35
شمال إفريقيا	42,831	42,50	43,15	أمريكا الشمالية	36,45	44,93	52,46
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	35,62	36,66	37,70	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	38,03802	43,61	51,77

58,54	51,26	49,14174	منطقة البحر الكاريبي	31,84	39,55	39,67	شرق إفريقيا
57,52	47,39	44,58891	أمريكا الوسطى	62,89	51,45	45,61	إفريقيا الوسطى
48,84	41,67	35,02274	أمريكا الجنوبية	44,83	40,93	37,33	جنوب إفريقيا
28,22	26,52	25,80	آسيا، منها:	31,56	28,14	28,59	غرب إفريقيا
71,52	68,01	70,49	آسيا الوسطى	77,13	60,47	57,23	أوروبا، منها:
20,03	19,28	19,29	شرق آسيا	41,20	38,03	35,29	أوروبا الشرقية
97,16	87,27	82,49	جنوب شرق آسيا	92,50	80,61	74,52	شمال أوروبا
14,83	13,31	13,06	جنوب آسيا	63,42	53,67	50,23	جنوب أوروبا
34,9	29,94	28,48	غرب آسيا	87,17	60,90	58,81	أوروبا الغربية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

كان أداء العالم في هذا المؤشر، كما يتضح من الجدول السابق، مماثلاً لأدائه في مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج العالمي. إذ نلاحظ تحسناً في هذا المؤشر عالمياً، وفي كل قارات العالم، بالرغم من تسجيل تراجع معتبر لتراكم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وفي أغلب الأقاليم. يعزى ذلك إلى تراجع الناتج العالمي وفي كل مناطق العالم بفعل تداعيات جائحة كورونا والتي أدت إلى انهيار معدلات النمو الاقتصادي بشكل لم يسبق له مثيل منذ عقود، خاصة في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض دول العالم

أولاً: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة لبعض الدول المتقدمة

1. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة

سنوضح في هذا الجزء أهم التطورات التي حدثت في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة قبل وأثناء فترة كوفيد-19 لبعض دول العالم المتقدم.

الجدول رقم (16) : تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لبعض الدول المتقدمة

الوحدة : مليون دولار

الدول	السنة	2018	2019	2020
أمريكا الشمالية		-137030	172412	141807,3
اليابان		143094,2	226647,9	15702,8
فرنسا		105635,3	38663,3	44203,01
أستراليا		7799,54	9265,85	9171,52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة التدفقات الصادرة في أمريكا الشمالية كانت سالبة في عام 2018، وبالرغم من تحسنها الكبير في عام 2019، إلا أنها انخفضت بنحو 31 مليار دولار في عام 2020 تحت تأثير الجائحة. أدت الجائحة في كل من اليابان وأستراليا إلى تراجع التدفقات الصادرة في 2020 بعد التحسن الذي سجلته في 2019 مقارنة بعام 2018، وكان هذا التراجع كبيرا خاصة في اليابان. سجلت فرنسا تحسنا في استثمارات شركاتها في الخارج في عام 2020 مقارنة بعام 2019، لكن تبقى قيمة هذه الاستثمارات أقل بكثير مما هو مسجل في عام 2018.

2. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد

سنبين ذلك في ما يلي:

الجدول رقم (17): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد لبعض الدول المتقدمة

الوحدة: مليون دولار

السنة	2018	2019	2020
أمريكا الشمالية	261736,4	309253,5	180258
اليابان	9255,89	14552,38	10253,74
فرنسا	38185,01	33964,87	17932,49
أستراليا	68477,42	39224	20146,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

سجلت أمريكا الشمالية، فرنسا، وأستراليا تراجعا هائلا في الفترة 2018-2020 للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، خاصة في عام 2020. سجلت اليابان انخفاضا في هذه التدفقات في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

ثانيا: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة لبعض الدول النامية

سنوضح في هذا الجزء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادر والوارد لبعض الدول النامية.

1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(18): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

الوحدة: مليون دولار

السنة	الدول	2018	2019	2020
منخفضة الدخل	أفغانستان	40,53	25,94	37,11
	مالي	0,28	1,01	25,73
	النيجر	38,61	32,02	27,12
	بوركينافاسو	67,71	16,43	22,10
	توغو	70,20	42,84	931,33
متوسطة الدخل	الجزائر	845,2	30,98	15,51
	العراق	188,4	194,2	148,5
	مصر	323,5	405	326,5
	الأردن	-7,60	43,38	26,47
	تونس	34,00	21,81	43,37

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تتميز بضعف حجم التدفقات الصادرة منها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكان أداءها في ظل الأزمة متباينا، إذ ارتفعت هذه التدفقات في الدول منخفضة الدخل لكنها بقيت جد ضعيفة. في حين كان أداء الدول متوسطة الدخل متباينا، فقد تراجعت في الجزائر، مصر والأردن، وتحسنت في العراق وتونس، لكنها تبقى محدودة جدا.

2. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

سنوضح ذلك فيما يلي:

الجدول رقم (19): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الدول النامية:

الوحدة: مليون دولار

السنة	2018	2019	2020
الدول			
منخفضة الدخل:			
أفغانستان	119,44	83,53	12,97
مالي	467,29	720,63	308,10
النيجر	466,04	717,14	366,79
بوركينافاسو	268,41	162,96	148,55
توغو	-183,38	345,69	639,48
متوسطة الدخل			
الجزائر	1466,08	1381,81	1125,41
العراق	-2895,5	-3075,6	-4885,1
مصر	5851,8	9010	8141,3
الأردن	954,92	729,71	726,05
تونس	1035,94	844,79	652,12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

سجلت التدفقات الواردة لأغلب الدول النامية الواردة في الجدول السابق تراجعاً في عام 2020، تحت تأثير تداعيات الجائحة، مع ملاحظة ضعف استقطاب هذه الدول للاستثمارات الأجنبية بشكل عام نتيجة ضعف مناخها الاستثماري، والذي تأثر بشدة بالجائحة.

ثالثاً: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الأسواق الناشئة:

1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في بعض الأسواق الناشئة

يوضح الجدول الموالي تطور استثمارات شركات الأسواق الناشئة في الخارج. سجلت الأسواق الناشئة تراجعاً في هذه التدفقات في 2019، واستمر هذا التراجع في عام 2020. لقد كان هذا الانخفاض حاداً في إفريقيا في عام 2020، وفي حين سجلت مصر تراجع التدفقات الصادرة منها في 2020، فإن هذه التدفقات تحسنت في كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا. كان تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أيضاً كبيراً في أمريكا، وسجلت كل من الأرجنتين، البرازيل والمكسيك انخفاضاً في هذه التدفقات في عام 2020 مقارنة بعام 2019. سجلت الأسواق الناشئة في آسيا تحسن التدفقات الصادرة منها في 2020 مقارنة بعام 2019، وكان

أداؤها متفاوتا، إذ تحسنت مثلا في تركيا والبحرين وتراجعت في الصين. سجلت الأسواق الناشئة في أوروبا تحسن التدفقات الصادرة منها في 2020 مقارنة بعام 2019، وكان أداؤها متفاوتا، إذ تحسنت مثلا في روسيا وكرواتيا وتراجعت في كزاخستان.

الجدول رقم (20): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى بعض الأسواق الناشئة 2018-2020 بالمليون دولار

السنة	2018	2019	2020
الدول			
الأسواق الناشئة	445231,8	442014,2	394821,6
الأسواق الناشئة في إفريقيا	4965,183	3836,95	-1984,62
مصر	326,5	405	323,5
نيجيريا	-337,87	285,32	565,56
جنوب إفريقيا	-1973,73	3146,64	4076,11
الأسواق الناشئة في أمريكا	1710,47	46660,03	-4055,58
الأرجنتين	1802,22	1539,21	1234,01
البرازيل	-16335,6	19031,49	-25808,4
المكسيك	8364,59	10931,49	6528,12
الأسواق الناشئة في آسيا	390263	362304,3	386621,7
تركيا	3605	2967	3240
الصين	143037,3	136905	132940
البحرين	111,1702	-197,074	205,053
الأسواق الناشئة في أوروبا	48293,22	29212,93	14240,15
كزاخستان	-1094,81	-2624,41	-2028
كرواتيا	200,8758	167,4343	235,4616
روسيا	35819,67	22023,98	6311,368

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد علي قاعدة بيانات UNCTAD

ثانيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في بعض الأسواق الناشئة

يوضح الجدول الموالي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بعض الأسواق الناشئة عالميا. يتضح منه مدى تأثير جائحة كورونا السلبي على هذه التدفقات لانخفاضها الكبير في 2020 مقارنة بعام 2019. خاصة وأن الأسواق الناشئة، خلافا للدول النامية تعتبر مستقطبا مهما لهذه الاستثمارات. وكانت الأسواق الناشئة في إفريقيا قد شهدت تراجعا في التدفقات الواردة إليها كمجموعة في عام 2020، خاصة في مصر، نيجيريا وجنوب إفريقيا. نفس الوضع شهدته الأسواق الناشئة كمجموعة خاصة في الأرجنتين، البرازيل والمكسيك. شهدت جاذبية الأسواق الناشئة في آسيا تحسنا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2020 تحت تأثير ارتفاع جاذبية الصين من استثمارات الشركات العالمية بالرغم من الجائحة. تراجعت التدفقات

الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الناشئة في أوروبا، بفعل الانخفاض الحاد في التدفقات إلى روسيا باعتبارها متلقيا مهما لهذه الاستثمارات.

الجدول رقم (21): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى بعض الأسواق الناشئة 2018-2020 بالمليون دولار

2020	2019	2018	السنة الدول
630992,8	713453,8	673968,9	الأسواق الناشئة
11343,56	16440,09	14366,1	الاسواق الناشئة في إفريقيا
5851,8	9010	8141,3	مصر
2385,278	2305,1	775,2474	نيجيريا
3106,487	5124,987	54449,554	جنوب إفريقيا
79643,2	144772,9	134087,6	لأسواق الناشئة في أمريكا
4122,735	6663,062	11872,86	الارجنتين
24777,73	65386,04	59802,41	البرازيل
29079,43	34096,93	3379729,61	المكسيك
499324,1	474904,3	458985,6	الأسواق الناشئة في آسيا
7880	9290	12848	تركيا
149342	141225	138305	الصين
1006,649	1501,33	1654,255	البحرين
40681,95	77336,5	66529,63	الأسواق الناشئة في أوروبا كزلاخستان
3877,367	2873,725	3627,876	كرواتيا
1304,03	1335,842	1171,462	روسيا
9676,069	32075,62	13227,64	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

المبحث الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على القروض الخارجية

أدى الركود العالمي وتدابير الاستجابة على مستوى السياسات الاقتصادية المرتبطة بجائحة فيروس كوفيد-19، إلى إحداث طفرة في مستويات الديون في اقتصاد البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث أدت جائحة فيروس كوفيد-19 إلى زيادة حادة في الديون لاسيما في اقتصاديات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويأتي ذلك بالإضافة إلى الزيادة السريعة في مستويات الديون منذ عام 2010.

المطلب الأول: تأثير فيروس كوفيد-19 على بعض مؤشرات القروض الخارجية

من خلال ما يلي يمكن توضيح كيف أثر فيروس كوفيد-19 على القروض الخارجية:

أولاً: الدين قصير الأجل كنسبة من إجمالي الاحتياطيات من العملات الصعبة

سنبين في هذا الجزء كيفية تأثير فيروس كوفيد-19 على نسبة الدين قصير الأجل من إجمالي الاحتياطيات.

الجدول رقم(22): نسبة الديون قصيرة الأجل بالنسبة للاحتياطيات

الوحدة: %

الدول	السنة	2018	2019	2020
الدول منخفضة الدخل		15,7	16,7	15,8
أفغانستان		5,2	4,9	4,42
إثيوبيا		18,8	16	13,4
التشاد		21,1	8,5	8,5
ملاوي		3,3	8,1	30
الدول متوسطة الدخل		15,7	34,1	32,1
البرازيل		17,8	22,2	19,4
الجزائر		2,7	3,2	3
المغرب		30,4	32,9	22,6
تونس		143	144,3	108,4
تركيا		125,3	116,6	148

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الدين قصير الأجل من إجمالي الاحتياطيات في الدول منخفضة الدخل تزايدت سنة 2019، فقد سجلت نسبة 16.7% مقارنة بعام 2018 التي بلغت 15.7%. لتعاود الانخفاض سنة 2020، حيث سجلت نسبة 15.8% لكنها تبقى أعلى مما هو في عام 2018. وقد سجلت أفغانستان انخفاضا متتاليا في سنتي 2019 و2020، حيث كانت النسب 4.9% و4.42% مقارنة بما كانت عليه سنة 2018. كذلك سجلت إثيوبيا انخفاضا متتاليا في السنتين 2019 و2020، فقد سجلت على التوالي نسبة 16% و13.4% مقارنة بسنة 2018 حيث كانت 18.8%. أما التشاد فقد سجلت انخفاضا حادا سنتي 2019 و2020، حيث سجلت بنفس النسبة 8.5% مقارنة بسنة 2018، حيث كانت 21.1%. أما ملاوي فقد كان الارتفاع فيها متزايدا، حيث سجلت سنة 2019 النسبة 8.1% مقارنة بسنة 2018 التي سجلت النسبة 3.3%، أما سنة 2020 فكان الارتفاع كبير، حيث سجلت النسبة 30%.

أما شريحة الدول متوسطة الدخل فقد سجلت النسبة 35.2% سنة 2018 لينخفض وتصل إلى 34.1% في 2019، ويزداد الانخفاض سنة 2020 حيث وصل إلى 32.13%. فقد سجلت البرازيل سنة 2018 النسبة 17.8%، ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعا وصل إلى 22.2% سنة 2019، ثم انخفضت إلى 19.4% سنة 2020. أما الجزائر فقد سجلت ارتفاع سنة 2019، حيث سجلت القيمة 3.2% مقارنة بسنة 2018، حيث سجلت 2.7% ثم تعاود الانخفاض إلى 3% سنة 2020. أما المغرب فقد سجلت سنة 2018 النسبة 30.4% ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 32.9% سنة 2019 ليشهد انخفاضا كبيرا سنة 2020، حيث سجلت النسبة 22.6%. أما تونس فقد سجلت سنة 2018 النسبة 143%، وشهدت ارتفاع طفيف سنة 2019، حيث سجلت النسبة 144.3% لتعاود الانخفاض إلى النسبة 108.4% سنة 2020.

بشكل عام، بالرغم من تراجع المؤشر السابق في عام 2020، إلا انه لا يعكس تراجع الدين الخارجي بقدر لأن هذه النسب بقيت أعلى مما هو مسجل في عام 2018.

ثانيا: تأثير فيروس كوفيد-19 على أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي
سنيين في هذا الجزء كيفية تأثير فيروس كوفيد_19 على أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي.

الجدول رقم(23): نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي

الوحدة: %

السنة	2018	2019	2020
الدول			
البلدان المنخفضة الدخل			
أفغانستان	14.7	13.9	15
النيجر	23.8	26.8	34.9
بوركينافاسو	21.6	24.1	27
التوغو	24.1	27.8	33.5
شريحة البلدان متوسطة الدخل			
الجزائر	3.3	3.3	3.6
العراق	43.6	46.8	58.1
المغرب	74.7	75.2	87.2
الأردن تونس	85	98.2	101.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات UNCTAD.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في شريحة البلدان منخفضة الدخل وشريحة البلدان المتوسطة الدخل، شهدت بشكل عام اتجاهها نحو الارتفاع،

خاصة بعد تراجع الناتج في معظم دول العالم بما فيها النامية. من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن نسبة أرصدة الدين الخارجي من نسبة إجمالي الدخل القومي شهدت ارتفاع في سنة 2020 وذلك بسبب أزمة فيروس كوفيد 19 الذي أحدث أزمة اقتصادية عالمية.

ثالثاً: أرصدة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات

يمثل الجدول التالي أرصدة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل.

جدول (24): أرصدة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل

الوحدة: %

2020	2019	2018	السنة الدول
			الدول منخفضة الدخل من بينها:
15	14	13	رواندا
9	8	7	مالاوي
5	3	3	مدغشقر
11	7.1	4.4	ليبيريا
3	3	2	غينيا
			البلدان متوسطة الدخل من بينها:
28	19	14	الأردن
1	0	0	الجزائر
51	53	33	البرازيل
13	9	9	المغرب
41	34	35	تركيا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أرصدة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل عرفت ارتفاع سنة 2020، مقارنة بسنة 2019. وكانت هذه الزيادة معتبرة في بعض الدول متوسطة الدخل كالأردن، البرازيل، وتركيا. يُعزى ذلك إلى اتجاه الديون إلى الارتفاع وإلى تراجع الصادرات جراء الجائحة.

المطلب الثاني: إجمالي أرصدة الديون الخارجية لبعض مناطق العالم من خلال ما يلي يمكن توضيح كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على القروض الممنوحة للدول الجدول رقم(25):إجمالي أرصدة الديون الخارجية لبعض مناطق العالم:

الوحدة: مليار دولار

2020	2019	2018	السنة الدول
70	66	61	إفريقيا جنوب الصحراء
82	79	73	جنوب آسيا
37	34	32	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
186	187	181	أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي
163	158	155	أوروبا و آسيا الوسطى
329	299	287	شرق آسيا و المحيط الهادي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إجمالي أرصدة الديون الخارجية في بعض مناطق العالم النامي، حيث شهدت ارتفاعات في سنة 2020.

لقد سجلت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفاعا لرصيد الدين الخارجي من 61 مليار دولار سنة 2018 إلى 66 مليار دولار في 2019، ثم إلى 70 مليار دولار في 2020. شهدت جنوب آسيا ارتفاع الدين بين عامي 2018 و 2020 بـ 9 ملايين دولار. شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة الدين بين عامي 2018 و 2020 بـ 5 ملايين دولار. بلغت هذه القيمة في نفس الفترة في كل من أمريكا اللاتينية والكاريبي، أوروبا وآسيا الوسطى، وشرق آسيا والمحيط الهادي زيادة خلال نفس الفترة دائما بـ 5، 8 و 42 مليار دولار على الترتيب. مما سبق فقد أدت الجائحة إلى زيادة اتجاه شريحة واسعة من الدول المثقلة بالديون أصلا إلى زيادة الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات الجائحة.

المبحث الثالث: تأثير فيروس كوفيد-19 على المساعدات الخارجية

في ظل جائحة كوفيد-19، يحتاج العالم النامي إلى المساعدات المقدمة من قبل بعض الحكومات و الدول و هو جهد عالمي يرمي إلى المساعدة على تقوية استجابة البلدان النامية، للتصدي لتفشي الفيروس الذي احدث موجات من الصدمات، و حالة طوارئ صحية عالمية، و أزمة اقتصادية لا تضاهيها أي أزمة أخرى على مر التاريخ.

المطلب الأول: تأثير فيروس كوفيد-19 على بعض مؤشرات المساعدات الخارجية

من خلال ما يلي، يمكن توضيح كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على المساعدات الممنوحة للدول.

أولاً: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من إجمالي الدخل القومي

في هذا الجزء سنحاول معرفة قيمة المساعدات التي تم تقديمها للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كنسبة من إجمالي الدخل القومي.

الجدول رقم(26): صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من إجمالي الدخل القومي.

الوحدة: %

الدول	السنة	2018	2019	2020
شريحة البلدان منخفضة الدخل منها:				
- أفغانستان		20,1	20,8	22,4
- السودان		2,2	3,3	6,6
- النيجر		10,6	8,9	11,1
- مالي		9,1	9,1	11,2
شريحة البلدان متوسطة الدخل منها:				
- الأردن		7,2	5,9	6,3
- الجزائر		0,1	0,1	0,1
- تونس		2	2	2,5
- تركيا		0,4	0,2	0,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

يمكن أن يتضح جليا من الجدول السابق ذكره، أن حجم المساعدات كنسبة من الناتج بقيت مستقرة في الدول متوسطة الدخل، وارتفعت بشكل طفيف في الدول منخفضة الدخل، مع تبيان أداء بعض الدول الواردة في المؤشر. وفي ظل تراجع حجم الناتج بسبب الجائحة، فإن أغلب الدول شهدت انخفاضا في حجم المساعدات. إن ذلك يعكس غياب التضامن الدولي في ظل الجائحة وترك دول العالم الاامي تواجه مصيرها بنفسها.

ثانيا: صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة كنسبة من تكوين رأس المال

كذلك في هذا الجزء سنحاول معرفة قيمة المساعدات التي قدمت للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل كنسبة من التكوين الرأسمالي الإجمالي.

الجدول رقم (27): صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة كنسبة من تكوين رأس المال

الوحدة: %

السنة	2018	2019	2020
شريحة البلدان منخفضة الدخل منها :	38,8	43,5	40,3
- السودان	5,3	8,5	17,3
- النيجر	42,1	32,3	37,7
- مالي	41	42,9	47,9
- تشاد	30,5	37,3	29,2
شريحة البلدان متوسطة الدخل منها :	0,7	0,6	0,6
- الأردن	33,6	33,6	5,4
- الجزائر	0,2	0,2	0,2
- تونس	9	8,2	8,2
- تركيا	1,2	0,5	0,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

يتضح من الجدول السابق، أن صافي المساعدات كنسبة من تكوين رأس المال الثابت شهدت انخفاضا في الدول متوسطة الدخل، وارتفعت قليلا في الدول منخفضة الدخل.

ثالثا: المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

وفي هذا الجزء سنحاول معرفة قيمة المساعدات التي قدمت للبلدان منخفضة و متوسطة الدخل بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

الجدول رقم(28): المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليار دولار

السنة	2018	2019	2020
شريحة البلدان منخفضة الدخل منها :	45,029	49,969	49,875
- السودان	0,862	0,967	1,624
- النيجر	1,224	1,199	1,490
-مالي	1,360	1,499	1,863
-تشاد	0,648	0,875	0,707
-أفغانستان	3,811	3,792	4,284
شريحة البلدان متوسطة الدخل منها :	66,264	62,532	64,364
- الأردن	2,979	2,526	2,797
- الجزائر	0,174	0,144	0,175
- تونس	0,811	0,806	0,984
- تركيا	3,147	1,189	0,824
-البرازيل	0,273	0,444	0,290

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD.

شهدت الدول متوسطة الدخل تراجعاً في حجم المساعدات في عام 2020. وارتفعت هذه المساعدات في الدول منخفضة الدخل لكن بصورة محدودة، ولا تلبى حاجة هذه الدول خاصة في ظل آثار الجائحة الصحية والاقتصادية المدمرة.

المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على المساعدات الخارجية في بعض أقاليم العالم

أثرت جائحة كوفيد-19 على المنظومة المالية لأغلب دول العالم فسببت لها عجز مالي ، مما إضطر بها إلى طلب مساعدات مالية إنمائية لمواجهة هذا العجز ومحاربة الفيروس كوفيد-19. يتضح من الجدول الموالي أن حجم المساعدات المقدمة للدول النامية ارتفع بنحو مليار ونصف المليار في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهي زيادة ضعيفة جداً. كانت هذه الزيادة محدودة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تباين وضع الدول في هذا المؤشر، إذ شهدت لبنان والعراق انخفاضاً في حجم المساعدات. خلافاً لذلك، ارتفعت قيمة المساعدات في دول أوروبا وآسيا الوسطى بما يقارب 6 مليار دولار بين عامي 2019 و2020.

الجدول رقم (29): صافي المساعدات الإنمائية في بعض الدول العالم.

الوحدة: مليار دولار

2020	2019	2018	السنة والبلدان
167,800	166,254	164,829	العالم
29,074	32,132	28,100	الشرق الأوسط شمال إفريقيا منها
0,757	0,718	2,417	- المغرب
0,272	0,179	0,142	- جيبوتي
0,316	1,422	1,303	- لبنان
2,211	2,300	2,907	-العراق
7,492	1,666	9,776	أوروبا وآسيا الوسطى منها:
0,419	0,141	0,257	- أرمينيا
0,028	0,344	0,168	- ألبانيا
0,464	0,355	0,440	- البوسنة والهرسك
0,570	1,070	1,688	- صربيا
31,642	33,941	30,002	العالم العربي منه:
2,211	2,300	2,907	-العراق
10,249	9,997	10,427	- سوريا
4,396	7,985	3,234	- اليمن
1,865	1,575	1,760	- الصومال
0,1	2,080	0,033	- مصر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات UNCTAD.

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تأثير فيروس كورونا على التمويل الدولي. وعلى الرغم من توفر بيانات على السنة الأولى من الجائحة، أي 2020، فقد تبين أن هذا الأثر كان متباينا على مختلف أشكال التمويل الدولي. فبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تأكدنا من مختلف المؤشرات المعروضة أن آثار الجائحة كانت كبيرة على التدفقات الصادرة، والواردة، وتراكم التدفقات الصادرة والواردة. لاحظنا أيضا أن هذا الأثر شمل كل مناطق العالم المتقدم والنامي، لأن الجائحة امتدت وأثرت صحيا واقتصاديا على كل دول العالم بدون استثناء.

اتضح أن الدول اتجهت لزيادة الاستدانة لمواجهة تداعيات الجائحة، لأن حجم المساعدات المقدمة لم يلبي تطلعات الدول الضعيفة لمواجهة آثار الفيروس الاقتصادية والصحية.

الخاتمة

الخاتمة:

تناولنا في هذه المذكرة المتواضعة تأثير جائحة كوفيد-19 على التمويل الدولي. قسمنا المذكرة إلى ثلاثة فصول. عالجنا في الفصل الأول الإطار النظري للتمويل من تعريفه، تطوره التاريخي، آثاره على الدول المانحة والمتلقية، وأشكاله المختلفة. عالجنا في الفصل الثاني جائحة كوفيد-19 وآثاره على الاقتصاد العالمي. من خلال تبين مفهومها، وتطور انتشارها، وآثارها الصحية والاقتصادية عالمياً، إلى جانب عرض استجابة الدول لها صحياً واقتصادياً. تطرقنا في الفصل الثالث إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على التمويل الدولي بمختلف أشكاله

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- تمكنا في بحثنا هذا من الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراج أهمها فيما يلي:
- يتكون التمويل الدولي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، القروض الدولية والمساعدات الخارجية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
 - إن التمويل الدولي بجميع أشكاله له تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول حيث يمكن أن تكون هذه الآثار إيجابية تساهم في تطوير الاقتصاد العالمي والدول المتقدمة، كما يمكن أن تكون هذه الآثار سلبية كمساهمة خاصة في حالة الدول النامية؛
 - للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة للدول المضيفة من خلال التأثير الإيجابي على معدل النمو وخلق فرص العمل فضلاً عن نقل المعرفة، كما يثر إيجاباً على الدول المصدرة من خلال تعزيز فرص الربحية و التوسع في الأسواق الخارجية؛
 - إن تقادم نسبة المديونية الخارجية في الدول راجع الى عدم وجود معايير أو إستراتيجية واضحة للإقراض الخارجي، كما تجدر الإشارة الى أن بعض الدول النامية أفرطت في الاستدانة بحيث أصبحت عاجزة عن سداد أقساط و فوائد ديونها؛
 - للاستثمار الأجنبي المحفظي دور في تنشيط الأسواق المالية و في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية. إلا انه لا يجب التغاضي عن سلبيات الاستثمار الأجنبي المحفظي، حيث عادة ما تكون تدفقاته الداخلة متقلبة وغير مستقرة بالنظر للطبيعة و قصيرة المدى لهذا النوع من الاستثمارات؛
 - أدت جائحة كورونا والتي شكلت صدمة للطلب والعرض معا إلى آثار هائلة على الصحة العامة، وعلى اقتصادات الدول جميعاً. وهي صدمة لم يسبق أن عاشتها البشرية، ولا زالت تداعياتها السلبية المختلفة مستمرة إلى اليوم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة، ويعود سبب إلي تراجع مناخ الاستثمار عالمياً بفعل الإنهيار الاقتصادي المصاحب للجائحة، وإلى التدابير الوقائية التي تبنتها دول العالم من أجل الحد من انتشار الفيروس. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- أدت جائحة كوفيد-19 إلى الارتفاع في نسبة المديونية الخارجية، خاصة في الدول ضعيفة الدخل والتي لجأت، في ظل ضعف التضامن الدولي، إلى الاستدانة لمواجهة آثار الجائحة المدمرة صحيا واقتصاديا. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- نتيجة لكون المساعدات تحكمها عوامل سياسية أكثر من إنسانية، فإن جائحة كوفيد-19 لم تؤدي إلى زيادة المساعدات الممنوحة للدول النامية بما يتماشى مع تداعيات فيروس كورونا المستجد، وهو ما عمق من هذه الأخيرة، فارتفعت معدلات الوفيات، وعدد الفقراء، ونسب البطالة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

الاقتراحات:

- الحد من أزمة المديونية في الدول النامية من خلال وضع شروط و قواعد تنظم عمليات الإقراض للحد من الوقوع في فخ المديونية؛

- على الدول التخفيف من نسبة الاستثمارات الأجنبية من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية للدول المضيفة له؛
- على دول العالم وضع إجراءات للتحوط من الأزمات الفجائية التي قد تصيب الاقتصاديات العالمية سواء كانت أزمات صحية أو اقتصادية.

- تعزيز التعاون بين دول الجنوب لاستنهاض مقوماتها بهدف التنمية.

آفاق الدراسة:

- تأثير فيروس كوفيد-19 على التجارة الخارجية؛
- تأثير فيروس كوفيد-19 على المنظومة التعليمية دراسة مقارنة؛
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل جائحة كوفيد-19.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع :

أولاً:الكتب

- 1- اشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دراسة الفكر الجامعي، الأردن، 2014.
- 2- جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1993.
- 3- دريد كمال آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009.
- 4- وسيلة واعر، اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019.
- 5- حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 6 - حامد عبد المجيد دراز، مرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1991.
- 7- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 8- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 9- يوسف مسعداوي، دراسات المالية الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 10- مصطفى يوسف، عولمة الأسواق المالية المعاصرة ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.
- 11- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- 12- محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
- 13- ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 14- معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 15- مؤمون علي ناصر وآخرون، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016.
- 16- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

- 17- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 18 - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشابي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2007.
- 19- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 20- سعد علمي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 21- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر.
- 22- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 'الأردن' 1999.
- 23- عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي و سياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 24- عبد الوافي بولويز، حسين بن الطاهر، عملية التمويل الدولي في ظل المؤسسات المالية الدولية، دار الهدى والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
- 25- فليح حسين خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع الطبعة 1، الأردن، 2004.
- 26- شقييري نوري موسى وآخرون، ادراة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2007.
- 27- خالد شحاد احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007.
- 28- خالد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2014.
- 29- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009.
- 30- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

ثانياً: مذكرات:

- 1- أحمد خالد : إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدولة العربية، دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2020.
- 2- بن داوية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر تونس المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، وعلوم اقتصادية، تخصص نقود

- دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسية بن بوعلی، الشلف، الجزائر، 2005.
- 3- بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008.
- 4 - بوالفلل زيد، التعليم عن بعد تحت ضل جائحة كوفيد19 في الجزائر، دراسة حالة منصة مودل لجامعة 08 ماي 1945 قالمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في علم اجتماع الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021.
- 5- بوجمعة بلال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ضل اتفاقية الشركة الأوردو متوسطة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الجزائر، 2007 .
- 6- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.
- 7- مرابط محمد، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات حالة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة محمد بالصاديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2014.
- 8- النوي سميحة، دور المشاهدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا، دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- 9- سارة بوخالفة، كنزة سعدي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي من مخاطر أزمة فيروس كورونا الفيسبوك أنموذجا، دراسة ميدانية على طلبة جامعة المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص إعلام وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2021.
- 10- عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل، حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2012.
- 11- عائشة يوسف محمد البسيوني، إسهامات التمويل الدولي في تطوير قطاع الصحة قي وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، من وجهة نظر المدراء العاملين فيها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2014.

- 12- عامر عبد الرحيم، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي في التوجيه الاقتصادي الجديد في سياسة التنمية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
- 13- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-1996، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- 14- صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- 15- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
- 16- خالد زيدان أزهير، معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

ثالثا : مجالات

- 1- احمد جلال محمود عبود، فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الأمن القومي: المساعدات الأمريكية لمصر والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب -حالة دراسة-، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، 2021.
- 2- إسرائ محمد حلمي هوي وآخرون ، الأثر المباشر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة التدخل، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- 3- احمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، الجزائر، 2004.
- 4 - بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية، وإستراتيجية المالية الاقتصادية الناشئة، سياسة وانعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد 6، وهران، الجزائر، 2012.
- 5- بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والموكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص، حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020.

6. بوعبد الله بالقاسمي، مسعود احمد، تأثير جائحة كوفيد-19 على جودة الحياة النفسية لدى معلمي التعليم الابتدائي (دراسة ميدانية بولاية مستغانم)، مجلة وجدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03، 2021.
7. بوحلي الربيع ، نمديل وحيد، اثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية_ دراسة قياسية لدولة الجزائر بالمقارنة مع مصر وتونس في الفترة 1990-2017، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 22.العدد 2020،1.
8. بن عبد العزيز سمير بن عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصادي الوطني الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018.
9. بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 1، 2010.
10. وليد عبد الحي، فخ المساعدات الاقتصادية والتمن السياسي المركز الفلسطيني للأبحاث السياسة والدراسات الإستراتيجية مسارات، 2019.
11. طرابش إبراهيم، بربري محمد أمين، دور الاستثمار الأجنبي الغير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية بمصر 2004-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، 2019.
12. طوبي نذير، فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخبرات المواجهة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03، 2020 .
13. طوير أمال، مختاري عبد الجبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990_2018، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد 04، العدد 2، 2020.
14. كمال عبد حامد محمد آل زيادة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوي، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد7، العراق، 2022.
15. منور اوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، 2005.
16. نبيل حركاتي، جهرة شنافة، إثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على مؤشر أداء بورصة عمان دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1996_2019، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 21، العدد 1، 2021.
17. نعيم بومعوشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر-دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، 2020 .
18. نافد فايز الهرش، اثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي، والعولمة، المجلد 03، العدد 03، الأردن، 2020.

- 19 . السيد صادق إسماعيل، اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1990-2018، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 2، السعودية، 2021.
- 20 . سفيان خلوفي، كمال شريط، اثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 03، 2021.
- 21 . سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2017، 36.
- 22 . عبو عمر وآخرون، مؤشرات تقييم الأداء للمحافظ الاستثمارية دراسة وصفية إحصائية لعينة من المحافظ الاستثمارية المتواجدة بالسوق المالي السعودي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، 2017.
- 23 . عبد الرزاق حمد حسين، عامر عمران كاظم، قياس اثر الاستثمار الأجنبي الغير المباشر على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية، في البلدان النامية الهند، حالة دراسية، مجلة جامعة كركوك الإدارية الاقتصادية، الجلد 2، العدد 1، 2012.
- 24 . خلود كمال، سماح طلحي، اثر الاستثمار الأجنبي المحفظي على حجم التداول في بورصة عمان، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 8، العدد 2، 2021.

رابعاً: التقارير

- إفيس روكاج، تقرير عن الديون، البنك الدولي، 2020.
- 2-دفيد ميليتيديز، حماية الإنسان والاقتصاد، استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مجموعة البنك الدولي، 2020.
- 3-هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، موجز سياسات: العدد الثاني عشر، صندوق النقد العربي، 2020.
- 4-نبيل غورار وآخرون، كوفيد19: بدون مساعدات البلدان النامية منخفضة الدخل مهددة بضياع مكاسب عقد من الزمن، صندوق النقد الدولي، 2020.
- 5-صندوق النقد الدولي، معالجة آثار فيروس كورونا، إرشادات حول سياسات الإنفاق على الصحة.
- 6-صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أوت 2020.
- 7-شيماء فاروق، الأزمة الاقتصادية العالمية، جائحة كورونا، التغيير المناخي وأزمة الطاقة، المركز الديمقراطي العربي، 9ماي، 2020.
- 8-تقرير الاستثمار العالمي، جينيف، الأمم المتحدة، 2020.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. News « <http://www.aljazeera.net>, 11/05/2022, 7:22.
2. Blogs, wordbank.org, 10/05/2022 ,15:35.
3. <http://www.Nagoclinic.Org>, 15 juin 2022, 22:55.